التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في تفسير الطبري
"جامع البيان عن تأويل آي القرآن"

إعداد الطالبة:

نيفين فيصل ضيف الله العساسفه

إشراف:

الأستاذ الدكتور عبد الكريم مجاهد مرداوي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في تخصص اللغويات

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعة الهاشمية

الزرقاء - الأردن

٢٠١٣/١٢/٩

بسم الله الرحمن الرحيم

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: (التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في تفسير الطبري "جامع البيان عن تأويل آي القرآن") بتاريخ: 2013/12/9.

أعضاء لجنة المناقشة **التوقيع**

- الأستاذ الدكتور عبد الكريم مجاهد مرداوي، مشرفاً ورئيساً .....
أستاذ اللغويات العربية.
الجامعة الهاشمية.

- الأستاذة الدكتورة إيمان "محمد أمين" الكيلاني، عضواً .....
الرتبة الأكاديمية: أستاذ
التخصص: اللسانيات

- الدكتورة آمنة صالح محمد الزعبي، عضواً .....
الرتبة الأكاديمية: أستاذ مشارك
التخصص: اللغويات العربية

- الأستاذ الدكتور عوده خليل أبو عوده،عضواً خارجياً .....
أستاذ في اللغويات العربية.
جامعة العلوم الإسلامية.

الإهداء

إلى أبي حفظه الله...

إلى دوحة الحنان التي دائماً تحيطني بالدعاء والرضا...

أمي الحبيبة رعاها الله...

إلى الذي اختار لي من طريق السعادة

طريق العلم وسار معي مرشداً وحبيباً...

زوجي حماه الله...

إلى ألق الوجود وشذى الحياة وهنائها...

أولادي محمد وليانه وأليسار...

إلى الحبيبين اللذين أحمل لهما كل التقدير...

عمي وعمتي...

إلى إخواني وأخواتي...

إلى زملائي وزميلاتي وكل مَنْ مَنَّ عليّ بالدعاء...

أهدي هذه الرسالة...حباً وعرفاناً وإجلالاً وتقديراً.

شكر وتقدير

أشكر الله مولاي وخالقي الذي منَّ عليَّ بإتمام هذا العمل المتواضع مع رجائي أن يتقبله مني ويجعله خالصاً لوجهه الكريم.

انطلاقاً من قوله تعالى: "ومَنْ يَشْكُرْ فَإِنَمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ" ومن قول الرسول صلى الله عليه وسلّم: "لا يشكرُ الله من لا يَشْكر الناس" وإيماناً بفضل الاعتراف بالجميل وتقديم الشكر والعرفان لأصحاب المعروف فإني أتقدم بالشكر الجزيل والثناء العظيم لكل من ساعد في إنجاح هذه الرسالة وأخص بالذكر:

أستاذي ومشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور عبد الكريم مجاهد مرداوي حفظه الله على قبوله الإشراف على هذا البحث ومتابعته له منذ الخطوة الأولى وعلى ما منحني من صدر واسع ونصح وإرشاد ساعد على إخراج هذا العمل بهذه الصورة. أسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي الفاضلين:

الأستاذ الدكتور عوده خليل أبو عوده.

الأستاذة الدكتورة إيمان "محمد أمين" الكيلاني.

الدكتورة آمنة صالح الزعبي.

على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث وإثرائه بالنصائح والتوجيهات التي تساعد في إخراجه بأفضل صورة والله أسأل أن يجزل لهم الثواب ويجعل عملهم هذا في ميزان حسناتهم.

كما وأتقدم بالعرفان والتقدير لجامعتنا التي شقت طريقاً صعباً حتى وصلت إلى هذه المكانة العالية بين صروح العلم العالميـــة رئاســـة وعمـــادة وأســـاتذة وإداريين.

وشكري موصول لكلية الآداب عميداً وأساتذة الذين كان لهم فضل التدريس في مرحلة الماجستير.

كما وأشكر موظفي مكتبتنا على مساعدتهم لنا أنا والباحثين مـــن زميلاتـــي وزملائي وتزويدنا بكل ما نحتاجه بتعاون تام وأمانة وإخلاص.

ولا أنسى من شكري الجزيل إدارة جامعة البلقاء التطبيقية، وأخص بالـــذكر عميد كلية الزرقاء الجامعية الدكتور المهندس منذر كريشان على إعطائي فرصة إتمام دراستي سعياً منهم إلى رفع مستوى موظفيهم العلمي.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأفراد عائلتي جميعاً على تشجيعهم ومساعدتهم لي حتى أتممت بحثي هذا.

وختاماً آمل من الله أن أكون قد وفقت في إعداد هذا البحث بالطريقة التـــي تنفع الإسلام والمسلمين وتخدم الدارسين وأن أنال رضى الله عزّ وجل.

المحتوى

قائمة الملاحق ..... ز

ملخص الرسالة ..... ح

المقدمة ١

التمهيد ٦

الفصل الأول: التوجيه النحوي للقراءات الواردة في **الأسماء** ٧

المبحث الأول: ما قرئ بالرفع والنصب ٨

المبحث الثاني: ما قرئ بالرفع والجرِّ ٧٦

المبحث الثالث: ما قرئ بالنصب والجر ٩٣

المبحث الرابع: ما قرئ بالرفع والنصب والجرِّ ١١١

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للقراءات الواردة في **الأفعال** ١٢١

المبحث الأول: ما قرئ بالرفع والنصب ١٢٢

المبحث الثاني: ما قرئ بالرفع والجزم ١٤٢

المبحث الثالث: ما قرئ بالنصب والجزم ١٥٢

المبحث الرابع: ما قرئ بالرفع والنصب والجزم ١٦٠

الخاتمة ١٦٣

المراجع ١٦٧

ملحق (١) فهرس الآيات القرآنية ١٧١

ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية ١٧٧

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(١)	فهرس الآيات القرآنية	١٧١

ملخص الرسالة

التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في تفسير الطبري

"جامع البيان عن تأويل آي القرآن"

إعداد
نيفين فيصل ضيف الله العساسفه

المشرف
الأستاذ الدكتور عبد الكريم مجاهد مرداوي

تهدف هذه الرسالة الموسومة بالتوجيه النحوي للقراءات القرآنية في تفسير الطبري إلى الكشف عن اهتمام الطبري بالتوجيه النحوي للقراءات القرآنية من خلال تفسيره "جامع البيان عن تأويل آي القرآن". وقد بحثت الدراسة في القراءات القرآنية التي وجهها الطبري توجيهاً نحوياً، كان للحركة الإعرابية دور في تغير المعنى. حيث يُعد تفسير الطبري مصدراً مهماً من مصادر التفسير الذي أفاد منه النحويين واللغويين؛ وذلك لما فيه من آراء وافق فيها سابقيه وأثر فيها بلاحقيه. وقد جاءت الدراسة في تمهيد وفصلين وخاتمة.

ولما كانت طبيعة الموضوع المطروح تستلزم مني استقراء تفسير الطبري، ورصد القراءات مع توجيهها النحوي – إن وجد– بغية تحليل المادة العلمية للخروج بوصف يكشف عن منهج الطبري في التوجيه النحوي للقراءة بما يخدم دلالة المعنى فقد التزمت هذه الدراسة المنهج الاستقرائي.

وفي الخاتمة عرض لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة كان من أهمها: بيان مدى عناية الطبري بتوجيه القراءات القرآنية، وبيان أثر المعنى في التوجيه النحوي الذي اختاره الطبري لترجيح القراءة. من ترجيح توجيه نحوي بالاعتماد على المعنى، أو الاستدلال على التوجيه النحوي به، أو حلّ إشكال نحوي بالاعتماد على المعنى، أو بناء التوجيه النحوي عليه.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، نبي الهدى وخـــاتم المرسلين، وعلى أله وأصحابه أجمعين، وبعد..

يتناول هذا البحث موضوعاً خاصاً هو التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في تفسير الطبري المسمى: "جامع البيان عن تأويل آي القرآن".

وتظهر أهمية دراسة التوجيه النحوي عند الطبري في العلاقة القوية التـــي تربط بين المعنى النحوي والمعنى الدلالي في تفسيره. ودارس تفـــسيره يلحـــظ اهتمامه بهذا المجال، إذ "عالج هذه المسألة بكثير من الوضوح المنهجي تجلـــى في النظر إلى العلاقة بين التفسير والإعراب".[١]

وقد صرح الطبري[٢] في مقدمة تفسيره بهذه العلاقة إذ قال: "الحاجة إلـــى كشف وجوه إعرابه لتكشف لطالب تأويله على قدر اختلاف المختلفة في تأويلـــه وقراءته". "فكان لا يتحدث عن الإعراب أو غيره من القضايا التي ليست مـــن صميم التفسير إلا بقدر ما يسهم في إنتاج الدلالة والكشف عن المعنى، بل كـــان يرى وجوب الانطلاق في عملية التفسير من مراعاة جانب المعنى أولاً ولـــيس العكس".[٣]

---

[١] المالكي، محمد، دراسة الطبري للمعنى من خلال تفسيره، الطبعة الأولى، ١٩٩٦، وزارة الأوقاف الشؤون الإسلامية، المغرب، ص٣٣٠. وانظر: الجمل، عبد الرحمن، منهج الإمام الطبري في القراءات في تفسيره، (رسالة ماجستير)،١٩٩٢، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

[٢] الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن،١٩٨٤، دار الفكر، بيروت، ١٨٤/١.

[٣] المالكي، دراسة الطبري للمعنى من خلال تفسيره، ص٣٣٠.

ومن الجدير بالذكر أنَّ دراسات متعددة تناولت البحث في قضية النحو في تفسير الطبري منها:

-النزعة الكوفية النحوية عند ابن جرير الطبري في تفسيره، رسالة دكتوراة، جمال رمضان حمدان، إشراف الأستاذ الدكتور عيَّاد بن عيد الثبيتي، ٢٠١٠.

عنيت الرسالة بمظاهر النزعة الكوفية عند الطبري من خلال تفسيره، فاستقرأ المسائل النحوية التي نزع فيها الطبري منزع الكوفيين، وكذلك مصطلحات النحو الكوفي التي استعملها وجرى عليها في تفسيره.

- الإتجاهات الصرفية والنحوية للطبري من خلال آرائه في القراءات وأصول النحو، رسالة دكتوراة، للباحث خليل عبد العال خليل، إشراف الدكتور محمد فرج عيد، في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، سنة١٩٩٦.

- منهج الإمام الطبري في القراءات في تفسيره، رسالة ماجستير، عبد الرحمن الجمل، إشراف فضل عباس، ١٩٩٢.

- الجهود النحوية في تفسير ابن جرير الطبري، رسالة ماجستير، للباحث أمان الدين محمد حتحات، في كلية الآداب بجامعة حلب، سنة ١٩٨٣.

وبعد فإن الجامع بين هذه الرسائل الجامعية وبين هذه أنها بحثت في تفسير الطبري ومست جوانب من الدرس النحوي لديه، والفَرق بينها أن تلك الدراسات لم تتناول كل القراءات القرآنية التي وجهها الطبري نحوياً التي كان لها أثر في تغير المعنى بناءً على تغير الحركة الإعرابية، بل كانت مقتصرة على نماذج من ترجيحات الطبري، ومنها المقل ومنها المكثر، وبحثي هذا مسح لكل القراءات

القرآنية التي تغيرت فيها حركة نهاية الكلمة، التي وجهها الطبري فأدى تغير المعنى إلى تغير الحركة الإعرابية.

ولما كانت طبيعة الموضوع المطروح تستلزم مني استقراء تفسير الطبري، ورصد القراءات مع توجيهها النحوي بغية تحليل المادة العلمية للخروج بوصف يكشف عن مدى عناية الطبري بالتوجيه النحوي للقراءة بما يخدم دلالة المعنى فقد التزمت هذه الدراسة المنهج الاستقرائي، سعياً لبيان مدى عناية الطبري بالجانب النحوي ومدى موافقة من سبقه أو تبعه لتوجيهه.

واحتوى البحث على: التمهيد لموضوع الرسالة بحديث عن التوجيه النحوي والقراءات القرآنية وترجمة مختصرة لحياة الطبري. ثم اتبعته بالفصل الأول وهو التوجيه النحوي للقراءات الواردة في **الأسماء**، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: ما قرئ بالرفع والنصب.

المبحث الثاني: ما قرئ بالرفع والجرِّ.

المبحث الثالث: ما قرئ بالنصب والجرِّ.

المبحث الرابع: ما قرئ بالرفع والنصب والجرِّ.

ثم الفصل الثاني التوجيه النحوي للقراءات الواردة في **الأفعال**، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: ما قرئ بالرفع والنصب.

المبحث الثاني: ما قرئ بالرفع والجزم.

المبحث الثالث: ما قرئ بالنصب والجزم.

المبحث الرابع: ما قرئ بالرفع والنصب والجزم.

ولنا أن نُلَخّص آلية هذه الدراسة على النحو الآتي:

- استقراء "جامع البيان عن تفسير آي القرآن" للوقوف على القراءات التي وجهها الطبري نحوياً.
- ذكر القراءات التي وجهها الطبري نحوياً فقط.
- تصنيف القراءات القرآنية المختارة بعد جمعها وفق بابي الأسماء والأفعال.
- عزو القراءات القرآنية المختارة المخالفة لقراءة الجماعة إلى قرائها وتوثيقها من مظانها.
- بيان توجيه الطبري للقراءات القرآنية ومدى عنايته بالمعنى.
- الاستئناس بالآراء النحوية ذات العلاقة بتوجيه القراءة من كتب التفاسير، وكتب إعراب القرآن ومعانيه، بغية الكشف عن التوجيهات التي وافقوه فيها أو خالفوه.

وأما مصادر هذه الدراسة ومراجعها فقد تعدَّدت بين مصادر التفسير؛ كـ "معاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن للأخفش، وتفسير القرطبي، وتفسير البحر المحيط لأبي حيان. وكتب القراءات؛ كـ كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، وكتاب التيسير في القراءات السبع للداني، وكتاب النشر في القراءات العشر لابن الجزري، وكتاب إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للبنا، ومختصر ابن خالويه، ومعجم القراءات القرآنية لعبد العال سالم مكرم وأحمد مختار عمر.

وكتب الاحتجاج للقراءات؛ كـ الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، وكتاب الحجة للقراء السبعة للفارسي، وكتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي القيسي. وكتب النحو؛ كـ الكتاب لسيبويه ومغني اللبيب وشذور الذهب وأوضح المسالك لابن هشام.

وكتب إعراب القرآن؛ كـ إعراب القرآن للنحاس، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري. وكتب التراجم؛ كـ كتاب الأعلام للزركلي، وغاية النهاية لابن الجزري.

وما تجدر الإشارة إليه أنّ الفصل الأول اتسم بالطول مقارنة بالفصل الثاني وهذا ما اقتضته طبيعة الموضوع؛ إذ أنَّ ما وجد في تفسير الطبري من القراءات التي أدى تغير المعنى إلى تغير التوجيه النحوي في باب الأسماء أكثر منه في باب الأفعال.

وبعد، فقد حاولت قدر استطاعتي أن أبدي رأيي في معظم مسائلها، فإن وفقت فالشكر لله، وإن كانت الأخرى فأرجو ألا يحرمني الله أجر المجتهد المخطئ.

التمهيد

التوجيه النحوي.

التوجيه في الاصطلاح النحوي: الوجه: "هو المعنى النحوي الخاص بالحالة الإعرابية الواحدة ككون الكلمة مرفوعة، لأنها فاعل أو مبتدأ أو غير ذلك من المعاني النحوية التي يكون عليها الرفع".[١]

وهو: "هو ذكر الحالات والمواضع الإعرابية، وبيان أوجه كل منها، وما يؤثر فيها، وما يلزم ذلك من تقرير وتفسير أو تعليل أو استدلال أو احتجاج".[٢]

فتعريف التوجيه ينصب أساساً على الإعراب، ثم ذكر ما يؤثر فيه من تأثيرات، وما يحتاجه من تفسير وتعليل وتوضيح.

فالهدف من التوجيه النحوي هو تفسير المعاني التي من أجلها وضعت التراكيب وذلك يكون عن طريق الإعراب. ويقول ابن هشام:[٣] "فإن أولى ما تقترحه القرائح وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح، ما يتيسير به فهم كتاب الله المنزل ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل... وأوصل ذلك علم الإعراب الهادي إلى صواب الصواب".

وستحاول هذه الدراسة الاستعانة بقواعد النحو وآراء المفسرين لتعليل وتفسير التوجيهات النحوية التي ساقها الطبري لتوجيه المعنى للدلالة الصحيحة.

---

[١] الخولي، عبد الله أنور سيد أحمد ، قواعد التوجيه في النحو العربي،١٩٩٧، دار التعاون للطبع والنشر، (د.م)، ص٨.

[٢] السابق نفسه، ص١٢.

[٣] الأنصاري، جمال الدين بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن مبارك ومحمد علي حمد الله، الطبعة الأولى،١٩٩٢، دار الفكر، بيروت، ص ٩، وانظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن،١٩٨٠، دار الفكر، (د.م)، ١٣/١.

الفصل الأول

التوجيه النحوي للقراءات الواردة في **الأسماء**، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: ما قرئ بالرفع والنصب.

المبحث الثاني: ما قرئ بالرفع والجرِّ.

المبحث الثالث: ما قرئ بالنصب والجرِّ.

المبحث الرابع: ما قرئ بالرفع والنصب والجرِّ.

المبحث الأول: ما قرئ بالرفع والنصب

١. "الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ" الفاتحة: ٢

القراءة الأولى "**الحمدُ**" برفع الدال، قرأ بها "إبراهيم بن أبي عبلة"[١]، ويؤدى المعنى بهذه القراءة، كما وجهه الطبري إلى أن الحمد معناه الشكرُ خالصٌ لله.[٢]

القراءة الثانية "**الحمدَ**" بنصب الدال، قرأ بها "سفيان بن عُيَنْيَة[٣]، ورؤبة بن العجاج[٤]، وهارون العتكي[٥]".[٦] ويُؤدى المعنى بهذه القراءة إلى أنّ "الحمدَ" معناه قول القائل: حمداً لله أو حمدٌ الله: أحمدُ الله حمداً على تقدير فعل.[٧]

ويختار الطبري قراءة الرفع ويردَّ قراءة النصب فيقول: "لو قرأ قارئ ذلك بالنصب، لكان عندي محيلاً معناه، ومستحقاً العقوبة على قراءته إياها كذلك".[٨] فالقراءة المشهورة بضم الدال من كلمة "الحمدُ" في "الْحَمْدُ لِلَّهِ" بالرفع مبتدأ وخبر، وسبيل الخبر أن يفيد، فما الفائدة في هذا؟ فالجواب أن سيبويه[٩] (ت١٨٠هـ) قال: إذا قال الرجل "الحمدُ لله" بالرفع ففيه من المعنى مثل ما في

---

[١] عمر، أحمد مختار، ومكرم، عبد العال سالم، معجم القراءات القرآنية، الطبعة الأولى،١٩٨٢، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت،٥/١. وإبراهيم بن أبي عبلة هو: الإمام القدوة شيخ فلسطين، أبو إسحاق العقيلي الشامي المقدسي، من بقايا التابعين، ولد بعد الستين، وقيل يكنى أبا العباس، توفي سنة اثنتين وخمسين ومائة. انظر: الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، تحقيق صلاح الدين المنجد،١٩٥٥، معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية، القاهرة، ٣٢٤/٦-٣٢٥. وانظر: المزي، جمال الدين أبو الحجاج، غاية النهاية في أسماء الرجال، تحقيق بشار عواد معروف، الطبعة الأولى،١٩٨٣، مؤسسة الرسالة، (د.م)، ٢٣/١-٢٤.

[٢] انظر: جامع البيان،٥٩/١.

[٣] سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي (١٠٧هـ -١٩٨هـ)، أبو محمد: محدّث الحرم المكي. من الموالي. ولد بالكوفة، وسكن مكة وتوفي بها. كان حافظاً ثقة، واسع العلم كبير القدر. له "الجامع" في الحديث، وكتاب في التفسير. انظر: الزركلي، خير الدين، الأعلام، الطبعة السادسة،١٩٨٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٠٥/٣.

[٤] هو: رؤبة بن عبدالله العجاج التميمي السعدي (ت ١٤٥ هـ)، من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، كان أكثر مقامه في البصرة، وأخذ عنه أعيان أهل اللغة، وكانوا يحتجون بشعره ويقولون بإمامته في اللغة. وله ديوان رجز، ولما مات رؤبة قال الخليل: دفنا الشعر واللغة والفصاحة، انظر: الزركلي، الأعلام، ٣٤/٤.

[٥] هو: هارون بن موسى الأزدي العتكي (ت نحو ١٧٠هـ)، أبو عبدالله، الأعور، عالم بالقراءات والعربية، من أهل البصرة. كان يهودياً وأسلم وقرأ القرآن وحفظ النحو. كان أول من تتبع وجوه القراءات والشاذ منها. صنف "الوجوه والنظائر في القرآن". انظر: الزركلي، الأعلام:٨ /٦٣.

[٦] معجم القراءات القرآنية، ٥/١.

[٧] انظر: جامع البيان، ١/ ٦٠-٦١.

[٨] السابق نفسه،٦١/١.

[٩] سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣، عالم الكتب، بيروت، ١ /٢٨٦.

قولك: حمدت الله حمداً، إلا أن الذي يرفع الحمد يخبر أن "الحمدُ" منه ومن جميع الخلق لله، والذي ينصب "الحمدَ" يخبر أن "الحمدَ" منه وحده لله. وبهذا يلتقي سيبويه مع الطبري في توجيه إعراب "الحمدُ" للمعنى المراد من الآية الكريمة.

ومما يقوي اختيار الطبري قول ابن خالويه[١](ت٣٧٠هـ): فـ "الحمدُ" رفعٌ بالابتداء؛ وعلّل ذلك أنّ الابتداء أول الكلام والرفع أول الإعراب فأتبع الأول الأول.

وأيّد مكي بن أبي طالب القيسي[٢] (ت٤٣٧هـ)، والزمخشري[٣] (ت٥٣٨هـ) توجيه الطبري.

وتناول العكبري[٤](ت٦١٦هـ) هذه المسألة في كتابه (التبيان في إعراب القرآن) فقال: "الحمدُ" برفع الدال على الابتداء، وهي قراءة الجمهور. و"الحمدَ" بنصب الدال مصدر لفعل محذوف، تقديره: أحمدُ الحمدَ، أو أنَّ "الحمدَ" نصبه على إضمار الفعل، والتقدير أقولُ الحمدَ. ورجّح العكبري القراءة بالرفع؛ لأن فيها عموماً في المعنى.

---

[١] انظر: ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم،١٩٨٥، دار مكتبة الهلال، بيروت، ص١٨-١٩.

[٢] القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق ياسين السواس، الطبعة الثانية، (د.ت)، دار المأمون للتراث، دمشق، ٨/١.

[٣] انظر: الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،١٩٧٧، دار الفكر، (د.م)، ١/ ٤٧. وفي تفسير الجلالين "الحمدُ لله" جملة خبرية قصد بها الثناء على الله بمضمونها على أنه تعالى مالك لجميع الحمد من الخلق، أو مستحق لأن يحمدوه. الرومي، جلال الدين، تفسير الجلالين، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٣، دار الخير، بيروت، ص١.

[٤] انظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي،١٩٧٦، طبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ص٥.

وذكر قراءة شاذة أخرى لم يذكرها الطبري بكسر الدال في"الحمدِ"، وعللها بأنها إتباع لكسرة لام الجر في لفظ الجلالة، أي إتباع الأول الثاني. وقال: "وهذا ضعيف في الآية؛[١] لأن فيه إتباع الإعراب البناء، وفي ذلك إبطال للإعراب".[٢] كذلك ذكر القرطبي[٣] (ت٦٧١هـ) في تفسيره قول الطبري وذكر أن قراءة الرفع هي ما أجمع عليه القراء السبعة وجمهور الناس.

والذي اختاره أن يكون رفع "الحمدُ لله" على الابتداء، لأن القراءة بالرفع على الابتداء هي القراءة الأكثر شيوعاً واستعمالاً، لاسيّما أنها القراءة الواردة في النص القرآني وعند القراء السبعة المشهورين. ويُرجّح الرفع بدلالته على ثبوت الحمد واستقراره لله، بخلاف النصب فإنّه بتقدير فعل أي: أحمد أو حمدت، فيشعر بالتجدّد ويتخصّص بفاعله. وهو رأي سيبويه وابن خالويه ومكي والزمخشري والعكبري والقرطبي.

٢. "ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ" البقرة: ٢

القراءة الأولى "هدى" بالرفع[٤]. والرفع على ثلاثة أوجه:

١. خبر مدحٍ مستأنف أي هو هدى بإضمار مبتدأ.

٢. أنْ تكون "هدى" في موضع رفع، خبراً عن "ذلك" كأنك تقول: ذلك هدى لا شك فيه.

٣. أن يجعل "هدى" تابعاً لموضع "فيه"؛ أي أنَّ "هدى" رفعت على الابتداء والخبر "فيه".

---

[١] قرأ بها الحسن البصري، وزيد بن علي، والحارث بن أسامة بن لؤي، وإبراهيم بن أبي عبلة، معجم القراءات القرآنية، ٥/١. وانظر أيضاً: ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن، ص١٨. وابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ١٩٣٦، دار الهجرة، مصر، ص١.

[٢] العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ص٥.

[٣] القرطبي، أبو عبد الله بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، (د.ت)، دار الشعب، القاهرة، ١١٨/١.

[٤] انظر: جامع البيان، ٩٩/١.

القراءة الثانية "هدى" بالنصب،[١] على ثلاثة أوجه أيضاً:

١- أن تكون "هدى" نصبت على الحال من "الكتابُ"؛ لأن "هدى" نكرة و"الكتابُ" معرفة، فيكون المعنى: ألم، ذلك الكتاب هادياً للمتقين. و"ذَلِكَ" مرفوع بـ "ألم"، و"الكتابُ" نعت لـ "ذَلِكَ".

٢- أن تكون "هدى" نصبت على الحال من الهاء التي في "فيه".

٣- النصب على وجه القطع من "الكتابُ" أي على الحال، على أن "ألم" كلام تام، ويكون "ذلك الكتابُ" خبراً مستأنفاً.

أما الطبري[٢] فلا يجيز الرفع في "هدى" بحال إلا من وجه واحد، وذلك من قبل الاستئناف إذا كان مدحاً. كما أجازه قبله الفراء[٣] (ت٢٠٧هـ) أن تكون "هدى" في محل رفع على الاستئناف لتمام ما قبله. وذكر أبو جعفر النحاس[٤] (ت٣٣٨هـ) قول الطبري في إعراب "هدى" ضمن توجيهاته للقراءة في كتابه.

وقال مكي بن أبي طالب القيسي:[٥] "هدى" في موضع نصب على الحال من "ذا" أو من "الكتاب"، أو من المضمر المرفوع في "فيه". والعاملُ فيه، إذا كان حالاً من "ذا" أو من "الكتاب"، معنى الإشارة؛ فإن كان حالاً من المضمر في "فيه"، فالعامل فيه معنى الاستقرار. ويجوز أن تكون "هدى" في موضع رفع على الابتداء، و"فيه" الخبر؛ فتقف على هذا القول على "لا ريبَ". ويجوز أن يكون مرفوعاً على إضمار مبتدأ، أو على أنَّه خبرُ "ذلك"، أو أنَّه خبرٌ بعد خبر".

---

[١] انظر: المرجع السابق نفسه: ٩٨/١.
[٢] انظر: السابق نفسه: ٩٩/١
[٣] انظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار، (د.ت)، الدار المصرية للتأليف، (د.م)، ١١/١-١٢.
[٤] انظر: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، الطبعة الثالثة،١٩٩٢، عالم الكتب، بيروت،٢٥/١.
[٥] مشكل إعراب القرآن، ١٧/١.

فقد جوّز القيسى قراءة الرفع والنصب في حين أن الطبري قال إنه لا تكون "هدى" إلا رفعاً على الاستئناف.ويؤيدُ الزمخشري[١] الطبري في توجيهاته دون أن يرجح إحدى القراءتين. وتابعهم الأنباري[٢] (ت٥٧٧هـ) فقال: قوله تعالى "هدى للمتقين" "يحتمل أن يكون في موضع رفع ونصب، فالرفع من أربعة أوجه. الأول: أن يكون خبر مبتدأ مقدم، وتقديره، هو هدى.

والثاني: أن يكون خبراً بعد خبر، فيكون "ذلك" مبتدأ، و"الكتاب" عطف بيان،[٣] "ولا ريبَ فيه" خبر أول، و"هدى" خبر ثانٍ.

والثالث: أن يكون مبتدأ "وفيه" خبره، والوقف على هذا القول على "لا ريبَ".

والرابع: أن يكون مرفوعاً بالظرف على قول الأخفش والكوفيين.

والنصب على الحال من "ذا" أو من "الكتاب" أو من الضمير في "فيه" فإن جعلته حالاً من "ذا" أو من "الكتابُ" فالعامل فيه معنى الإشارة، وإن جعلته حالاً من الضمير في "فيه" فالعامل فيه معنى الفعل المقَّدر وهو استقر".

كذلك جرى أبو حيان[٤](ت٧٤٥هـ) مجرى الطبري في توجيه كلتا القراءتين، إذ قال: "وجوزوا في قوله تعالى: "هُدًى لِلْمُتَّقِينَ" أن تكون "هدى" في موضع رفع على أنه مبتدأ، و"فيه" في موضع الخبر، أو خبر مبتدأ محذوف، أي هو هدى، أو على فيه مضمرة إذا جعلنا "فيه" من تمام "لا ريبَ"، أو خبراً بعد خبر فتكون قد أخبرت بـ "الكتابُ" عن "ذلك"، وبقوله "لا ريبَ فيه"، ثم جاء "هذا" خبراً ثالثاً، أو كان "الكتاب" تابعاً و"هدى" خبر ثان". ووجه قراءة النصب

---

[١] انظر: الزمخشري، الكشّاف،١٢٠/١.

[٢] ابن الأنباري، أبو البركات، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه،١٩٨٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.م)،٤٦/١.

[٣] هو: التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة. الأنصاري، ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، الطبعة الأولى،١٩٨١، دار إحياء العلوم، بيروت، ص٣١٥.

[٤] الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط ، ٢٠٠٥، دار الفكر، بيروت، ٦٤/١.

أنها في موضع نصب على الحال. وقد رجح أبو حيان قراءة الرفع فقال: "والأولى جعل كل جملة مستقلة، فـ "ذلك الكتابُ" جملة، و"لا ريب" جملة، و"فيه هدى" للمتقين جملة".

فقوله تعالى: "هُدًى" منهم من قضى باستئنافه على إضمار مبتدأ، ومنهم من قضى بجعله في موضع رفع "ذلك"، ومنهم من جعل "هدى" مبتدأ خبره "فيه"، ومنهم من قال أنه خبر بعد خبر، فيكون "ذلك" مبتدأ، و"الكتاب" عطف بيان، "ولا ريبَ فيه" خبر أول، و"هدى" خبر ثانٍ. وتكون "هدى" نصباً إما على الحال من "ذلك" أو من"الكتابُ" أو على الهاء التي في "فيه" أو على القطع.

ولعل الأرجح هنا أن يكون "هدى" مرفوعاً على الاستئناف؛ لأنها جاءت مدحاً لكتاب الله تعالى بأنه جاء نوراً ورشاداً للمتقين. "والقراءة الأولى أقوى في دلالتها من القراءة الثانية. فالأولى تنفي الريب بكلِّيته عن الكتاب نفياً تاماً، وفي الوقت نفسِه تُثبت أن الكتاب كله هدى بتنكير "هدى" لتعميمه، وهو متأت من أن "هدى للمتقين" جملة مستقلة عن "ذلك الكتاب لا ريب فيه"، ذلك أنها جملة إسمية فيها قوة التماسك بين طرفي الإسناد ومعنى الثبات. وزادها قوة حذف المبتدأ مما أتاح لمحط الفائدة والظهور والقوة".[١]

---

[١] الكيلاني، إيمان "محمد أمين"، دور المعنى في توجيه القاعدة النحوية من خلال كتب معاني القرآن، دراسة تحليلية وصفية، ٢٠٠٧، دار وائل للنشر،عمان، ص٩٥.

٣. "خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَـذَابٌ عَظِـيمٌ"

البقرة:٧

القراءة الأولى "**غِشاوةٌ**" برفع التاء، وهي قراءة الجمهور.

القراءة الثانية "**غِشاوةً**" بنصب التاء، قرأ بها[١] عاصم بن بهدلة والمفضل.[٢]وهي قراءة شاذة.

قال أبو جعفر الطبري[٣] إن "غشاوةٌ" مرفوعة بقوله "وعلى أبصارهم"، فذلك خبر ومبتدأ. أما "غِشاوةً" بنصب التاء، إما "أن تنصبها على إضمار "جعلَ" كأنه قال: وجعل على أبصارهم غشاوةً ثم أسقط "جعل"... وقد يحتمل نصبها علـى إتباعها موضع السمع إذا كان موضعه نصباً، وإن لم يكن حسناً إعادة العامل فيه على "غشاوة"، ولكن على إتباع الكلام بعضه بعضاً".[٤]

ويبدو أنَّ الطبري قد رجح قراءة الرفع؛ لاتفاق الحجة من القراء والعلمـاء على الشهادة بتصحيحها.[٥]وردَّ قراءة النصب بقوله: "فلم يجز لنا ولا لأحد من الناس القراءة بنصب الغشاوة.. وإن كان لنصبها مخرج فـي العربيـة".[٦]ولا يجوز للطبري أو غيره أنْ يرد قراءة متواتراً صحيحة ولها وجه في العربية.

---

[١] معجم القراءات القرآنية،٢٣/١، وابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص٢، والفارسي، الحسن بن عبد الغفار، الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشر جويجاتي، الطبعة الثانية، ١٩٩٣، دار المأمون للثراث، دمشق،٢٩١/١، وإعراب القرآن للنحاس، ١٨٦/١. وانظر: الأندلسي، البحر المحيط، ٨١/١.

[٢] هو: المفضل بن محمد بن يعلى، أبو محمد الضبي الكوفي، أخذ القراءة عرضاً عن عاصم والأعمش، وروى القراءة عن الكسائي وجبلة بن مالك وسعيد بن أوس. مات سنة١٦٨هـ. ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، الطبعة الثالثة، ١٩٨٢، عني بنشره ج برجستراستر، دار الكتب العلمية، بيروت، ٣٠٧/٢.

[٣] انظر: جامع البيان، ١١٤/١.

[٤] السابق نفسه، ١١٤/١.

[٥] انظر: نفسه: ١/ ١١٣.

[٦] نفسه: ١/ ١١٣.

ويوافقه أبو جعفر النحاس[١] في توجيه إعراب "غشاوة"، وتابعه ابن خالويه.[٢] والفارسي (ت٣٧٧هـ)، حيث قال الأخير: "إن الرفع أحسن والقراءة به أولى"، [٣] وأيده مكي القيسي.[٤]

وفي (البيان في غريب إعراب القرآن):[٥] "من قرأ "غِشاوةٌ" بالرفع؛ فلأنه مبتدأ وخبره الجار والمجرور قبله، ومن قرأ "غِشاوةً" بالنصب، فعلى تقدير فعل، والتقدير، وجعل على أبصارهم غشاوةً". فقد أيّد الأنباري الطبري في توجيه القراءة بالرفع والنصب. وذهب القرطبي[٦] وأبو حيان[٧] مذهبهم.

ومما يؤكد قراءة الرفع قول ابن هشام الأنصاري[٨] (ت٧٦١هـ): "ولا يُبْتَدَأُ بنكرة إلا إن حصلت به الفائدة، كأن يخبر عنها بمختص مقدم ظرف أو مجرور، نحو: (ولدينا مزيدٌ – وعلى أبصارهم غشاوةٌ)".

وهنا الطبري يرجح رأي البصريين في وجوب الابتداء، في حين أنَّ الكوفيين يجيزون الوجهين.[٩]

والذي أراه صحة القراءة بكلتا القراءتين؛ وذلك لاجتماع المفسرين والنحويين على صحة القراءة بهما. فلا يجوز ردّ قراءة متواترة تحقق فيها شرطي موافقة الرسم وموافقة العربية، والطبري مخطئ إذا ردّ قراءة النصب وخطّأها.

---

[١] انظر: إعراب القرآن، ص٢٠-٢١.
[٢] انظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ١٩٧٧، دار الشروق، بيروت، ص٦٧.
[٣] الحجة للقراء السبعة، ٣١٢/١.
[٤] انظر: مشكل إعراب القرآن، ١٧/١.
[٥] ابن الأنباري، ٥٣/١.
[٦] انظر: تفسير القرطبي ١٦٧/١.
[٧] انظر: البحر المحيط، ٨١/١-٨٢.
[٨] أوضح المسالك، ص٦٩، وانظر: السيوطي، جلال الدين، قطف الأزهار في كشف الأسرار، تحقيق أحمد بن محمد الحمداوي، الطبعة الأولى، ١٩٩٤، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ١٨٤/١.
[٩] انظر: الأنصاري، مغني اللبيب، ٤٤٢/٢-٤٤٤، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ص١٥.

٤. "صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ" البقرة: ١٨

القراءة الأولى "صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ" برفع الميمين والياء.

القراءة الثانية "**صماً بكماً عمياً**" بنصب أواخر الكلم، قرأ بها عبد الله بن مسعود، وحفصة.[١]

وقد وجه الطبري[٢] قراءة الرفع بأنه يأتيها من وجهين: "الاستئناف لما فيه من الذم، وقد تفعل العرب ذلك في المدح والذم، فتنصب وترفع، وإن كان خبراً عن معرفة كما قال الشاعر:

لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذينَ هُمْ سُمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزُرِ

النَّازِلِينَ بِكُلّ مُعتَرَكٍ وَالطَّيِّبِينَ مَعاقِدَ الأُزُرِ[٣]

فيروى النازلون، والنازلين، وكذلك الطيبون، والطيبين، على ما وُصِفت من المدح". ثم يورد الطبري الوجه الآخر لقراءة الرفع، وهو على نية التكرير[٤] من أولئك، فيكون المعنى: "أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين" أولئك "صمٌ بكمٌ عميٌ فهم لا يرجعون".[٥]

أما توجيهه للقراءة الثانية فيأتيها النصب من عدة أوجه: "قطعاً مما في "مهتدين" البقرة:١٦، من ذكر "أولئك"، لأن "الذي" فيه من ذكرهم معرفة، والـ "صمٌ" نكرة. والآخر أن يكون قطعاً من "الذين"؛ لأن "الذين معرفة، والـ "صم"

---

[١] معجم القراءات القرآنية، ٣٢/١، وابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص٣، والبحر المحيط، ١٣٣/١.

[٢] جامع البيان، ١٤٦/١.

[٣] البيتان من شواهد ابن هشام الأنصاري، في فصل تكرار النعوت لواحد، وهما للشاعر خرنق، وموطن الشاهد في أنه "يجوز فيه رفع النازلين والطيبين على الإتباع لقومي أو على القطع بإضمار "هم"، ونصبهما بإضمار أمدح أو أذكر، ورفع الأول ونصب الثاني على ما ذكرنا وعكسه على القطع فيهما". أوضح المسالك، ص٣٠٦.

[٤] التكرير: هو مصطلح استخدمه الكوفيون على ما سماه البصريون البدل. انظر: ضيف، شوقي، المدارس النحوية، الطبعة الثامنة، ١٩٩٩، دار المعارف، مصر، ص٢٠١.

[٥] جامع البيان، ١٤٦/١.

نكرة. وقد يجوز النصب فيها أيضاً على وجه الذم فيكون ذلك وجهاً من النصب ثالثاً".[١]

ورجح الطبري قراءة الرفع، دون النصب، لأنها موافقة لرسم المصاحف وبسبب دلالة معنى الكلام.[٢] وقال الفراء:[٣] وقوله "صمٌ بكمٌ عميٌ". رفعٌ، وهو وجه الكلام". فيجب أن نُميّزَ بين إجازة القراءة للتعبد وتوجيهها وفقاً لشرط موافقة العربية، فقراءة النصب موافقةً للقواعد ولكنها مُختلة سنداً، فهي شاذة، وأما من حيث اللغة فهي صحيحة وتقدم دلالة جيدة أيضاً.

وقد ذكر مكي بن أبي طالب القيسي وابن الأنباري والعكبري توجيه الطبري في قراءة الرفع لكنهم خالفوه في توجيه قراءة النصب فقال مكي بن أبي طالب القيسي"ويجوز نصب ذلك كله على الحال من المضمر في "تَركَهم"... أو على إضمار "أعني".

وقال الأنباري[٤]: "وقد قرأ بالنصب لوجهين: أحدهما: على الحال من الهاء والميم في "تركهم". والثاني: على تقدير (أعني)".

وقال العكبري[٥] أنَّ الناصب لها هو الفعل "تركهم"، بمعنى صيَّرهم صمَّاً، وأجاز أن تعرب حالاً.

ووقف القرطبي[٦] موقف الطبري عند عرضه لتوجيه هذه القراءة. أما أبو حيان[٧] فيرى أنَّ قراءة الرفع تكون على إضمار مبتدأ تقديره هم صمٌ، وقراءة

---

[١] المرجع السابق نفسه، ١٤٦/١.
[٢] نفسه، ١٤٦/١.
[٣] معاني القرآن، ١٠٠/١.
[٤] البيان في غريب إعراب القرآن، ٦٠/١.
[٥] انظر: العكبري، أبو البقاء، إعراب القراءات الشواذ، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز، الطبعة الأولى، ١٩٩٦، عالم الكتب، بيروت، ١٢٨/١-١٢٩.
[٦] انظر: تفسير القرطبي، ١٨٥/١.
[٧] انظر: البحر المحيط، ١/ ١٣٢-١٣٤.

النصب على عدة أوجه: إما أن يكون مفعولاً ثانياً لترك في الآية السابقة "مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللّهُ بِنُورِهِمْ وَتَـرَكَهُمْ فِـي ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ"، أو النصب على الحال من المفعول به في تـركهم، أو أن تنصب بتقدير فعل محذوف، أو أن يكون منصوباً على الحال من الضمير فـي يبصرون، أو أن يكون منصوباً على الذم.

وضعَّف توجيه النصب على الذم وعلل ذلك بقوله: "إن النصب علـى الـذم إنما يكون حيث يذكر الاسم السابق فتعدل عن المطابقة في الإعراب إلى القطع، وهاهنا لم يتقدم اسم سابق تكون هذه الأوصاف موافقة له في الإعراب فتقطـع، فمن أجل ذلك ضَعُف النصب على الذم".[١] فهو يوافق الطبري في توجيه قراءة الرفع، في حين أنه ردَّ توجيهه لقراءة النصب على الذم.

لكنه يبدو لي أن القراءة الراجحة هي قراءة الرفع على الـذم؛ وذلـك بسبب دلالة المعنى. وهي ما قد رجحه الطبري.

---

[١] المرجع السابق نفسه، ١/ ١٣٤.

٥. "إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا" البقرة: ٢٦

القراءة الأولى "بَعُوضَةٌ" بضم التاء، قرأ بها "الضحاك،[١] وقطرب، ورؤبة بن العجاج، وإبراهيم بن أبي عبلة".[٢]

القراءة الثانية "**بعوضةً**" بنصب التاء، وهي قراءة الجمهور.[٣]

ووجه الطبري[٤] قراءة الرفع أنَّ "ما" بمعنى "الذي" على أنَّ معنى الكلام: إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً الذي هو بعوضة، فالبعوضة على ذلك في محل رفع. والقراءة الثانية: أتاها النصب من وجهين: الوجه الأول أن تكون "ما" في محل نصب بقوله "يضربُ" والبعوضة صلة لها. الوجه الآخر: على أن يكون معنى الكلام: إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بين بعوضة إلى ما فوقها، ثم حذف ذكر بين وإلى، فنصبوا الأول والثاني ليدل النصب على المحذوف من الكلام، فتكون "بعوضة" نصبت على إسقاط الخافض.

ويبدو أنّ الطبري قد رجح قراءة الرفع لدلالة المعنى؛ حيث قال: "لأن معنى الكلام: إن الله لا يستحي أن يضرب الذي هو بعوضة في الصغر والقلة فما فوقها مثلاً".[٥]

ويخالف الطبري توجيه أبو جعفر النحاس[٦] في توجيه قراءة النصب فيقول النحاس: إن "(ما) زائدة و"بعوضة" بدلاً من "مثل"، ويجوز أن تكون "ما" في

---

[١] هو: الضحاك بن ميمون الثقفي البصري، روى القراءة عن عاصم وابن كثير، روى القراءة عنه خلف بن هشام البزار وهارون بن حاتم الكوفي. ابن الجزري، غاية النهاية، ٣٠٦/١.

[٢] معجم القراءات القرآنية، ٣٩/١، وابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن،ص٤، و الأندلسي، البحر المحيط، ١٩٨/١.

[٣] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، قدّم له علي محمد الضباع، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٣/٢، والبنا، أحمد بن محمد، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق محمد إسماعيل، الطبعة الأولى، ١٩٨٧، عالم الكتب، بيروت، ٣٢/٢.

[٤] انظر: جامع البيان،١٧٩/١-١٨٠.

[٥] السابق نفسه، ١٧٩/١.

[٦] إعراب القرآن، ١٥٣/١.

موضع نصب نكرة وبعوضة نعتاً لها، وصلح أن تكون نعتاً لأنها بمعنى قليل، والوجه الثالث قول الكسائي والفراء، قالا: التقدير: أن يضرب مثلاً ما بين بعوضة، حذفت بين وأعربت بعوضة بإعرابها".

ويوجه مكي بن أبي طالب القيسي قراءة النصب بقوله:[١] "ما زائدة، و"بعوضة" بدل من "مَثَل". ويجوز أن تكون "ما" في موضع نصب نكرةٍ، بدل من "مثل"، و"بعوضة" نعت لـ "ما".

كذلك الزمخشري[٢] يخالف الطبري والنحاس ومكي في انتصاب "بعوضة" بأنها عطف بيان لـ "مثلاً" أو مفعول لـ "يضربَ"، و"مثلاً" حال على النكرة مقدمة عليه، أو انتصب مفعولين، فأجرى ضرب مجرى جعل.

ووجه القرطبي[٣] قراءة النصب أربعة أوجه:

الأول: تكون "ما" زائدة للتوكيد، و"بعوضةً" بدلاً من "مثلاً".[٤]

الثاني: تكون "ما" نكرة في موضع نصب على البدل من قول: "مثلاً" و"بعوضة" نعت لـ "ما". [٥] لكني أرى أن البدل لابد فيه من البيان، وليس في "ما" حينئذٍ بيان لـ "مثلاً".

الثالث: نصبت على تقدير إسقاط الجار، بمعنى أن يضرب مثلاً ما بين بعوضة، فحذفت "بين" وأعربت بعوضة بإعرابها، والفاء بمعنى إلى، أي إلى ما فوقها.

---

[١] مشكل إعراب القرآن، ٣١/١-٣٢.
[٢] انظر: الكشّاف، ٢٦٤/١.
[٣] انظر: تفسير القرطبي، ٢٠٨/١.
[٤] وهو اختيار الزجاج، انظر: الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي،١٩٨٨، عالم الكتب، بيروت، ١٠٣/١.
[٥] وجوّزه الزجاج والفراء وثعلب، انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١٠٣/١، والفراء، معاني القرآن، ٢١/١، وتفسير القرطبي، ٢٠٨/١.

وهذا هو توجيه الطبري أيضاً كما سبق، وهو أحب الوجوه عند الفراء،[١] ونسب للكسائي.[٢] ويمكن قبول هذا على أنه تفسير معنى لا تفسير إعراب.

والرابع: أن يكون "يضرب" بمعنى يجعل، فتكون "بعوضة" مفعولاً ثانياً.

أما توجيهه لقراءة الرفع أن "ما" اسم بمنزلة "الذي"، و"بعوضة" رفع على إضمار المبتدأ، التقدير: لا يستحيي أن يضرب الذي هو بعوضة مثلاً، فحذف العائد على الموصول وهو مبتدأ. وهو توجيه الطبري في قراءة الرفع.

وذكر أبو حيان[٣] عدة أعاريب في توجيه قراءة النصب، اختار منها: أنَّ الفعل ضرب يتعدى إلى مفعولين ولذلك نصبت "بعوضة". ووجه قراءة الرفع على أنَّ "بعوضة" خبر؛ إما لمبتدأ محذوف تقديره هو بعوضة، أو خبر لـ "ما" على اعتبار أنَّ "ما" استفهامية. وقال السيوطي:[٤] "بعوضةً" بالنصب بدل، أو عطف بيان.

يُلاحظ هنا أنَّ الطبري والقرطبي قد اتفقا معاً في توجيه قراءة الرفع بما تدل عليه معنى الآية الكريمة في كلتا القراءتين، كما أنَّ أبا حيان ذكر توجيه الطبري لقراءة الرفع ضمن توجيهاته، في حين أن ما ذهب إليه كل من النحاس ومكي القيسي والزمخشري والسيوطي يختلف مع توجيه الطبري في توجيه قراءة النصب. والذي أميل إليه هو صحة القراءة بالرفع لموافقتها لدلالة المعنى.

---

[١] انظر: معاني القرآن، ٢١/١.
[٢] انظر: السابق نفسه، ٢١/١
[٣] انظر: البحر المحيط، ١٩٧/١.
[٤] انظر: قطف الأزهار، ٢٢١/١.

٦. " فَتَلَقَّى آَدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ " البقرة:٣٧

القراءة الأولى "**فَتَلَقَّى آَدَمُ... كَلِمَاتٍ**" برفع "آدمُ" ونصب "كلماتٍ"، وهي قراءة الجمهور، على أن تكون دلالة المعنى برفع "آدمُ" أن الله لَقّى آدم كلماتِ توبةٍ فتلقاها آدم من ربه وأخذها عنه تائباً فتاب الله عليه بقيله إياها وقبوله إياها من ربه.[١]

القراءة الثانية "**فتلقى آدمَ من ربه كلماتٌ**" بنصب "آدمَ" ورفع الـ "كلماتٌ"، قرأ بها "ابن كثير،[٢] وابن عباس، ومجاهد[٣] ".[٤] إذ جعل الكلمات هي المتلقية آدم.

فمعنى القراءات أنه قد أُسندت الفاعلية إلى الكلمات والمفعولية إلى آدم في قراءة ابن كثير. وهي تفيد أن الكلمات التي ألهمها الله تعالى آدم ليدعو بها ربه فيغفر له هي التي تلقته وكانت سبباً في نجاته وتوبته. فالكلمات هي الفاعلة وآدم هو المستفيد بها. أما قراءة الجمهور ففيها إسناد الفاعلية إلى آدم والمفعولية إلى الكلمات. وهذه القراءة تفيد أنّ آدم هو الذي تلقى هذه الكلمات بنفسه من ربه فأخذها وحفظها وفهمها ودعا بها. فآدم هو القابل لهذه الكلمات، والكلمات هي المقبولة.[٥] والطبري[٦] لم يجز غير قراءة الرفع بقوله: "غير جائز عندي إلا رفع "آدمُ" على أنه المتلقي الكلمات لإجماع الحجة من القراء، وأهل التأويل من

---

[١] انظر: جامع البيان، ٢٤٣/١.
[٢] ابن الجزري، تحبير التيسير في القراءات العشر، تحقيق أحمد القضاة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، دار الفرقان، الزرقاء، ص ٢٨٥.
[٣] هو: مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي، أحد الأعلام من التابعين والأئمة المفسرين، مات سنة اثنين وقيل: ثلاث وقيل أربع ومائة، وقد نيَّف على الثمانين. انظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ٤٠/٢.
[٤] ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، الطبعة الخامسة، ١٩٩٧، مؤسسة الرسالة، (د.م)، ص٩٤-٩٥، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١٥٩/٢، والفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٢٣/٢، ومعجم القراءات القرآنية، ٤٨/١.
[٥] انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص٩٥، والقيسي، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، تحقيق محي الدين رمضان، الطبعة الخامسة، ١٩٩٧، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٣٧/١.
[٦] جامع البيان، ٢٤٣/١.

علماء السلف والخلف على توجيه التلقي إلى آدم دون الكلمات". ويورد ابن خالويه قول الطبري فقال: [١] "فالحجة لمن رفع آدم: أن الله تعالى لما علَّم آدم الكلمات فأمره بهن تلقّاهُنَّ بالقبول عنه. والحجة لمن نصب آدم أن يقول: ما تلقّاك فقد تَلَقّيْتُه وما نالك فقد نلْتَه وهذا يسميه النحويون المشاركة في الفعل". ويوافق الزمخشري الطبري وابن خالويه.[٢]

لكن ابن الأنباري[٣] استوت عنده القراءة بالرفع أو النصب، فقال: "قُرئ برفع "آدمُ" ونصب "كلماتٍ" ونصب "آدمَ" ورفع "كلماتٌ" فأيُّهما رفعته كان فاعلاً لتلقى، وأيُّهما نصبته كان مفعوله، وإسناد الفعل إلى كل واحدٍ منهما جائز، كإسناده إلى الآخر. ألا ترى أنك تقول: تلقيتُ الحديثَ، وتلقاني الحديثُ. فيكون جائزاً، لأنّ كلَّ ما تلقيته فقد تلقاك. ونجد القرطبي[٤] يؤيد توجيهي الطبري في قراءة الرفع والنصب.

ونَلحظُ أنَّ الطبري قد قرر أنه لا تجوز سوى قراءة الرفع، في حين أن كلاً من ابن خالويه والزمخشري وابن الأنباري والقرطبي يرون أنَّ كلتا القراءتين قد استوتا في إصابة المعنى المراد. فنصب "آدم" بالفتحة ورفع كلمات على أنها فاعل، و"آدم" مفعول، والقراءة برفع "آدم" مع نصب "الكلمات"، إسناداً للفعل لآدم وإيقاعه على الكلمات. والذي أميل إليه مما سبق من توجيه المفسرين والنحويين أن يكون "آدمُ" مرفوعاً، و"الكلمات" في موضع نصب والمعنى – والله أعلم– واحد، لأن ما لقيك فقد لقيته، وما نالك فقد نلته.

---

[١] الحجة في القراءات السبع، ص٧٥.
[٢] انظر: الكشّاف، ٢٧٤/١
[٣] البيان في غريب إعراب القرآن، ٧٥/١.
[٤] انظر: تفسير القرطبي ،٢٧٨/١.

٧. "وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ" البقرة: ٥٨

القراءة الأولى "**حِطَّةٌ**" بالرفع.

القراءة الثانية "**حِطَّةً**" بالنصب، قرأ بها عكرمة،[١] والأخفش، وابن أبي عبلة، وطاووس اليمني[٢].[٣] وهي قراءة شاذة.

ويميل الطبري[٤] إلى قراءة الرفع بنية خبر محذوف، دلَّ عليه ظاهر التنزيل، في قوله تعالى: "وادخلوا الباب سجداً" أي: دخولنا الباب سجداً حطةٌ لذنوبنا. ويردَّ قراءة النصب بسبب بعدها عن دلالة المعنى مع صحتها لغوياً ويوجهها بقوله: أن قيل لهم قولوا هذا القول، فقولوا واقع على الحطة، لأن الحطة على قول عكرمة هي قول لا إله إلا الله. وقال الأخفش (ت٢١٥هـ):[٥] "حطةٌ" خبر مبتدأ محذوف تقديره أمرك حطة، و"حطةً" بالنصب، على معنى حطّ عنا ذنوبنا حطة.ومما يعضد رأي الطبري في ترجيح قراءة الرفع قول من تبعه من النحويين أمثال مكي القيسي[٦] وابن الأنباري.[٧]

---

[١] هو: عكرمة بن عبد الله البربري المدني (٢٥-١٠٥هـ) أبو عبد الله، مولى ابن عباس، من أعلم الناس بالتفسير. انظر: العسقلاني، ابن حجر شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، الطبعة الأولى، ١٩٩٥، دار الفكر، بيروت، ٢٦٣/٧-٢٧٣.

[٢] هو: طاووس بن كيسان الخولاني الهمذاني، أبو عبد الرحمن، من أكابر التابعين تفقهاً في الدين ورواية الحديث. انظر: الزركلي، الأعلام، ٢٢٤/٣، وابن الجزري، غاية النهاية، ٣٠٩/١.

[٣] الأندلسي، البحر المحيط، ٣٦٠/١، وللزّجاج، معاني القرآن، ١٣٩/١، ومختصر ابن خالويه، ص٥، و للفرّاء، معاني القرآن ٣٨/١، وجامع البيان، ٣٠١/١.

[٤] انظر: جامع البيان، ٣٠١/١.

[٥] انظر: الكشّاف، ٢٨٣/١. [٦] انظر: مشكل إعراب القرآن، ٤٨/١.

[٧] انظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ٨٣/١.

أما أبو حيان[١] فإنه يخالف الطبري في توجيهه لقراءة النصب فيقول: "وما جَوَّزه ليس بجائز لأن القول لا يعمل في المفردات، إنما يدخل على الجمل للحكاية، فيكون في موضع المفعول به... وحطة ليس واحداً من هذه. ولأنك إذا جعلت حطة منصوبة بلفظ قولوا، كان ذلك من الإسناد اللفظي وعري من الإسناد المعنوي، والأصل هو الإسناد المعنوي".

فمما سبق يتضح تقارب توجيه المفسرين والنحويين مع توجيه الطبري الذي يتفق ودلالة المعنى والحركة الإعرابية. فجعل الطبري المعنى، الذي عليه أهل التأويل، دليلاً على اختيار القراءة هو أهم ضوابط اختياره للقراءة، وعلى هذا المنهج في استلهام أصح المعاني في تفسير الآية من خلال القراءة سار ابن جرير في تفسيره.

٨. "قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْنُهَا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ" البقرة: ٦٩

القراءة الأولى "مَا لَوْنُهَا" برفع النون، وهي قراءة الجمهور.

القراءة الثانية "**ما لونَها**" بنصب النون، قرأ بها الجحدري وابن محيصن.[٢] وهي قراءة شاذة.

يوجه الطبري اللون بأنه مرفوع؛ لأنه مرفوع "ما"، ومنصوب بقوله "يبيّن لنا". ويرجح الطبري[٣] قراءة الرفع بسبب دلالة المعنى، فيقول: "ومعنى قوله: "يبيّن لنا ما لونها" أي شيء لونها، فلذلك كان اللون مرفوعاً، لأنه مرفوع "ما" وإنما لم ينصب "ما" بقوله "يُبَيِّنْ لنا"، لأن أصل أيّ وما جمع متفرق الاستفهام

---

[١] البحر المحيط، ٣٦٠/١.
[٢] السابق نفسه، ٢٥٠/١.
[٣] انظر: جامع البيان، ٣٤٤/١.

كقول القائل: بيّن لنا أسوداء هذه البقرة أم صفراء، فلما لم يكن كقوله بيّن لنا، ارتفع الاستفهام منصرفاً عما لم يكن له ارتفع على "أي" لأنه جمع ذلك المتفرق، وكذلك كل ما كان من نظائره، فالعمل فيه واحد في ما وأي".

ويقول مكي بن أبي طالب القيسي[١] مؤيداً الطبري: "ما" استفهام، مرفوعة بالابتداء، و"لونُها" الخبر، ولم يعمل في "ما" "يبيّن"؛ إذ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، "لأنَّ له صدر الكلام"، ولو جعلت "ما" زائدةً نصبت "لونَها"؛ كما قال تعالى: "أيَّما الأجلين قضيتُ" القصص:٢٨، فخفضت "الأجلين" بإضافة "أي" إليهما، و"ما" زائدة. ونصبت "أياً"، بـ "قضيتُ"، كما نصبت "لونَها" بـ "يبيّن"؛ إذا ألغيت "ما".

وقد اختار ابن الأنباري[٢] اختيار الطبري في توجيه القراءات، فقال: "ما في موضع رفع، وذلك لوجهين: أحدهما، أن تكون في موضع رفعٍ لأنها مبتدأ، و"لونُها" خبره. والثاني: أن يكون "لونُها" مبتدأ و"ما" خبره، ولا يجوز أن تكون "ما" في موضع نصبٍ بـ "يبيّن"، لأن "ما" استفهامية، والاستفهام لا يعمل فيه الفعل الذي قبله، ولا يجوز أيضاً أن تكون زائدةً، لأنها لو كانت زائدة لوجب أن يكون "لونُها" منصوباً". ويضيف أبو حيان[٣] توجيهاً آخر في توجيه قراءة الرفع فقال: "ذكروا في إعرابه وجوهاً: أحدها: أنه فاعل مرفوع بـ "فاقعٌ"، و"فاقعٌ" صفة للبقرة. والثاني: أنه مبتدأ وخبره "فاقعٌ". والثالث: أنه مبتدأ".

وقال العكبري:[٤] "يقرأ بالنصب على أنَّ "ما" زائدة، أي يبين لنا لونَها".

---

[١] مشكل إعراب القرآن، ٥٢/١-٥٣.
[٢] البيان في غريب إعراب القرآن، ٩٢/١.
[٣] البحر المحيط، ٤٠٩/١.
[٤] إعراب القراءات الشواذ، ١٧٢/١.

ووجه القرطبي[١] الآية إلى أن "ما" استفهامية مبتدأة. ولونها الخبر. ويجوز نصب لونها بـــ "يبيّن"، وتكون "ما" زائدة.[٢]

وفي ضوء توجيه الطبري لقراءة الرفع، وفي ضوء آراء النحاة والمفسرين نخلص إلى أنَّ قراءة الرفع هي القراءة الراجحة والأكثر تواتراً وشيوعاً.

٩. " **ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً** " البقرة:٧٤

القراءة الأولى "**أو أَشَدُّ**".

القراءة الثانية "**أو أَشَدَّ**" قرأ بها الأعمش[٣]، وأبو حيوة.[٤] وهي قراءة شاذة.

وقد وجه الطبري[٥] قراءة الرفع فقط فقال إنه يأتيها من وجهين حسب دلالـــة المعنى:

أ- أن تكون أشد معطوفة على معنى الكاف التي في قوله "كالحِجـــارَةِ" لأن معناها الرفع، وذلك أن معناها معنى "مثل": فهي مثل الحجارة أو أشـــدُّ قسوةً من الحجارة.

ب-أن يكون مرفوعاً على معنى تكرير "هي" عليه فيكون تأويل ذلك فهـــي كالحجارة أو هي أشدّ قسوة من الحجارة.

وقد اختار الطبري قراءة الرفع من خلال تفسيره لمعنى الآيـــة فيقـــول: إن قلوب كفار إسرائيل هي أشدُّ قسوة من الحجارة.

---

[١] تفسير القرطبي، ٣٨٣/١.
[٢] هو: ما ذهب إليه السيوطي في قراءة النصب أنها مفعول "يبين" و"ما" زائدة. انظر: قطف الأزهار، ٢٦٩/١.
[٣] معجم القراءات القرآنية، ٧٣/١. والأندلسي، البحر المحيط، ٤٢٤/١. الأعمش هو: سليمان بن مهران الأسدي، أبو محمد، الملقب بالأعمش، تابعي مشهور. كان عالماً بالقرآن والحديث والفرائض. ولد سنة ٦٠ وتوفي سنة ١٤٨هـ. انظر: الزركلي، الأعلام، ١٣٥/٣، وابن الجزري، غاية النهاية، ٢٨٦/١.
[٤] ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص٧.
[٥] انظر: جامع البيان، ٣٦٣/١.

كذلك الزمخشري[١] قال قول الطبري في وصف القلوب في قسوتها مثل الحجارة أو أشد قسوة منها، ووجه ابن الأنباري[٢] قراءة الرفع فقال: "أشدُّ" مرفوع لأنه معطوف على قوله: "كالحجارةُ" وهو في موضع رفع لأنه خبر "فهي"؛ و"قسوة" منصوب على التمييز".

وذهب القرطبي[٣] مذهب الطبري في قراءة الرفع؛ لأن المعنى فهي مثل الحجارة أو أشد؛ وجوّز قراءة النصب "أو أشدَّ" عطفاً على الحجارة. و"قسوةً" نصب على التمييز".

فـ "أشدّ" خبر لمبتدأ محذوف تقديره هي و"قسوة" تمييز منصوب. وهذا هو أيضاً قول أبو حيان.[٤] ووافقه السيوطي.[٥]

فمما سبق يتضح اتفاق الزمخشري وابن الأنباري والقرطبي وأبو حيان والسيوطي في توجيه الآية نحوياً ودلالياً بما يتفق وقول الطبري. والذي أميل إليه هو ما مال إليه الطبري وجمهور القراء في صحة القراءة بالرفع.

---

[١] انظر: الكشّاف، ٢٩٠/١.
[٢] البيان في غريب إعراب القرآن، ٩٦/١.
[٣] انظر: تفسير القرطبي، ٣٩٤/١.
[٤] انظر: البحر المحيط، ٤٢٤/١.
[٥] انظر: قطف الأزهار، ٢٧٥/١.

١٠. "وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ " البقرة: ١٣٥

القراءة الأولى "**مِلَّةُ**" بالرفع، قرأ بها ابن هرمز، والأعرج،[١] وابن أبي عبلة، وابن جندب[٢].[٣]

القراءة الثانية "**مِلَّةَ**" بالنصب.

ذكر الطبري[٤] أنَّ قراءة النصب تتضمن عدة معان: منها: أنْ يكون معنى الكلام: قل يا محمد لا نتبع اليهوديةَ والنصرانيةَ، ولا نتخذها ملةً، بل نتبع ملة إبراهيم حنيفاً، ثم يحذف نتبع الثانية، ويعطف بالملة على إعراب اليهودية والنصرانية. والآخر أن يكون نصبه بفعل مضمر بمعنى "نتبعَ". والثالث: أن يكون أُريد بل نكون أصحاب ملة إبراهيم، أو أهل ملة إبراهيم، ثم حذف الأهل والأصحاب، وأقيمت الملة مقامهم، إذ كانت مؤديّة معنى الكلام... فتكون الملة حينئذ منصوبة عطفاً في الإعراب على اليهود والنصارى، وقد يجوز أن يكون منصوباً على وجه الإغراء، بإتباع ملة إبراهيم".

القراءة الثانية "**مِلَّةُ**" بمعنى بل الهدى ملة إبراهيم؛ أي على أنها خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: بل ملتنا ملةُ إبراهيم، أو أنَّها مبتدأ حذف خبره، والتقدير: ملةُ إبراهيم ملتُنا.

---

[١] هو: عبد الرحمن بن هرمز، أبو داود، من موالي بني هاشم، عُرف بالأعرج: حافظ، قارئ، من أهل المدينة. أدرك أبو هريرة وأخذ عنه. وهو أول من برز في القرآن والسنن. وكان خبيراً بأنساب العرب، وافر العلم، ثقة. رابط بثغر الإسكندرية، ومات بها سنة ١١٧هـ. الزركلي، الأعلام، ٣٤٠/٣.

[٢] هو: سمرة بن جندب بن هلال الفزاري، ومات سمرة قبل سنة ستين. من علماء الصحابة نزل البصرة.له: أحاديث صالحة. حدث عنه: ابنه؛ سليمان وأبو قلابة الجرمي وعبد الله بن بريدة وأبو رجاء العطاردي وأبو نضرة العبدي والحسن البصري وابن سيرين وجماعة. انظر: الزركلي، الأعلام،٣٨/٣.

[٣] ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص١٠، ومعجم القراءات القرآنية، ١١٨/١. والبحر المحيط، ٦٤٦/١، ومختصر ابن خالويه، ص١٠.

[٤] جامع البيان، ٥٦٤/١، وانظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٢١٣/١، والزمخشري، الكشاف، ٣١٤/١، والحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخرَّاط، (د.ت)، دار القلم، دمشق، ١٣٥/٢-١٣٦.

وقد رجح الطبري قراءة النصب من خلال تفسيره لمعنى الآية: قل يا محمد بل نتبع ملة إبراهيم حنيفاً. وأيده مكي القيسي[١] والزمخشري[٢] وابن الأنباري.[٣]

ووجه القرطبي[٤] قراءة النصب كتوجيه الطبري، لكنه أضاف توجيها أخر وهو النصب على نزع الخافض، فقال: "في قوله تعالى: "بل ملة" "أي قل يا محمد: بل نتبع ملة، وقيل: المعنى بل نهتدي بملة إبراهيم؛ فلما حذف حرف الجر صار منصوباً". و"بل ملةُ" بالرفع؛ "والتقدير بل الهدى ملة، أو ملتنا دين إبراهيم".

كذلك أبو حيان[٥] جرى مجرى الطبري في ترجيح قراءة النصب على الرفع وبيّن أنها قراءة الجمهور، فقال: "قرأ الجمهور: بنصب ملة بإضمار فعل. إما على المفعول، أي بل نتبع ملة، لأن معنى قوله: "كونوا هوداً أو نصارى": اتبعوا اليهودية أو النصرانية"، ويضيف وجهاً آخر في نصب "ملَّةَ"، فيقول: "وأما على خبر كان، أي بل تكون ملة إبراهيم، أي أهل ملة إبراهيم". ثم يعود لذكر توجيه الطبري النصب على الإغراء، أي إلزموا ملة إبراهيم. ثم يذكر توجيه القرطبي في النصب على إسقاط الخافض، أي بملة. أما توجيهه لقراءة الرفع فعلى أنَّ "ملَّةُ" خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: بل الهدى ملة، أو مبتدأ محذوف الخبر، أي بل ملة إبراهيم حنيفاً ملتنا.[٦]

---

[١] انظر: مشكل في إعراب القرآن، ١/ ٧٣.
[٢] انظر: الكشّاف ٣١٤/١.
[٣] انظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ١٢٤/١.
[٤] تفسير القرطبي ٥٢٤/١.
[٥] البحر المحيط، ٦٤٦/١.
[٦] انظر: السابق نفسه، ٦٤٦/١.

يتضح مما سبق اتفاق النحويون المفسرون على القراءة بنصب "ملةَ"، والذي أرجحه وجه النصب على الإغراء بسبب دلالة المعنى على تنبيه المخاطب على أمر محمود يفعله وهو اتباع ملة إبراهيم. وقراءة النصب هي قراءة جمهور القراء.

١١. "إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ" البقرة:١٧٣

القراءة الأولى "**الميتةَ والدَّمَ ولحمَ الخنزيرِ**" بالنصب.

القراءة الثانية "**الميتةُ والدَّمُ ولحمُ الخنزير**" بالرفع، قرأ بها ابن أبي عبلة، وأبو جعفر، وأبو عبد الرحمن السلمي.[١] وهي قراءة شاذة.

وقد وجه الطبري[٢] الاختلاف في القراءة بقوله: "معنى قوله "إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ": ما حرم عليكم إلا الميتة. و"إنما" حرف واحد، ولذلك نصبت "الميتةَ" و"الدمَ"، وغير جائز في "الميتةَ" إذا جعلت "إنما" حرفاً واحداً إلا النصب، ولو كانت إنما حرفين، وكانت منفصلة من "إنَّ" لكانت "الميتةُ" مرفوعة وما بعدها، وكان تأويل الكلام حينئذٍ: إن الذي حرّم الله عليكم من المطاعم الميتةُ والدمُ ولحمُ الخنزير لا غير ذلك".

يرى الطبري أنَّ "إنّما" تكون على وجهين: إحداهما أن تكون "إنّما" حرفاً واحداً تُعمل الأفعال التي تكون بعدها النصب على الأسماء الذي تليها. وأما الوجه الآخر: أن تكون "إنما" حرفان "إن+ ما" فتكون "ما" بمعنى "الذي" ويرفع الأسماء التي بعد الصلة.

---

[١] الأندلسي، البحر المحيط، ٤٨٦/١، ومعجم القراءات القرآنية، ١٣٦/١.
[٢] جامع البيان، ٨٤/٢.

وأرى أن الطبري قد رجح القراءة الأولى بالنصب، لأنه قال عن القراءة بالرفع: "لست للقراءة بها مستجيراً وإن كان له في التأويل في العربية وجه مفهوم، لاتفاق الحجة من القراء على خلافه".[١]

ويقول الزجاج (ت٣١١هـ)[٢] مختاراً النصب: "النصب في "الميتةَ" وما عطف عليها هو القراءة، ونصب لأنه مفعول به، دخلت "ما" تمنع "إنّ" عن العمل ويليها الفعل ويجوز إنما حرم عليكم الميتة، والذي أختاره أن يكون "ما" تمنع "إنّ" من العمل، ويكون المعنى ما حرّم عليكم إلا الميتة، لأن "إنما" تأتي إثباتاً لما يذكر بعدها ونفياً لما سواه... فالاختيار ما عليه جماعة القراء لإتباع السنة وصحته في المعنى"

ويوافق مكي بن أبي طالب[٣] مذهب الطبري في توجيه القراءتين، كذلك ابن الأنباري[٤] والعكبري[٥] والقرطبي[٦] فقال الأخير: "الميتةَ. نصب بحرّمَ. و"ما" كافة، ويجوز أن تجعلها بمعنى "الذي"، منفصلة في الخط، وترفع الميتةُ والدمُ ولحمُ الخنزير على خبر "إنَّ" وهي قراءة ابن أبي عبلة. وفي حرَّمَ ضمير يعود على الذي". فنرى أنَّ كلاً من مكي القيسي وابن الأنباري والعكبري والقرطبي أجازوا الاختلاف في القراءة في أنّهم إما جعلوا "ما" كافة زائدة لا محل لها من الإعراب، وإما أنها اسم موصول لـ "إنّ". فجاز عندهم رفع "الميتةَ"، على الرغم من أن قراءة الجمهور بالنصب كما ذهب الزجاج والطبري وأبو حيان[٧]

---

[١] السابق نفسه، ٨٤/٢.
[٢] معاني القرآن وإعرابه، ٢٤٢/١.
[٣] انظر: مشكل إعراب القرآن، ٨٠/١.
[٤] انظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ١٣٦/١.
[٥] انظر: إعراب القراءات الشواذ، ٢٢٦/١-٢٢٧.
[٦] تفسير القرطبي، ٥٩٥/١.
[٧] البحر المحيط، ٤٨٦/١.

فقال: "وقرأ الجمهور "حرّمَ" مسنداً إلى ضمير اسم الله وما بعده نُصب، فتكون "ما" في "إنما" هيأت "أن" لولايتها الجملة الفعلية".

وعليه، فإني أميل إلى القراءة بالنصب؛ فـ "ما" ليست اسماً موصولاً، كما أنها ليست بزائدة، بل هي حرف واحد تعمل الأفعال التي تكون بعدها في الأسماء.

١٢. "لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آَمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآَخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآَتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ" البقرة: ١٧٧

القراءة الأولى "**والصّابرين**" بالنصب.

القراءة الثانية "**والصّابرون**" بالرفع، قرأ بها "يعقوب، والأعمش، والحسن".[١] وهي قراءة شاذة.

وقد وجّه الطبري قراءة النصب لـ "والصابرين" فقط، دون أن يلتفت إلى قراءة الرفع فيها قائلاً: "نصبت "الصابرين" على "مَن نعت "مَنْ" على وجه المدح، لأن من شأن العرب إذا تطاولت صفة الواحد الاعتراض بالمدح والذم بالنصب أحياناً والرفع أحياناً".[٢] وردّ الطبري قول من زعم النصب من الوجهين التاليين:[٣]

أ- "والصّابرينَ في البأساءِ" نصبت عطفاً على السائلين.

ب-"والصّابرينَ في البأساءِ" نصبت بقوله "وآتى المالَ على حُبِّهِ".

---

[١] معجم القراءات القرآنية، ١٣٩/١.
[٢] جامع البيان، ١٠٠/٢.
[٣] السابق نفسه، ١٠٠/٢-١٠١.

ويرى الفراء[١] أن "الصابرين" نصبت لأنها من صفة "مَنْ" للمدح، والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعاً، وينصبون على المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدد غير متبع لأول الكلام، وهو القول عينه الذي قاله الطبري.

وقال الزمخشري[٢] مؤيداً الطبري: "الصابرين" منصوب على الاختصاص والمدح إظهاراً لفضل الصبر في الشدائد ومواطن القتال على سائر الأعمال".

ومما يقوي رأي الطبري في وجه نصب "الصابرين" توجيه كل من ابن الأنباري والقرطبي حيث قال الأول:[٣] "والصابرين منصوب من وجهين:

"أحدهما: أن يكون منصوباً على المدح وتقديره أمدح الصابرين.

والثاني: أن يكون معطوفاً على قوله: "ذوى القربى" أي، وآتى الصابرين".

وقال القرطبي:[٤] الصابرين نصبت على المدح، أو بإضمار الفعل.

فيلتفت الطبري إلى تغير الأسلوب الإعرابي، بتغير المعنى إلى إسلوب المدح، والذي أميل إليه هو أنّ "الموفون" عطف على "مَن"، و"الصابرين" عطف على "الموفون" وهو عطف على الصفة، وتغير حركة الإتباع رفعاً إلى حركة النصب للتنبيه إلى معنى المدح.[٥]

---

[١] انظر: معاني القرآن، ١٥٠/١ وما بعدها.
[٢] الكشّاف ٣٣١/١. ومثله قال السيوطي في قطف الأزهار، ٣٨١/١.
[٣] البيان في غريب إعراب القرآن، ١٤٠/١.
[٤] انظر: تفسير القرطبي ، ٦١٦/١.
[٥] انظر: الكيلاني، دور المعنى في توجيه القاعدة النحوية، ص٢٦٢.

١٣. "وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّه" البقرة: ١٩٦

القراءة الأولى "**والعُمرةَ**" بالنصب.

القراءة الثانية "**والعُمرةُ**" برفع التاء: قرأ بها الحسن، والشعبي، وعلي، وابن عباس، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وابن عمر، وأبو حيوة.[١]

ووجه الطبري القراءة الأولى "والعُمرةَ" بالنصب على العطف بها على "الحجَّ"، بمعنى الأمر بإتمام الحج والعمرة. والقراءة الثانية "والعُمرةُ" إذا قرئت كذلك كانت العمرة هي زيارة لبيت الله الحرام، وأنها من أعمال البر لله تعالى. ويكون إعرابها على هذا المعنى أنها مبتدأ للخبر الذي بعدها، وهو قوله: "للهِ".[٢]

ورجح الطبري القراءة الأولى بنصب "العمرةَ" على العطف بها على "الحجَّ"، بمعنى الأمر بإتمامهما له، ولا يمكن أن يكون المعنى المقصود من الآية أن العمرة زيارة البيت. إضافة إلى إجماع الحجة من القراء على قراءة العمرة بالنصب.[٣] ويأتي تفسير الزمخشري[٤] ينصب في ترجيح قراءة النصب بما يتفق مع ما قاله الطبري في الأمر بوجوب إتمام الحج والعمرة بمناسكهما وشرائطهما لوجه الله لا تشوبهما شيء من التجارة والأغراض الدينوية. كذلك اتفق العكبري[٥] مع الطبري في توجيه كلتا القراءتين، بالنصب عطفاً على "الحجِ"، وبالرفع، على الابتداء و"الله" خبره.

---

[١] معجم القراءات القرآنية، ١٥١/١، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص١٢، والأندلسي، البحر المحيط، ٧٢/٢.

[٢] انظر: جامع البيان، ٢٠٩/٢ وما بعدها. وانظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٢٥٥/١، و البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢٩٢/١-٢٩٣، والزمخشري، الكشاف، ٣٤٣/١، والأندلسي، البحر المحيط، ٧٢/٢.

[٣] انظر: جامع البيان، ٢٠٩/٢ و ما بعدها.

[٤] انظر: الزمخشري، الكشّاف، ٣٤٣/١.

[٥] إعراب القراءات الشواذ، ٢٣٦/١-٢٣٧.

١٤. "الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ"

البقرة: ١٩٧

القراءة الأولى "**فلا رفثَ ولا فسوقَ ولا جِدالَ**". بفتح أواخر الكلم، قرأ بها عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي ونافع والأعمش والحسن[١]

القراءة الثانية "**فلا رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جِدالٌ**"، قرأ بها عاصم، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع،[٢] والحسن.[٣]

القراءة الثالثة "**فلا رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جِدالَ**"، قرأ بها عبد الله ابن كثير، وأبو عمرو بن العلاء، ويعقوب، وابن محيصن، واليزيدي،[٤] ومجاهد.[٥] وهي قراءة شاذة.

القراءة الربعة "**فلا رفثاً ولا فسوقاً ولا جِدالاً**"، قرأ بها أبو رجاء العطاردي.[٦] وهي قراءة شاذة.

القراءة الخامسة "**فلا رفثَ ولا فسوقَ ولا جِدالٌ**"، قرأ بها أبو رجاء العطاردي.[٧] وهي قراءة شاذة.

وقد ذكر الطبري أن القراءات اختلفت في إعراب الجدال، والرفث والفسوق بناءً على اختلاف معانيها، على أن معنى الرفث في كلام العرب: الإفحاش في

---

[١] الأندلسي، البحر المحيط،٨٨/٢، والفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٢٨٦/٢، و ابن زنجلة، حجة القراءات، ص١٢٩.

[٢] انظر: ابن الجزري، تحبير التيسير في القراءات العشر، ص٣٠٣، والأندلسي، البحر المحيط، ٨٨/٢، وابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص٧٠-٧١، وابن زنجلة، حجة القراءات، ص١٢٨.

[٣] انظر: ابن الجزري، تحبير التيسير في القراءات العشر، ص٣٠٣، والأندلسي، البحر المحيط، ٨٨/٢، وابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص٧٠-٧١، وابن زنجلة، حجة القراءات، ص١٢٨.

[٤] هو: يحيى بن المبارك بن المغيرة، الإمام أبو محمد العدوي البصري المعروف باليزيدي، نحوي مقرئ ثقة، علامة كبير في النحو، والعربية، والقراءة، توفي في خرسان، سنة اثنتين ومائتين للهجرة. انظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ٣٧٥/٢.

[٥] الأندلسي، البحر المحيط،٨٨/٢، والفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٢٨٦/٢، و ابن زنجلة، حجة القراءات،ص١٢٨.

[٦] معجم القراءات القرآنية، ١٥٣/١.

[٧] السابق نفسه، ١٥٣/١.

القول، ثم استعملته في الكناية عن الجماع، والفسوق هو النهي عن معصية الله، وفعل ما نهى الله عنه المحرم عن فعله في حال إحرامه، وبذلك يكون الله عز وجل قد نهى المُحرِم أن يرفث، وأن يفعل ما نهاه عن فعله في حال إحرامه. أما الجدال فقد اختلف في معناه فمنهم من قال هو: النهي عن أن يجادل المحرم أحد في حال إحرامه، وبهذا المعنى تتفق أواخر الكلمات في التشكيل لاتفاقها في النهي عن أفعال يحظرُ على المحرم فعلها.[١]

ومنهم من فسر الجدال بشكل مغاير لما سبقه في المعنى، كما فسره الطبري: هو أنه بطل الجدال في الحج ووقته ومناسكه التي حددها الله تعالى، وبذلك يكون قد اختلف في إعراب الجدال على اختلاف معناه لما سبقه، فأعجب هذه القراءات عند الطبري من قرأ " فلا رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جِدالَ"، وذكر أن هذه القراءة هي قراءة جماعة البصريين، وكثير من أهل مكة.[٢]

وذهب الزمخشري[٣] مذهب الطبري حيث قال: "قرئ المنفيات الثلاث بالنصب والرفع، وقرأ أبو عمرو وابن كثير الأولين بالرفع والآخر بالنصب، لأنهما حملاً الأولين على معنى النهي كأنه قيل: فلا يكونن رفثٌ ولا فسوقٌ، والثالث على الإخبار بانتفاء الجدل كأنه قيل: ولا شك ولا خلاف في الحج...واستدل على أن المنهي عنه هو الرفث والفسوق دون الجدال بقوله صلى الله عليه وسلم: "من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج كهيئة يوم ولدته أمه" وأنه لم يذكر الجدال." وقال ابن الأنباري[٤] مؤيداً الطبري في توجيه قراءة نصب

---

[١] انظر: جامع البيان، ٢٦٧/٢.
[٢] انظر، السابق نفسه، ٢٧٨/٢.
[٣] الكشّاف، ٣٤٧/١.
[٤] البيان في غريب إعراب القرآن، ١٤٧/١.

"جدالَ": "فأما من قرأها كلها بالفتح، جعل النكرة مبنية مع "لا"... و"لا" مع النكرة فيها كلها في موضع مبتدأ، وفي الحج الخبر عنها كلها. ومن قرأ، لا رفثٌ ولا فسوقٌ بالرفع، ولا "جدالَ" بالفتح، لم يَبْن الفكرة مع لا رفث ولا فسوق لمكان العطف، ورفعها بالابتداء، والخبر مقدر وتقديره، في الحج. وبنى "لاجدالَ" على الفتح لأنه أراد أن يفرق بين الرفث والفسوق، وبين الجدال لأن المراد بقوله: لا رفث ولا فسوق، لا ترفثوا ولا تفسقوا، والمراد بقوله: ولا جدال في الحج أي، لا شك في وقت الحج. فعلى هذا يكون قوله: في الحج خبراً عن قوله: لا جدال فقط دون ما قبله لاختلافهما، إذ لا يجوز الجمع بين خبرين في خبر واحد".

وقد خالف القرطبي[١] ما ذهب إليه الطبري في ترجيح القراءة بنصب "جدالَ" فقال: "إن معنى "فلا رفث ولا فسوق" النهي، أي لا ترفثوا ولا تفسقوا. ومعنى "ولا جدال" النفي، فلما اختلفا في المعنى خولف بينهما في اللفظ... وفيه نظر، إذ قيل: ولا جدال نهي أيضاً، أي لا تجادلوا، فلِم فَرُق بينهما".

وأراني أميل إلى توجيه الطبري في نصب "جدالَ" ومغايرتها للحركة الإعرابية فيما سبقها؛ وذلك بسبب تغُير دلالة المعنى كما أشار الطبري والزمخشري وابن الأنباري.

---

[١] تفسير القرطبي، ١/٧٨١-٧٨٢.

١٥. "وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ"

البقرة: ٢٤٠

القراءة الأولى "**وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ**" بنصب الوصيَّة; قرأ بها أبو عمرو، وحمزة، وابن عامر، وحفص عن عاصم. بمعنى: فليوصوا وصيَّة لأزواجهم, أَو عليهم وصيَّة لأزواجهم، أي أنَّ "وصية" نصبت على إضمار فعل تقديره ليوصوا وصيةً.[١]

القراءة الثانية "**وَصِيَّةٌ وَلِأَزْوَاجِهِم**" برفع "الوصيَّة"، قرأ بها نافع، وابن كثير، والكسائي،وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف، وقتادة، والأعرج، ومجاهد، وعلي، وابن مسعود، وشعبة.[٢]

ويذكر الطبري[٣] أنَّ الوَصِيَّة رفعت بمعنى: كُتِبَتْ عليهم الوصيَّة. فتأويل الكلام على هذه القراءة: والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً كُتِبَت عليهم وصِيَّة لأزواجهم, ثمَّ ترك ذِكر "كُتِبَتْ" وَرُفِعَت الوصيَّة. أو أنَّ الوصيَّة مرفوعة بقوله: "لأزواجهم" بمعنى: لأزواجهم وصيَّةٌ.

ورجح الطبري أَن تكون الوصيَّة إذا رُفعت مرفوعة بمعنى: كُتِبَتْ عليكم وصيَّة لأَزواجكم, لأَنَّ العرب تُضمر النَّكرات مرافعها قبلها إذَا أُضمرت, فإذا أُظهرت بدأَت به قبلها, أي أنَّ "الوصيةُ" رفعت على الابتداء. ودلل على ذلك

---

[١] انظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٣٤١/٢، وجامع البيان، ٥٧٨/٢.

[٢] ابن زنجلة، حجة القراءات، ص١٣٨. وابن الجزري، تحبير التيسير في القراءات العشر، ص٣٠٦، و ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص٩٨، والفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٣٤١/٢، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١٧٢/٢، وابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، الطبعة الثالثة، (د.ت)، دار المعارف، (د.م)، ص١٨٤.

[٣] جامع البيان، ٥٧٨/٢ وما بعدها.

بأقوال العرب فتقول: جاءني رجل اليوم. فأَولى القراءتين عنده بالصواب قراءة الرفع لدلالة المعنى.[١]

وقال الطبري[٢] لا يجوز نصب الوصية, "لأن ذلك إنَّما كان يكون جائزاً لو تقدّم الوصيَّة من الكلام ما يُصلح أَنْ تكون الوصيَّة خارجة منه, فأَما ولم يتقدَّمه ما يحسن أَنْ تكون منصوبة بخروجها منه, فغير جائز نصبها بذلك المعنى".

فأفادت القراءة الأولى أنَّ كلمة "وصيةً" وقعت في جملة فعلية. وتقدير الكلام: والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يوصون وصيةً. فـ "وصيةً" هنا منصوبة على أنها مفعول به. أما القراءة الثانية بالرفع فقد أفادت أنَّ كلمة "وصيةٌ" وقعت في جملة اسمية. وتقدير الكلام فيها: والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً عليهم وصيةٌ لأزواجهم. فـ "وصية" مبتدأ مؤخر مرفوع، و"عليهم" شبه الجملة متعلق بمحذوف في محل رفع خبر مقدم.[٣]

واتفق كل من الزمخشري[٤] والرازي[٥](ت٦٠٦هـ) والسيوطي[٦] في توجيه قراءة الرفع مع الطبري.

وتبعاً لتوجيه الطبري لقراءة النصب، يُقَّدر المحذوف فيها هو الفعل، والتقدير، فليوصوا وصيةً، وقراءة الرفع يمكن أن يقدَّر المحذوف فيها الخبر، فتعرب "وصيةً" مبتدأ مؤخر، والخبر هو "لأزواجهم" أو "عليهم"، وقد حسن الابتداء بالنكرة، لأنها متخصصة بسبب تخصيص الموضع.

---

[١] انظر: المرجع السابق نفسه، ٥٧٨/٢ وما بعدها.
[٢] السابق نفسه، ٥٧٩/٢.
[٣] انظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص٩٨، وابن زنجلة، حجة القراءات، ص١٣٨.
[٤] انظر: الكشّاف، ٣٣٧/١.
[٥] انظر: الرازي، فخر الدين، مفاتيح الغيب، ١٩٨١، دار الفكر، بيروت، ١٣٤/٦.
[٦] انظر: قطف الأزهار، ٤٨٩/١.

والذي أميل إليه هو ترجيح قراءة الرفع على أن "وصـــيةٌ" مرفوعـــة بـــــ "لأزواجهم" لعدم حاجة السياق إلى تقدير.

١٦. "إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ" البقرة:٢٨٢.

القراءة الأولى "**تِجارَةً حاضِرَةً**" بالنصب، قرأ بها عاصم وحده.

القراءة الثانية "**تِجارَةٌ حاضِرَةٌ**" بالرفع، قرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمـــرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي. [١]

ووجه الطبري[٢] قراءة النصب على أن العرب تنصب النكرات والمنعوتات مع كان فتتبع أخبار النكرات أسماءها، وتضمر معها في كـــان مجهـــولاً، فـــــ "تجارةً" بالنصب خبر كان الناقصة، واسمها ضـــمير، والتقـــدير: إلا أن تكـــون المعاملةُ تجارةً. و"حاضرةً" نعت. أما قراءة الرفع فهي على ما يلزم حكم كـــان التامة فتكون "تجارةٌ" فاعل لكان و"حاضرةٌ" نعت.

ورجح الطبري قراءة الرفع لإجماع القراء عليها، وشذوذ قراءة النـــصب.[٣] وذهب ابن خالويه[٤] مذهب الطبري في ترجيح القراءة بالرفع علـــى القـــراءة بالنصب. فقال: "والحجة لمن نصب أنه أضمر في كان الاسم ونصب التجـــارة على الخبر" وهذا ضعيف في رأيه.

---

[١] ابن زنجلة، حجة القراءات، ص١٩٩، ومعجم القراءات القرآنية، ٢٢٥/١، وابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص١٩٣، وابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ٤٣٦/٢.
[٢] انظر: جامع البيان، ١٣٢/٣-١٣٣.
[٣] انظر: السابق نفسه، ١٣٢/٣.
[٤] الحجة في القراءات السبع، ص ١٠٣.

وقال الزمخشري:[١] "وقرأ تجارة حاضرة بالرفع على كان تامة. وقيل هي الناقصة على أن الاسم "تجارةٌ حاضرةٌ" والخبر "تديرونها" وبالنصب على: إلا أن تكون التجارة تجارةً حاضرةً".

كذلك ابن الأنباري[٢] والسيوطي[٣] وافقا الطبري في توجيه القراءة.

فحجة من قرأ بالرفع أنه جعل "كان تامة، بمعنى وقع وحدث، ولا يحتاج إلى خبر.[٤] فالمعنى: إلا أن تقع "تجارةٌ حاضرةٌ".[٥] و"تجارةٌ" فاعل و"حاضرةٌ" صفة لـــ"تجارةٌ".[٦] ويحتمل أن تكون ناقصة، و"تجارة" اسم "كان"، و"حاضرة" صـــفة لـــ"تجارة"، وخبر "كان" جملة "تديرونها".[٧]

يُلحظ أن الطبري وجه نصب "تجارة" ونعتها على أن "تكون" ناقصة واسمها مضمر أي أن تكون المعاملة أو المبايعة، وتبعه في ذلك ابن الأنباري والسيوطي. في حين خالفه الزمخشري في اسم كان الناقصة هو "تديرونها". أما القراءة برفع "تجارةُ" فإنهم اتفقوا على أن كان تامة أي إلا أن تحدث أو تقع. فتكون "تجـــارةٌ" فاعل لكان و"حاضرةٌ" نعت.

---

[١] الكشاف، ٣٢٢/١.
[٢] انظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ١٨٣/١.
[٣] انظر: قطف الأزهار، ٥٣٦/١.
[٤] انظر: جامع البيان، ١٣٢/٣، وابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص١٠٣، والفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٤٣٦/٢.
[٥] انظر: الفارسي،الحجة للقراء السبعة، ٤٣٩/٢.
[٦] انظر: الفراء، معاني القرآن، ١٥٨/١.
[٧] انظر: السابق نفسه،١٥٨/١، وابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص١٠٣، و الأندلسي، البحر المحيط،٣٥٣/٢.

١٧. "قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ" آل عمران:١٥٤

القراءة الأولى "**كُلَّهُ**" بالنصب.

القراءة الثانية "**كُلُّه**" بالرفع، قرأ بها أبو عمرو، ويعقوب، واليزيدي.[١]

ووجه الطبري نصب "كلَّه" على وجه النعت للأمر أو البدل، ورفعت على أنه اسم و"لله" خبره.[٢]

ورجح الطبري قراءة النصب لإجماع أكثر القراء عليها، وذلك من غير تخطئة قراءة الرفع لكن بسبب إجماع القراء على قراءة النصب فضّلها الطبري على القراءة الأخرى. وجرى الأخفش[٣] ومكي بن أبي طالب القيسي[٤] وابن الأنباري[٥] السيوطي[٦] مجرى الطبري في توجيه الاختلاف في القراءة.

إذن "قل إن الأمر كله لله" بالرفع على الابتداء، وخبره "لله"، والجملة خبر "إن". والقراءة بالنصب; كما تقول: إن الأمر أجمع لله. فهو توكيد معنوي، وهو بمعنى أجمع في الإحاطة والعموم، وأجمع لا يكون إلا توكيداً. فالقراءتان متفقتان في صحة إصابة المعنى. وما أراه من الصواب هو صحة القراءة بكلتا القراءتين، فالقراءتان صحيحتان سنداً (متواترتان)، ولغة (لهما وجه في النحو)، ولا تختلفان رسماً.

---

(١) الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٩٠/٣، ومعجم القراءات القرآنية، ٧٨/٢، و ابن الجزري، النشر في القراءات العشر،١٨٢/٢، والبنا، اتحاف فضلاء البشر، ص١٨٠، وابن الجزري، تحبير التيسير في القراءات العشر، ص٣٢٨.

(٢) انظر: جامع البيان، ١٤٣/٣.

(٣) انظر: الأخفش، سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، معاني القرآن، تحقيق فائز فارس، الطبعة الثانية، ١٩٨١، دار البشير ودار الأمل، ١٨٧/٢.

(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن، ١٦٤/١.

(٥) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ٢٢٦/١.

(٦) انظر: قطف الأزهار: ٦٥٦/١.

١٨. "فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ" النساء:٣٤

القراءة الأولى "**بِما حَفِظَ اللهُ**"، برفع اسم الله، قرأ بها جميع أمصار الإسلام.[١]

القراءة الثانية "**بِما حَفِظَ اللهَ**" بنصب اسم الله، قرأ بها أبو جعفر يزيد بن القعقاع.[٢]

ذهب الطبري[٣] أن "اسم "الله" رفع بمعنى بحفظ الله إياهن إذ صيرهن كذلك، وقبَّحَ نصب اسم "الله" "لخروجه عن المعروف من منطق العرب، وذلك أن العرب لا تحذف الفاعل مع المصادر ذلك من أجل أن الفاعل إذا حذف معها لم يكن للفعل صاحب معروف". فالقراءة بالرفع تكون "ما" مصدرية، وعلى قراءة النصب تكون "ما" بمعنى الذي موصولة. واعتبر الطبري قراءة أبي جعفر شاذة بأنه خالف قراءة المسلمين وهي بمعنى: بحفظِهنَّ اللهَ،[٤] وبناءً عليه تكون قراءة الرفع هي الراجحة؛ لموفقتها المعروف من منطق العرب.

وذهب ابن الأنباري[٥] والسيوطي[٦] مذهب الطبري في توجيه القراءة. فالنحويون يرجحون توجيه قراءة الرفع على أنَّ "ما" مصدرية. ولربما رجّح ذلك عندي اطمئنان الطبري له.

---

[١] جامع البيان، ٦٠/٤.
[٢] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١٨٧/٢، والبنا، اتحاف فضلاء البشر، ص١٨٩، وابن الجزري، تحبير التيسير في القراءات العشر، ص٣٣٩.
[٣] جامع البيان، ٦٠/٤.
[٤] انظر: مشكل إعراب القرآن، ١٨٩/١.
[٥] انظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ٢٥٢/١.
[٦] انظر: قطف الأزهار، ٧٠٢/٢.

١٩. "لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا" النساء:٩٥

القراءة الأولى "**غَيْرُ**" بالرفع.

القراءة الثانية "**غَيْرَ**" بالنصب، قرأ بها نافع، وابن عامر، والكسائي، وعاصم، وخلف، وزيد بن ثابت، وأبو جعفر، وشيبة، وأبو الزناد، وشبل، وأبو عبيد، والطبري، وأبو طاهر، وابن الهادي.(١)

وذكر الطبري اختلاف القراء في قراءة قوله "غيرَ أولي الضرر" فالقراءة بالنصب، بمعنى: إلا أولي الضرر. والقراءة برفع "غيرُ" على النعت "للقاعدين".(٢) فقراءة النصب عند الطبري هي على الاستثناء؛ لأن "غيراً" يُعرَبُ في الاستثناء إعراب الاسم الواقع بعد "إلا" وهو النصب.

وقد رجح أبو جعفر قراءة النصب، وهي القراءة الصحيحة عنده؛ بسبب أنَّ قوله "غيرَ أولي الضرر" نزل بعد قوله "لا يستوي القاعدون من المؤمنين" وهي استثناء منها. وبسبب دلالة المعنى في الآية على الاستثناء.

وقال ابن خالويه: إن الحجة لمن نصب أنّه جعل قوله "غيرَ" استثناء بمعنى "إلا" فأعربها بإعراب الاسم بعد "إلا" وخفض بها ما بعدها.(٣)

وذهب النحاة والمفسرون مذهب الطبري في توجيه القراءات، لكنهم أضافوا في حالة النصب جواز نصب "غيرَ" على الحال، وأضافوا في قراءة الرفع جواز

---

(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١٨٩/٢ والبنا، اتحاف فضلاء البشر،ص١٩٣، وابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٢٣٧، وابن الجزري، تحبير التيسير في القراءات العشر، ص٣٤٢.
(٢) انظر: جامع البيان، ٢٢٨/٤.
(٣) انظر: الحجة في القراءات السبع، ص١٢٦.

رفع "غيرُ" على البدلية. أمثال مكي القيسي[١] وابن الأنباري[٢] والرازي[٣]، والعكبري[٤] والسيوطي؛[٥] فاعتبروا "غيرَ" نصبت إما على الاستثناء من "القاعدون" أو من "المؤمنين"، أو نصبت على الحال من "القاعدون،[٦] بمعنى لا يستوي القاعدون في حال صحتهم والمجاهدون. واعتبروا القراءة برفع "غيرُ" على أنها نعت لـ "القاعدين" لأنهم نكرة جاز وصفهم بـ "غيرُ"، أو أن يكون الرفع في "غيرُ" على البدل من "القاعدون".

والذي أميل إليه هو موافقة الطبري في ترجيح القراءة بنصب "غيرَ" على الاستثناء من القاعدين أو المؤمنين، لأن المعنى دال على الاستثناء. أما القول بنصب "غيرَ" على الحالية فيرفضه المعنى؛ ذلك لأن الغرض استثناء "أولي الضرر"من القاعدين عن الجهاد وإخراجهم من دائرة الإثم وليس بيان حال القاعدين في أنهم أولي ضرر.

---

[١] مشكل إعراب القرآن، ٢٠٢/١، وانظر: القيسي، الكشف عن وجوه القراءات، ٣٦٩/١.
[٢] انظر: البيان في إعراب غريب القرآن، ٢٦٤/١.
[٣] انظر: مفاتيح الغيب، ٧/١١.
[٤] انظر: التبيان في إعراب القرآن، ص٣٨٣.
[٥] انظر: قطف الأزهار، ٧٣٧/٢.
[٦] انظر: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى،١٩٩٠، دار هجر، مصر، ٢٧٨/٢، وانظر: الأنصاري، مغني اللبيب، ص٢١١، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٩٣/٢، والنحاس،إعراب القرآن،٤٨٣/١، وابن زنجلة، حجة القراءات، ص٢١١.

٢٠. "لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا" النساء:١٦٢

القراءة الأولى "**وَالْمُقِيمِينَ**" بالنصب.

القراءة الثانية "**وَالْمُقِيمُونَ**" بالرفع، قرأ بها أبو عمرو، والجحدري، وسعيد ابن جبير، وعمرو بن عبيد، وعيسى بن عمر، ومالك بن دينار، والأعمش، ويونس، وأُبيّ، وابن مسعود، والحسن.[١]

ووجه الطبري القراءة توجيهان، الأول: " "والمقيمون الصلاة" من صفة "الراسخين في العلم"، ولكن الكلام لما تطاول، واعترض بين "الراسخين في العلم"، "والمقيمين الصلاة" ما اعترض من الكلام فطال، نصب "المقيمين" على وجه المدح".[٢]

وذكر الطبري توجيهاً آخراً: "المقيمون الصلاة" من صفة غير "الراسخين في العلم" وإن كان "الراسخون في العلم" من"المقيمين الصلاة" فيكون موضع "المقيمين" في الإعراب خُفِض على العطف على "ما" التي في قوله "يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك"، ويؤمنون بالمقيمين الصلاة.

وقد رجح الطبري "أن يكون "المقيمين" في موضع خفض، عطف نسق على "ما"، التي في قوله "بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك" وأن "المقيمين الصلاة" هم الملائكة. فيكون تأويل الكلام: "والمؤمنون منهم يؤمنون بما أنزل إليك"، يا محمد، من الكتاب "وبما أنزل من قبلك"، من كتبي، وبالملائكة الذين يقيمون الصلاة. ثم

---

[١] انظر: الأندلسي، البحر المحيط، ٣٩٥/٣، ومعجم القراءات القرآنية، ١٨٠/٢، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ص٢٠٢.
[٢] جامع البيان، ٢٦/٤.

يرجع إلى صفة "الراسخين في العلم"، فيقول: لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون بالكتب والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الآخر".[١]

وقال سيبويه[٢] نصب "والمقيمين" على التعظيم والمدح، وقدّر رفع "والمؤتون" على الابتداء. وقال الكسائي[٣] (ت١٨٩هـ) قول الطبري إن "المقيمين" في موضع خفض عطفاً على "ما" في قوله "بما أُنزلَ إليكَ"، لكنه خالفه في ترجيح القراءة بها فقال أنَّ هذا التوجيه بعيد؛ ولا يناسب دلالة المعنى؛ لأنه يصير المعنى يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة. وجوّز الكسائي القراءة بالرفع على أن تجعل "المقيمين الصلاة" هم الملائكة، فيصير المعنى: أن تخبر عن الراسخين في العلم وعن المؤمنين أنهم يؤمنون بما أنزل اللهُ على محمد، ويؤمنون بالملائكة الذين من صفتهم إقامة الصلاة. وقال النحاس:[٤] "وهذا أصحّ ما قيل في المقيمين". وهو الوجه الذي قدمه الزمخشري[٥] على التوجيهات التي ذكرها مشعراً بأنه أصحّ من غيره.

وجاء في "شرح شذور الذهب": " أنَّ "المقيمين" نصب على المدح، وتقديره: وأمدح المقيمين، وهو قول سيبويه، والمحققين، وإنما قطعت هذه الصفة عن بقية الصفات لبيان فضل الصلاة على غيرها".[٦] والذي أراه قريباً من الصواب أنَّ يكون "المقيمين" منصوب على المدح، بإضمار فعل تقدير: أمدحُ المقيمين.[٧] ولعلّ هذا خير مثال على ضرورة التروي وعدم التّسرّع ومراعاة مقام النصّ

---

[١] جامع البيان، ٢٦/٤.
[٢] انظر: الكتاب،٦٣/٢.
[٣] انظر: مشكل إعراب القرآن، ٢١٢/١.
[٤] إعراب القرآن،٥٦/١.
[٥] انظر: الكشاف، ٥٧٧/١.
[٦] الأنصاري، ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ١٩٦٥، (د.ن)، القاهرة، ص٥٤.
[٧] انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ص٢٧٥، والقيسي، مشكل إعراب القرآن، ٢١٢/١، والأندلسي، البحر المحيط، ٣٩٥/٣.

القرآنيّ والنّظر إلى المعنى، لا الجري وراء ظاهر اللّفظ وحسب، فمجيء "المقيمين" بالياء خلافاً لنسق ما قبله لفتَ أنظار النحويّين والمفسّرين والقُرّاء، فأكثروا القول في توجيهه، ومن هنا اختلفت آراؤهم فيه، أظهرها: أنّه منصوب على القطع- وهو مذهب سيبويه والطبري، وعزاه أبو البقاء[١] للبصريّين- ويعني المفيد للمدحِ، كما في قطع النعوت، وعلى هذا الوجه الإعرابيّ تكون دلالة المعنى هي بيان فضل الصلاة.

٢١. "وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ"

المائدة:٣٨

القراءة الأولى "**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ**" بالرفع.

القراءة الثانية "**وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ**" بالنصب، قرأ بها عيسى بن عمر، وابن أبي عبلة.[٢]

فسّر الطبري معنى الآية: "من سرق من رجل أو امرأة، فاقطعوا أيها الناس يده، ولذلك رفع "السارقُ والسارقةُ"، لأنهما غير معينين، ولو أريد سارق وسارقة بأعينهما، لكان وجه الكلام النصب".[٣] فبذلك يكون الطبري قد رجح قراءة الرفع.

فهو "رفع بالابتداء والخبر محذوف عند سيبويه[٤] تقديره: وفيما يتلى عليكم حُكْمُ السارقُ والسارقةُ، أو فيما فُرِض عليكم. وقد أشار سيبويه إلى أن القراءة بالرفع هي قراءة الجماعة على الرغم من صحة القراءة بالنصب وقوّتِها.

---

[١] انظر: التبيان في إعراب القرآن، ص٢٠٢.
[٢] معجم القراءات القرآنية، ٢٠٨/٢، والأندلسي، البحر المحيط، ٤٧٦/٣.
[٣] جامع البيان، ٢٢٨/٤.
[٤] انظر: الكتاب، ٧١/١-٧٢.

وقد رُدَّ قول مكي القيسي[١] إنَّ "الاختيار على مذهب سيبويه فيه النصب؛ لأنه أمر وهو بالفعل أولى". فقد قال سيبويه: والوجه في كلام العرب النصب كما تقول: (زيداً فأضربه)، ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع.

واختار الفراء[٢] والمبرد[٣](ت٢٨٥هـ) والزجاج[٤] أن يكون رافعها على الابتداء والخبر "فاقطعوا" على تضمين (الـ) معنى الشرط؛ أن القصد ليس إلى سارق أو زَانٍ بعينه.

وقال ابن الأنباري:[٥] "السارق، مبتدأ وفي خبره وجهان:

أحدهما: أن يكون خبره مقدراً وتقديره: وفيما يتلى عليكم السارقُ والسارقةُ. ثم عطف عليه كما تقول: فيما أمرتك به فعلُ الخير فبادر به. هذا مذهب سيبويه، وذهب أبو الحسن الأخفش، وأبو العباس المبرد، والكوفيون إلى أن خبر المبتدأ "فاقطعوا أيديهما" ودخلت الفاء في الخبر لأنه لم يُرِد سارقاً بعينه وإنما أراد: كل من سرق فاقطعوا. فينزل السارق منزلة الذي سرق وهو يتضمن معنى الشرط والجزاء، والمبتدأ إذا تضمّن معنى الشرط والجزاء دخلت في خبره الفاء".

فقد التفت كل من الطبري والفراء والمبرد والزجاج وابن الأنباري إلى أهمية الحركة الإعرابية في تغيير المعنى، فحركة النصب تفيد التعيين والتخصيص، والرفع يدل على التعميم؛ فلذلك يقول الطبري: "ولذلك رفع السارقُ والسارقةُ،

---

[١] مشكل إعراب القرآن، ٢٢٧/١.
[٢] انظر: معاني القرآن، ٣٠٦/١.
[٣] انظر: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٤، مطابع الهلال، القاهرة، ٢٢٥/٣.
[٤] انظر: معاني القرآن وإعرابه، ١٧١/٢-١٧٢.
[٥] البيان في غريب إعراب القرآن، ٢٩٠/١.

لأنهما غير معينين، ولو أريد سارق وسارقة بأعينهما، لكان وجه الكلام النصب".[١]

فالاختيار عند الطبري هو الرفع على قراءة الجماعة، وهو ما ذهب إليه الكوفيون،[٢] لأنه لم يقصد به سارق بعينه.

فالمختار عندي في هذا الموضع الرفع لأن الحاجة إلى التقدير فيه أقل من الحاجة إليه في النصب: "فإذا قلت: "زيداً فأضربه". فالتقدير: "تنبَّه فأضرب زيداً أضربه". حذفت "تنبَّه"، وحذفت "أضرب" وأخرت "الفاء" إلى دخولها على المفسر، وكان الرفع أولى لأنه ليس فيه إلا حذف مبتدأ، أو حذف خبر فالمحذوف أحد جُزأي الإسناد فقط والفاء واقعة في موقعها ودلّ على المحذوف سياق الكلام والمعنى".[٣]

٢٢. "قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ" المائدة:١١٩

القراءة الأولى "**هَذَا يَوْمُ**" برفع اليوم.

القراءة الثانية "**هَذَا يَوْمَ**" بنصب اليوم قرأ بها نافع، وابن محيصن.[٤]

ووجه الطبري أن "يوم" رفع بـ "هذا"، وجعل "يوم" اسماً. أما النصب فله وجهان أحدهما: "أن إضافة "يوم" ما لم تكن اسم تجعله نصباً، لأن إضافته غير محضة، وإنما تكون الإضافة محضة، إذا أضيف إلى اسم صحيح... والوجه الآخر: أن يكون مراداً بالكلام هذا الأمر وهذا الشأن "يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ" فيكون

---

[١] جامع البيان، ٢٢٨/٤.
[٢] انظر: مشكل إعراب القرآن، ٢٢٧/١-٢٢٨.
[٣] الأندلسي، البحر المحيط، ٤٨٠/٣، وانظر: الكيلاني، دور المعنى في توجيه القاعدة النحوية، ص٣٧-٤٤.
[٤] الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٢٨٢/٣، وابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص١٣٦، والبنا، اتحاف فضلاء البشر، ص٢٠٤، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١٩٢/٢.

اليوم حينئذ منصوباً على الوقت والصفة، بمعنى هذا الأمر في "يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ".[١] ومصطلح الصفة والمحل خاص بالكوفيين،[٢] والطبري تابع الكوفيين في هذه المسميات وأورد مصطلح الصفة ويعني بها حروف الخفض أو الظرف.

ورجح الطبري[٣] قراءة "هَٰذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ" بنصب اليوم على أنه منصوب على الظرفية، فاليوم وقت القول والصدق النافع.

ويجوز على قول الكوفيين أن يكون "يوم" مبنياً على الفتح لإضافته إلى الفعل، فإذا كان كذلك احتمل موضعه النصب والرفع. وإنما يقع البناء في الظرف إذا أضيف إلى الفعل عند البصريين، إذا كان الفعل مبنياً، فأما إذا كان معرباً فلا يبنى الظرف إذا أضيف إليه عندهم.[٤]

ويكرر مكي بن أبي طالب القيسي[٥] وابن الأنباري[٦] قول الطبري في توجيه القراءتين.ويفسر العكبري[٧] سبب قراءة الفتح في أمرين: أولهما: يحتمل أن تكون فتحة بناء لأنه أضيف إلى جملة فعلية، وهو في هذا الوجه خبر المبتدأ "هذا" ويحتمل أن تكون فتحة إعراب لأنه ظرف زمان، أي هذا القول واقع يوم ينفع، فهو معمول الخبر، وقراءة الرفع على أنه خبر المبتدأ "هذا" أي هذا اليوم يوم ينفع.

ومما سبق يتضح اختلاف النحويون في ظرف الزمان إذا أضيف إلى فعل معرب، أو أضيف إلى جملة إسمية، هل يجوز فيه البناء، أو يجب فيه الإعراب؟

---

[١] جامع البيان، ١٤١/٥.
[٢] انظر: ضيف، شوقي، المدارس النحوية، ص١٦٦.
[٣] جامع البيان، ١٤١/٥.
[٤] انظر: الفراء، معاني القرآن، ٣٢٦/١-٣٢٧، وتفسير القرطبي، ٣٧٩/٦.
[٥] مشكل إعراب القرآن، ٢٥٥/١.
[٦] انظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ٣١١/١.
[٧] انظر: البنا، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص١٢٣.

فذهب البصريون إلى أنه يجب فيه الإعراب، ولا يجوز فيه البنـــاء. وقـــال الكوفيون: بل الإعراب راجح، ويجوز البناء على الفتح، بدليل قراءة نافع لقوله تعالى: "هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ". وبذلك يكون الطبري قد رجـــح قـــول الكوفيين في قراءة النصب[١] لأنه يراها الأصلح في تحقيق المعنى.

٢٣. "وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِـــي ضَـــلَالٍ مُـــبِينٍ"

الأنعام:٧٤

القراءة الأولى "**آزَرُ**" بالرفع، قرأ بها أبي، وابن عبـــاس، والحـــسن، ومجاهـــد، ويعقوب، والضحاك، وأبو يزيد المدني، وسليمان التميمي.[٢]

القراءة الثانية "**آزَرَ**" بالنصب، وهي قراءة الجمهور.

ووجه الطبري قراءة النصب "على اتباعه الأب في الخفض، ولكنه لما كـــان اسماً أعجمياً فتحوه إذ لم يجرُّوه وإن كان في موضع خفض" لأنه ممنوع مـــن الصرف. أما قراءة الرفع فهي على النداء بمعنى: يا آزرُ.[٣] وقـــال الطبـــري: "فأما الذي ذكر عن السدىّ من حكايته أن آزر اسم صنم، وإنما نصبه بمعنـــى: أتتخذ آزر أصناماً آلهة، فقول من الصواب من جهة العربية بعيـــد، وذلـــك أنّ العرب لا تنصب اسماً بفعل بعد حرف الاستفهام، لا تقول: أخاك أكلمت، وهي تريد: أكلمت أخاك؟".

---

[١] انظر: أوضح المسالك، ص٢٤٦.
[٢] معجم القراءات القرآنية، ٢٨٣/٢، والبنا، اتحاف فضلاء البشر، ص٢١٢، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١٩٥/٢.
[٣] جامع البيان، ٢٤٣/٥.

ورجح الطبري قراءة النصب "على إتباعه إعراب الأب، وأنه في موضع خفض، ففتح إذا لم يكن جارياً، لأنه اسم أعجمي"[١] وعلل أيضاً سبب ترجيحه لهذه القراءة إجماع الحجة من القراء عليها.

ووجه مكي بن أبي طالب القيسي[٢] وابن الأنباري[٣] توجيه الطبري للقراءتين.

والصواب أن يقال بالفتح لأنه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لكونه ممنوعاً من الصرف للعلمية والعُجْمية. وهو ما رجحه الطبري.

٢٤. "وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ" الأنعام:٩٩

القراءة الأولى "**وَجَنَّاتٌ**" بالرفع، قرأ بها عاصم، وأبو بكر، والأعمش، ومحمد بن أبي ليلى، والحسن، والمطوعي، والأعشى، والبرجمي، ويحيى بن يعمر، وابن مسعود. [٤] القراءة الثانية "**وَجَنَّاتٍ**" بالنصب.

ووجه الطبري "وَجَنَّاتٍ" مجرورة في موضع نصب؛ لأنها جمع مؤنث سالم. ورفعت "وَجَنَّاتٌ" على إتباعها الـ "قنوانٌ" في الإعراب.[٥]

---

[١] المرجع السابق نفسه، ٢٤٣/٥.
[٢] انظر: مشكل إعراب القرآن، ٢٧٣/١.
[٣] انظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ٣٢٧/١.
[٤] الأندلسي، البحر المحيط، ٢٣٣/٤، وابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٢٧٠، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢٦٥/٢، وابن الجزري، تحبير التيسير في القراءات العشر، ص١٠٧، والبنا، اتحاف فضلاء البشر،ص٢١٨، ومعجم القراءات القرآنية، ٣٠٠/٢.
[٥] انظر: جامع البيان، ٢٩٤/٥.

وقد رجح الطبري قراءة النصب لإجماع الحجة من القراء على القراءة بهـا، وبُعد معنى قراءة الرفع عن معنى الآية. ودلل على صحة نصب "الجنات" بعطف "وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ" عليها. [١]

في حين خالف مكي القيسي[٢] الطبري فقال: "من نصب "جنات" عطفها على "نبات". وقد روي الرفع عن عاصم، على معنـى: ولهـم جنـاتٌ، علـى الابتداء". وقال: لا يجوز عطف "الجنات" على "قنوان"؛ لأنَّ "الجنات" لا تكـون من النخل.

وخالفه ابن الأنباري[٣] أيضاً فقال: "فالنصب بالعطف على قوله "نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِباً". والرفع على أنه مبتدأ محذوف الخبر. وتقديره، ولهم جنات".

٢٥. "وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَـةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ" الأنعام:١٣٩

القراءة الأولى "**وَإِن تَكُنْ مّيْتَةٌ**" بالرفع ، قرأ بها ابن عامر، وأبو جعفـر، وابـن محيصن، وطلحة بن مصرف.[٤]

القراءة الثانية "**وَإِن يَكُن مّيْتَةً**" بالنصب.

وقد ذكر الطبري هذه القراءات التي ذكرت موجّهاً إياها بقوله: "مـن قـرأ "وَإِن يَكُن" بالياء "مّيْتَةً" بالنصب، أراد إن يكن ما في بطون تلك الأنعام، فـذكَّر يكن لتذكير "ما"، فنصب الـ "ميتةً" لأنه خبر يكن. وأما من قرأ "وَإِن تَكُنْ مّيْتَةٌ"

---

[١] انظر: المرجع السابق نفسه،٥/٢٩٤.
[٢] مشكل إعراب القرآن، ١/٢٨١.
[٣] البيان في غريب إعراب القرآن، ١/٣٣٣.
[٤] الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٣/٤٢٢-٤٢٣، وابن مجاهد، السبعة، ص٢٧٢، ومعاني الفراء، ١/٣٦٠، وإعراب النحاس، ص٣٣٠، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ص٢٣٦، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢/ ١٩٩، والبناء، اتحاف فضلاء البشر، ٢/٣٥.

فإنه – إن شاء الله– أراد وإن يكن ما في بطونها ميتة، فأنث تكن لتأنيث ميتة".[١]

لكن كتب النحو واللغة تمتلئ بذكر الحمل على المعنى، ويقابله الحمل على اللفظ، وذلك في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع. ومن أمثلة الحمل على التأنيث ما ذكره الطبري عند تعرضه لإعراب الآية. فقراءة الرفع على أنها فاعل كان التامة، وبالنصب على أنها خبر كان.[٢] ويذهب الفارسي[٣] ابن الأنباري[٤] مذهب الطبري في الحمل على المعنى واتفقوا معه في توجيه "تكن" التامة وفاعلها "ميتةٌ" وجاء تأنيثها من تأنيث الأنعام التي في البطون، وهي كذلك بهذا التوجيه عند أهل التفسير والحجة والإعراب.[٥]

٢٦. "**قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ**" الأنعام:١٤٥

القراءة الأولى "**إِلاَّ أَن تَكُونَ**" بالتاء "**مَيْتَةٌ**" بتشديد الياء ورفعها، قرأ بها ابن عامر، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع.[٦]

القراءة الثانية "**إِلاَّ أَن يَكُونَ**" بالياء "**مَيْتَةً**" مخففة الياء منصوبة.

ووجه الطبري قراءة من قرأ "إِلاَّ أَن يَكُونَ" بالياء "مَيْتَةً" مخففة الياء منصوبة "على أن في يكون مجهولاً، والميتة فعل له فنصبت على أنها فعل يكون،

---

[١] جامع البيان، ٥٠/٥.
[٢] انظر: مشكل إعراب القرآن، ٢٩٣/١-٢٩٤.
[٣] الحجة للقراء السبعة، ٤٢٣/٣.
[٤] البيان في غريب إعراب القرآن، ٣٤٤/١ وما بعدها.
[٥] انظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص١٥١، وابن زنجلة، حجة القراءات، ص٢٧٥، و الفرّاء، معاني القرآن، ٣٥٨/١، ومشكل إعراب القرآن، ٢٩٤/١.
[٦] الحجة للقراء السبعة، ٤٢٣/٣، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢/ ٢٠٠، والبنا، اتحاف فضلاء البشر،ص٢١٩.

وذكَّروا يكون لتذكير المضمر في يكون"،[١] أما من قرأ "إِلاَّ أَن تَكُونَ" بالتاء و"مَيْتَةٌ" بتشديد الياء ورفعها، "فجعل الميتة اسم تكون، وأنّث تكون لتأنيث الميتة، وجعل تكون مكتفية بالاسم دون الفعل، لأن قوله "إِلاَّ أَن يَكُونَ مَيْتَةً" استثناء، والعرب تكتفي في الاستثناء بالأسماء عن الأفعال، فيقولون قام الناس إلا يكون أخاك، وإلا أن يكون أخوك، فلا تأتي ليكون بفعل، وتجعلها مستغنية بالاسم".[٢]

ورجح الطبري قراءة "إِلاَّ أَن يَكُونَ" بالياء "مَيْتَةً" بتخفيف الياء ونصب الميتة، وذلك لعدة أسباب ذكرهما الطبري أحدهما: بسبب دلالة المعنى وهو: "قل لا أجد فيما أوحى إليّ محرّماً على طاعم يطعمه، إلا أن يكون ذلك ميتةً أو دماً مسفوحاً"[٣]. أما السبب الآخر الذي يقوي قراءة النصب كما ذكره الطبري قوله تعالى "أَوْ دَماً مَّسْفُوحاً" وهو عطف على الميتة، فلو كانت الميتة مرفوعة لكان الدم وقوله أو فسقاً مرفوعين، والسبب الأخير هو إجماع القراء على قراءة النصب.[٤]

واتفق مكي[٥] وابن الأنباري[٦] مع الطبري في التوجيه النحوي لكلتا القراءتين والمعنى الدال على كل قراءة، زيادة على اتفاقهما معه في ترجيح قراءة النصب للحجج التي ذكر.

---

[١] جامع البيان، ٧١/٥.
[٢] السابق نفسه، ٧١/٥.
[٣] نفسه،٧٢/٥.
[٤] انظر: نفسه ،٧٢/٥.
[٥] مشكل إعراب القرآن، ٢٩٦/١-٢٩٧.
[٦] انظر: البيان في غريب إعراب القرآن،٣٤٧/١.

٢٧. "يَا بَنِي آَدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآَتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آَيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ" الأعراف:٢٦

القراءة الأولى "**وَلِبَاسُ التَّقْوَى**" برفع اللباس، قرأ بها ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة.[١]

القراءة الثانية "**وَلِبَاسَ التَّقْوَى**" بنصب اللباس، قرأ بها نافع وابن عامر والكسائي وأبو جعفر.[٢]

ووجه الطبري القراءة بقوله: "فمن نصب "ولباسَ" فإنه نصبه عطفاً على الريش، بمعنى: قد أنزلنا عليكم لباساً يوارى سوآتكم وريشاً، وأنزلنا لباسَ التقوى. وأما من رفع، فإن أهل العربية مختلفون في المعنى الذي ارتفع به اللباس، فكان بعض نحويي البصرة يقول: هو مرفوع على الابتداء، وخبره في قوله "ذلكَ خَيْرٌ"... وقال بعض نحويي الكوفة: "وَلِباسُ" يرفع بقوله: ولباس التقوى خير، ويجعل "ذلك" من نعته".[٣]

ورجح الطبري[٤] القول الثاني للكوفيين في رافع اللباس، في أنه نعت مرفوع بـ"خير". في حين أنه رجّح قراءة النصب، على قراءة الرفع؛ وذلك بسبب دلالة المعنى المراد من الآية الكريمة، وذلك أن الله أمر عباده باستعمال الثياب، وترك التعري، بالإيمان به، وإتباع أمره والنهي عن إتباع الشيطان".

فالطبري يبيّن أنَّ بعض نحويي البصرة يرفعون "لباسُ" على الابتداء والخبر عندهم "ذلك خيرٌ"، وبعض نحويي الكوفة يرفعون "لباسُ" على الابتداء، والخبر

---

[١] الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ١٢/٤، وجامع البيان،١٥٠/٥.
[٢] انظر: جامع البيان،١٥٠/٥، والرازي، مفاتيح الغيب، ٥٥/١٤ ، والفارسي، الحجة للقراء السبعة، ١٢/٤، وابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٢٨٠ ، والبنا، اتحاف فضلاء البشر، ص٢٢٣.
[٣] جامع البيان،١٥٠/٥.
[٤] انظر: السابق نفسه،١٥٠/٥.

عندهم "خيرٌ" أي: لباس التقوى خيرٌ و"ذلك" نعت. والطبري يوافق هذا الرأي ويقول بأنه لا وجه للرفع إلا بـ "خيرٌ"، وإن كان يفضّل القراءة بالنصب واصفاً إيّاها بأنها الصواب، وذلك لصحة المعنى والتأويل، فـ "لباسَ التقوى" تركيب معطوف على "ريشاً".

ويتفق الطبري مع من سبقه أمثال الفراء[١] في قراءة الرفع على الابتداء، والخبر عنده "خيرٌ" ويجعل "ذلك" نعتاً، كما يتفق معه في توجيه قراءة النصب وتفضيلها على قراءة الرفع.

وتبعهما الزجاج[٢] في توجيه قراءة النصب بالعطف به على "وَرِيشًا"، ويكون المعنى أنزلنا عليكم لباس التقوى، لكنه يرفع "لباسُ" على أنها خبراً لـ "ذلك". ويذكر مكي القيسي[٣] أنَّ "لباسَ" نصبت عطفت على "لباسَ" الأولى المنصوبة بـ "أنزلنا" في حين قال الطبري أن "لباسَ" منصوبة بالعطف على "ريشاً". ووافق الطبري في توجيهه لقراءة الرفع، فهي إما أنْ تكون مرفوعة على الابتداء، و"ذلك" نعت، و"خيرٌ" خبره. أو أن يكون رفع "لباسُ" على إضمار مبتدأ تقديره: وستر العورة لباسُ التقوى.

وقال ابن الأنباري:[٤] "قرئ بالنصب والرفع، فالنصب بالعطف على قوله: وريشاً ولباسَ التقوى. والرفع على أنه مبتدأ، وفي ذلك خمسة أوجه:

الأول: أن يكون مرفوعاً على أنه مبتدأ ثانٍ. و"خيرٌ"، خبرُه. والمبتدأ الثاني وخبره "خبرٌ" المبتدأ الأول.

---

[١] معاني القرآن، ٣٧/١

[٢] انظر: معاني القرآن وإعرابه، ٣٢٨/٢.

[٣] انظر: مشكل إعراب القرآن، ٣٠٩/١، والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات، ٤٦٠/١-٤٦١.

[٤] البيان في غريب إعراب القرآن، ٣٥٨/١.

والثاني: أن يكون "ذلك" فصلاً، و"خيرٌ" خبر المبتدأ الذي هو "لباسُ التقوى".

والثالث: أن يكون "ذلك" وصفاً للباس التقوى.

والرابع: أن يكون بدلاً.

والخامس: أن يكون عطف بيان، كأنه قال: ولباس التقوى المشار إليه خيرٌ، كما تقول: زيد هذا ذاهب.

ووجه الرازي[١] قراءة النصب، إذ قال: "والعامل فيه "أنزلنا" وعلى هذا أعرب قوله "ذلك" مبتدأ وقوله "خيرٌ" خبر". وأورد قراءة الرفع إذ قال: "فقوله "ولباسُ التقوى" مبتدأ وقوله "ذلك" صفة أو بدل أو عطف بيان، وقوله "خيرٌ" خبر لقوله "ولباسُ التقوى" ومعنى قولنا صفة أن قوله "ذلك" أشير به إلى اللباس كأنه قيل ولباس التقوى المشار إليه خير".

في حين يقول ابن هشام الأنصاري:[٢] "وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ" إذا قدر "ذلك" مبتدأ ثانياً لا تابعاً للباس".

يلاحظ أنَّ المفسرين والنحويين اختلفوا بين مؤيد ومخالف لتوجيه الطبري. والذي أميل إليه هو القراءة بنصب "لباسَ" عطفاً بها على "ريشاً"؛ وذلك بسبب دلالة المعنى. وهو ما ذهب إليه الفراء والطبري.

---

[١] مفاتيح الغيب، ٥٥/١٤.
[٢] أوضح المسالك، ص٦٧.

٢٨. "وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ" يونس: ٦١

القراءة الأولى "**وَلاَ أَصْغَرُ مِن ذَلِكَ وَلا أَكْبَرُ**"، بالرفع، قرأ بها حمزة، ويعقوب، والحسن، والأعمش، وخلف، وسهل.[١]

القراءة الثانية "**وَلاَ أَصْغَرَ مِن ذَلِكَ وَلا أَكْبَرَ**" بفتح الراء من أصغر وأكبر.

ووجه الطبري "فتح الراء من "أصغرَ" و"أكبرَ" على أنَّ معناها الخفض عطفاً بالأصغر على الذرة، وبالأكبر على الأصغر، ثم فتحت راؤهما لأنهما لا يجريان."[٢] أي لا تظهر عليهما الكسرة ويُجران بالفتحة بدلاً من الكسرة؛ لأنهما ممنوعتان من الصرف.

والقراءة الثانية بالرفع "عطفاً بالأصغر على "معنى المثقال، لأن معناه الرفع، وذلك أنَّ "مِنْ" لو ألقيت من الكلام لرفع المثقال، وكان الكلام حينئذ وما يعزب عن ربك مثقالُ ذرة، ولا أصغرُ من مثقال ذرة، ولا أكبرُ".[٣]

قال الطبري: "وأولى القراءتين في ذلك بالصواب قراءة من قرأ بالفتح على وجه الخفض، والردّ على الذّرة، لأن ذلك قراءة قرّاء الأمصار، وعليه عوّام القرّاء، وهو أصحّ في العربية مخرجاً وإن كان للأخرى وجه معروف".[٤]

فالقراءة برفع الراء من "أصغرُ" و"أكبر" رداً على "من مثقالِ" لأن موضع "من مثقال" فاعل، فتكون "أصغرُ" معطوفة على موضع "من مثقال" وأكبرُ"

---

[١] ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٣٢٨، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢١٤/٢، وتحبير التيسير في القراءات العشر، ص١٢٣.
[٢] جامع البيان،١٣٠/٧.
[٣] جامع البيان،١٣٠/٧، وانظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ٣٨٥/١، والبيان في غريب إعراب القرآن، ٤١٦/١.
[٤] جامع البيان،١٣٠/٧.

معطوفة على"أصغرُ". أو أنّ "أصغرً" خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هو". أما القراءة بالنصب؛ عطفت "أصغرَ" على "مثقالِ" فهي مجرورة وفتحت لأنها ممنوعة من الصرف. فهو عطف إما على الموضع أو على اللفظ، وهو ما ذهب إليه ابن الأنباري. والذي أطمئن إليه هو جواز القراءة بكلتا القراءتين لاتفاقهما في المعنى، في حين أنَّ الطبري قد رجح القراءة بالفتح.

٢٩. "**وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ**" هود: ٤١

اختلف القراء في "**مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَ**" إذ ذكر الطبري أربع قراءات وهي:[١]

١- القراءة الأولى" مُجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا" بضم الميمين ، قرأ بها أبو عمرو، وابن عامر، ونافع، وابن كثير، وعاصم، ومجاهد، والحسن، وأبو رجاء، والأعرج، وشيبة، وأبو جعفر، وإبراهيم النخعي، وشعبة، وابن ذكوان.[٢]

٢- القراءة الثانية "مَجْرَاهَا ومُرْساها" بفتح الميم في "مَجراها"، وضمها من "مُرْساها"، قرأ بها حفص[٣] عن عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، والأعمش، وابن مسعود، والداجوني، ومسلم بن صبيح، ومسروق، وخلف، والشنبوذي، وأبو رزين، وأبو المتوكل.[٤]

---

[١] جامع البيان، ٧ /٤٥ وما بعدها.

[٢] الأندلسي، البحر المحيط، ٥/٢٢٥، وابن مجاهد، السبعة، ص٣٣٣، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢ /٢١٦، والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات، ٥٢٨/١، ومعجم القراءات القرآنية، ٨٥/٣.

[٣] هو: حفص بن سليمان بن مغيرة بن أبي داود الأسدي الكوفي الغاضري البزاز، أخذ القراءة عرضاً وتلقيناً عن عاصم، وكان أعلم من روى عن عاصم بقراءته، وهو في القراءة ثقة ثبت ضابط لها، أقرأ الناس دهراً. توفي سنة ثمانين ومائة للهجرة. انظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ٢٥٤/١، والنشر في القراءات العشر، ١٥٦/١.

[٤] الأندلسي، البحر المحيط، ٥/٢٥٥، وابن مجاهد، السبعة، ص٣٣٣، والداني، أبو عثمان بن سعيد، التيسير في القراءات السبع، الطبعة الأولى،١٩٩٦، دار الكتب العلمية، بيروت، ص١٠١، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢ /٢١٦، والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات، ٥٢٨/١.

٣- القراءة الثالثة "مُجْرِيَها وَمُرْسِيَها" بضم الميمين، رويت عن أبي رجاء العطاردي، ومجاهد، وسليمان بن جندب، وعاصم الجحدري، والضحاك، والنخعي، ويحيى بن وثاب، والكلبي،[١] والحسن، وابن مسعود، ومسروق، ومسلم بن جندب، وقتادة، وحميد الأعرج.[٢]

٤- القراءة الرابعة "مَجْرِاهَا ومَرْسَاهَا" بفتح الميمين، قرأ بها ابن مسعود، وعيسى الثقفي، وزيد بن علي، والأعمش، ويحيى بن عيسى، ومسلم بن صبيح، ويحيى بن وثاب، والمطوعي، وابن محيصن.[٣]

ووجه الطبري هذه القراءات على النحو الآتي: القراءة الأولى "بِسْمِ اللّهِ مُجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا" بضم الميمين. من أجرى وأرسى، وفيها وجهين من الإعراب:

أ- الرفع بمعنى: بسم الله إجراؤها وإرساؤها، فيكون المجرى والمرسى مرفوعين بالابتداء، وخبره "بسم الله".[٤]

ب- النصب بمعنى: بسم الله عند إجرائها وإرسائها، أو وقت إجرائها وإرسائها، فيكون قوله "بسم الله" مكتفياً بنفسه، وقاس النصب من كلام العرب، فقال: "يكون المجرى والمرسى منصوبين على ما نصبت العرب قولهم الحمد لله سراركَ وإهلالَكَ، يعنون الهلال أوله وآخره".[٥]

---

[١] هو: عيسى بن سعيد بن سعدان الإمام أبو الأصبغ الكلبي الأندلسي القرطبي القارئ؛ رحل وقرأ القراءات على بن نصر الشذائي، وأبو أحمد السامري، وأبي حفص الكتاني، توفي سنة تسعين وثلاثمائة للهجرة. انظر: الذهبي، شمس الدين، معرفة القراء الكبار على الطبقات والإعصار، تحقيق شمس الدين أبو عبد الله، الطبعة الأولى، ١٩٩٧، دار الكتب العلمية، بيروت، ٧٢٥/٢.

[٢] ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص٦٠، وجامع البيان ٤٤/٧، والأندلسي، البحر المحيط، ٢٥٥/٥، السبعة، ص٣٣٣، والداني، التيسير في القراءات السبع، ص١٠١، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢ /٢١٦، والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات، ٥٢٨/١، ومعجم القراءات القرآنية، ١١٢/٣.

[٣] الأندلسي، البحر المحيط، ٢٥٥/٥، وابن مجاهد، السبعة، ص٣٣٣، وابن زنجلة، حجة القراءات، ص٣٤٠، وإعراب النحاس، ٩١/٢، ومعجم القراءات القرآنية، ١١٢/٣.

[٤] انظر: جامع البيان، ٧ /٤٣.

[٥] السابق نفسه، ٧ /٤٣.

وقد ذكر الفراء[١] هذا التوجيه في تفسيره، ومكي بن أبي طالب القيسي،[٢] وتابعهما القرطبي[٣] في نفس التوجيه.

القراءة الثانية "بِسْمِ اللّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا" بفتح الميم في مجراها، وضمها في مرساها، جعل مجراها مصدراً من "جرى يجري مَجْرى"، و"مرساها" من "أرسَى يُرْسى إرساء. وإذا قرئ ذلك كذلك كان في إعرابهما من الوجهين نحو الذي فيهما إذا قرئا: "مُجراها ومُرساها.[٤]

القراءة الثالثة "بِسْمِ اللّهِ مُجْرِيهَا وَمُرْسِيَهَا" بضم الميم فيهما، وفيها وجهان من الإعراب:

أ – نعتاً لله بمعنى: بسم الله مُجري الفلك ومُرسيها، في موضع خفض، وهو الأغلب عليهما من وجهي الإعراب كما صرح الطبري.

ب– النصب، لأنه يحسن دخول الألف واللام في المُجرِى والمُرسِى، كقولك بسم الله المُجرِيها والمُرسِيها وإذا حذفتا نصبتا على الحال.[٥]

في حين أن القرطبي[٦] جوّز زيادة على ما سبق أن تكون مُجرِيها ومُرسِيها في موضع رفع على إضمار مبتدأ؛ أي هو مُجرِيها ومُرسِيها. وهو ما ارتضاه ابن الأنباري[٧] توجيهاً وحيداً يصلح لهذه القراءة.

القراءة الرابعة "مَجْرَاهَا وَمَرْسَاهَا" بفتح الميم فيهما، من "جرى" و"رسا"، أي في حال جَرْيها وحال رُسُوَها، فتكون كلتاهما صفة للفلك.[٨]

---

[١] انظر: معاني القرآن ، ١٤/٢ .
[٢] انظر: مشكل إعراب القرآن، ص ٤٠٠ وما بعدها.
[٣] انظر: الجامع لأحكام القرآن، ٣٢٦٥/٤.
[٤] جامع البيان، ٧ /٤٣.
[٥] السابق نفسه، ٧ /٤٤.
[٦] انظر: الجامع لأحكام القرآن، ٣٢٦٥/٤.
[٧] انظر: البيان في إعراب غريب القرآن، ١١/٢.
[٨] جامع البيان، ٧ /٤٣.

ورجح الطبري القراءة الثانية "بسم الله مَجْرَاها" بفتح الميم "ومُرْسَاها" بضم الميم. بمعنى بسم الله حين تَجْري وحين تُرْسى. وعلل اختياره لهذه القراءة بما يلي:

١ –اختار الفتح في "مَجْرَاها" لقربها من قوله تعالى "وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ اَلْجِبَالِ" ولم يقل: "تُجْرَى بهم"، زيادة على الإجماع على صحة القراءة "تَجري" بفتح التاء، وهذا دليل واضح على أن الوجه في "مَجراها" فتح الميم.

٢ – اختار الضم في مُرساها لإجماع الحجة من القراء على ضمها.

٣– أنَّ معنى قوله: "مَجراها"، مسيرها، و"مُرساها" وقفها، من وقفها الله وأرساها.

ومما سبق يتضح أن هناك عدداً من المفسرين والنحويين قد وافقوا الطبري فيما اختاره من توجيه لهذه الآيات.

٣٠. "وَأَمَّا مَنْ آَمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءً الْحُسْنَى وَسَنَقُولُ لَهُ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا"

الكهف:٨٨

القراءة الأولى "**جَزَاءً الْحُسْنَى**". بنصب "جزاءً"، وتنوينه. قرأ بها حمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم، وأبو بحرية، والأعمش، وطلحة، وابم مناذر، ويعقوب، وخلف، وحماد، وأبو عبيد، وابن سعدان، وابن عيسى الأصبهاني، وابن جبير الأنطاكي، ومحمد بن جرير.[١]

القراءة الثانية "**جَزَاءُ الْحُسْنَى**"، برفع "جزاء" وإضافتها إلى "الحسنى"، قرأ بها ابن كثير، وابن عامر، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وأبو جعفر، وشعبة.[٢]

القراءة الثالثة "**جَزَاءٌ الْحُسْنَى**"، بالرفع والتنوين، قرأ بها عبد الله وابن أبي إسحاق، والتميمي عن الأعشى عن أبي بكر عن عاصم.[٣]

ووجه الطبري[٤] "فلهُ جزاءُ الحسنى" برفع الجزاء وإضافته إلى الحسنى وإذا قرئ ذلك كذلك، فله وجهان من التأويل: أحدهما: أنْ يجعل الحسنى مراداً بها إيمانه وأعماله الصالحة، فيكون معنى الكلام إذا أريد بها ذلك: وأما من آمن وعمل صالحاً فله جزاؤها، يعني جزاء هذه الأفعال الحسنة. والوجه الثاني: أن يكون معنياً بالحسنى: الجنة، وأضيف الجزاء إليها، وكما قيل "ولدارُ الآخرةِ خيرٌ" والدار: هي الآخرة، وكما قال "وذلك دين القيمة" والدين: هو القيم. وقرأ آخرون "فلهُ جزاءً الحسنى" بمعنى: فله الجنة جزاء، فيكون الجزاء منصوباً على المصدر. بمعنى: يجازيهم جزاء الجنة".

---

[١] الأندلسي، البحر المحيط، ١٦٠/٦، والداني، التيسير في القراءات السبع، ص١٤٥، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢٣٦/٢، والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات، ٨٢/٢.

[٢] ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٣٩٨-٣٩٩، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢٣٦/٢، ومعجم القراءات القرآنية، ١٠/٤.

[٣] الأندلسي، البحر المحيط، ١٦٠/٦، ومعاني الفراء، ١٥٩/٢.

[٤] جامع البيان، ١٣/٩.

ووجه ابن خالويه القراءة بقوله: "فالحجة لمن رفع وأضاف، أنه رفع الجزاء بالابتداء، وأضافه إلى الحسنى، فتم بالإضافة اسماً، وقوله "له" خبر. يريد به فجزاء الحسنى له. والحجة لمن قرأه بالنصب أنه أراد به وضع المصدر في موضع الحال، كأنه قال "فله الجنة مجزياً بها جزاءً". وله وجه آخر، أنه ينصبه على التمييز، وفيه ضعف، لأن التمييز يقبح تقدمه، لاسيما إذا لم يأت معه فعل متصرف. وقد أجازه بعض النحويين على ضعفه".[١]

وجرى ابن الأنباري مجرى الطبري في توجيه القراءة،[٢] كذلك العكبري[٣] وافق الطبري في توجيه قراءة الرفع والنصب وأضاف توجيهاً آخر، النصب على التمييز.

ورجح الطبري "قراءة من قرأه "فله جزاءً الحسنى" على المعنى الذي وصف، من أن لهم الجنة جزاء. فيكون الجزاء نصباً على التفسير.[٤] والتفسير هو مصطلح الكوفيين ويقصد به التمييز، والقراءة التي رجحها الطبري هي قراءة سائر الكوفيين.

---

[١] الحجة في القراءات السبع، ص٢٠٥.
[٢] انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ، ١١٦/١.
[٣] انظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله، المسائل العكبريات في اللغة والنحو والقراءات، اختارها تلميذه أبو العباس النحوي أحمد بن علي الأزدي الحمصي، تحقيق محمد أديب عبد الواحد، ٢٠٠٨، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ص١٠٧.
[٤] انظر: جامع البيان، ١٣/٩.

٣١. "إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ" الأنبياء:٩٢

القراءة الأولى "**أُمَّةً وَاحِدَةً**"، وهي قراءة الجمهور.

القراءة الثانية "**أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ**"، قرأ بها أبو عمرو، والحسن، وابن أبي إسحاق، والأشهب العقيلي، وأبو حيوة، وابن أبي عبلة، وحسين الجعفي، وهارون، وأبو عمرو الزعفراني، وعيسى بن عمر.[١]

ووجه الطبري قوله "أنَّ هذه أمتكم أُمَّةً واحدةً" "قال: دينكم دين واحد، ونصبت الأمة الثانية على القطع، وبالنصب قرأه جماعة قراء الأمصار، وهو الصواب عندنا، لأن الأمة الثانية نكرة، والأولى معرفة. وإذ كان ذلك كذلك، وكان الخبر قبل مجيء النكرة مستغنياً عنها كان وجه الكلام النصب، هذا مع إجماع الحجة من القراء عليه، وقد ذكر عن عبد الله بن أبي إسحاق رفع ذلك أنه قرأه "أمةٌ واحدةٌ" بنية تكرير الكلام، كأنه أراد: إن هذه أمتكم هذه أمةٌ واحدةٌ".[٢]

وقال سيبويه:[٣] "هذا بابٌ ينتصب فيه الخبرُ بعد الأحرف الخمسة، انتصابه إذا صار ما قبله مبنيًّا على الابتداء. لأنَّ المعنى واحدٌ، وأنَّ ما قبله قد عملَ فيه، ومنعهُ الاسمُ الذي قبله أن يكون محمولاً على إنّ. وذلك قولك: إنَّ هذا عبدُ الله منطلقاً، وقال تعالى: "إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً". وقد قرأ بعضهم: "أُمَّتَكُمْ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ" حمل أُمَّتَكُم على هذه، كأنه قال: إنّ أُمَّتَكُم كلَّها أمةٌ واحدةٌ".

---

[١] الأندلسي، البحر المحيط، ٣٣٧/٦، وابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص٩٣، وإعراب النحاس، ٣٨١/١٢، ومعجم القراءات القرآنية، ١٤٩/٤.

[٢] جامع البيان، ٨٥/١٠.

[٣] الكتاب، ١٤٧/٢-١٤٨.

٣٢. "**وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ**" سبأ: ١٠

القراءة الأولى "**وَالطَّيْرَ**".

القراءة الثانية "**وَالطَّيْرُ**"، قرأ بها أبو عمرو، وعاصم، والسلمي، وابن هرمز، وأبو يحيى، وأبو نوفل، ويعقوب، وابن أبي عبلة، وروح،[١] ونصر، وابن أبي إسحاق، ومسلمة بن عبد الملك، وعبيد بن عمير، والأعرج، وعبد الوارث، وأبو رزين، وأبو العالية.[٢]

وقد وجه الطبري[٣] القراءة بالنصب على وجهين حين قال: "أحدهما...أن "الطيرَ" نُوديت كما نوديت الجبال، فتكون منصوبة من أجل أنها معطوفة على مرفوع، بما لا يحسن إعادة رافعه عليه، فيكون كالمصدر على جهته. والآخر: فعل ضمير متروك استغنى بدلالة الكلام عليه، فيكون معنى الكلام: فقلنا: يا جبال أوّبي معه، وسخرنا له الطيرَ". وقراءة الرفع على وجهين فقال: "وإن رفع ردّاً على ما في قوله: سبحي من ذكر الجبال كان جائزاً، وقد يجوز رفع الطير وهو معطوف على الجبال، وإن لم يحسن نداؤها بالذي نُوديت به الجبال".[٤]

فيبين الطبري أنّ "الطيرَ" منصوب إما بالنداء، يعني معطوفة على موضع النداء، فهي منصوبة بالعطف على موضع الجبال.[٥]

وقال الفراء: "وإنما جاز النصب هنا لأنَّ "الطيرَ" معرفة، وتدعى (بيا أيُّها)، كما تقول: : "يا عمرو والصلتَ أقبلا، نَصبتَ الصلتَ لأنه إنما يدعي: بيا أيها،

---

[١] هو: روح بن عبد المؤمن، أبو الحسن الهذلي مولاهم البصري النحوي، مقرئ جليل ثقة ضابط مشهور. توفي سنة أربع أو خمس وثلاثين ومائتين للهجرة. انظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ٢٨٥/١.

[٢] الأندلسي، البحر المحيط، ٢٦٣/٧، والبنا، اتحاف فضلاء البشر، ص٣٥٨، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢٦٢/٢، و الفراء، معاني القرآن، ٣٥٥/١، وابن خالويه مختصر في شواذ القرآن، ص١٢١.

[٣] جامع البيان، ٦٦/١٢.

[٤] السابق نفسه، ٦٦/١٢.

[٥] انظر: مشكل إعراب القرآن، ٢٠٣/٢.

فإذا فقدتها كان كالمعدول عن جهته النصب... والوجه الآخر للنصب هو بفعل: تقديره: وسخرنا له الطيرَ...مثل قولك: أطعمته طعاماً وماء، تريد؛ وسقيته ماء".[١]

وقال الطبري أنه يجوز رفع "الطيرُ" على أن يتبع ما قبله. أي عطفاً على الـ"جبالُ"، بتقدير: يا أيها الجبالُ ويا أيها الطيرُ أوّبي معه، أي سبحي معه. ويقول الفراء:[٢] "ويجوز رفعه على "أوبي أنت والطيرُ" أي: بالعطف على الضمير المرفوع في قوله: "أوبي".

وذهب الزجاج[٣] مذهباً آخراً في نصب "والطيرَ" إذ قال: "ويجوز أن يكون "والطيرَ" نصب على معنى مع، كما تقول: قمت وزيداً، أي قمت مع زيد، فالمعنى أوّبي معه ومع الطيرَ".

فقد اختلف النحاة في ضبط المعطوف إذا عطف اسم معرف بـ "ال" التعريف على منادى مضموم بين الرفع والنصب، فالخليل وسيبويه اختارا الرفع استناداً إلى أنه الأكثر في كلام العرب، فقال سيبويه: [٤] "وقال الخليل من قال: يا زيدُ والنَّضْرَ فنصبَ، فإنما نصب لأنَّ هذا كان من المواضع التي يُرَدُّ فيها الشيءُ إلى أصله. فأمّا العرب فأكثرَ ما رأيناهم يقولون "يا زيدُ والنَّضْرُ، وقرأ الأعرج: "يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ" فرفع. ويقولون يا عمرُو والحارثُ، وقال الخليل هو القياس، كأنك قلت: يا حارثُ، ولو حَمَلَ الحارثُ على "يا" كان غيرَ جائز البتّةَ نصب أو رفع، من قبل أنَّك لا تنادي اسماً فيه الألف واللام "بيا"،

---

[١] معاني القرآن، ٣٥٥/١.
[٢] السابق نفسه، ٣٥٥/١.
[٣] معاني القرآن وإعرابه، ٢٤٣/٤.
[٤] الكتاب،٢/ ١٨٦-١٨٧.

ولكنك أشركت بين النضر والأول في "يا" ولم تجعلها خاصةً للنضرة، كقولك ما مررتُ بزيدٍ وعمرو، ولو أردتَ عملين لقلت ما مررتُ بزيدٍ ولا مررت بعمرو". فيستدل سيبويه على جواز رفع "والطيرُ" على ما عُطف على المنادى إذا كان المعطوف معرفاً بـ "الـ"، ونقل عن الخليل أنه يرى رفعه لأنه سمع عن العرب قولهم: يا زيدُ والنَّضْرُ".

وقال المبرد: "والنصب عندي حسن على قراءة الناس".[١] ويقول ابن الأنباري[٢] "والقراءة بالنصب أقوى – عندي– في القياس من الرفع".

ولم يقدم الطبري رأياً صريحاً في ترجيح إحدى القراءتين، ولكن تقديمه قراءة النصب على الرفع في التوجيه ربما ليدل على ميله إلى هذه القراءة.

وما أراه جواز القراءة بكلتا القراءتين؛ لجواز الرفع والنصب في "والطير" وذلك استناداً لما ساقه ابن هشام في جواز الرفع والنصب في المنادى المقرون بـ"الـ".[٣]

٣٣. "وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ" سبأ:١٢

القراءة الأولى "**الرِّيحُ**"، قرأ بها عاصم في رواية أبي بكر والمفضل عنه، وشعبة، والأعرج، وابن محيصن.[٤]

القراءة الثانية "**الرِّيحَ**". وهي قراءة الجمهور.

---

[١] انظر: المقتضب، ٢١٢/٤-٢١٣.
[٢] البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢٢٩/٢.
[٣] انظر: أوضح المسالك، ص٣٤٢.
[٤] ابن مجاهد، السبعة، ص٥٢٧، وابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص٢٩٢، وإعراب النحاس، ص٦٨٧، والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات، ٢٠٢/٢، والداني، التيسير في القراءات السبع، ص١٣٨، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢٦٢/٢، والبنا، اتحاف فضلاء البشر، ٣٨٣/٢.

عدّ الطبري القراءة بنصب الريح بمعنى: "ولقد آتينا داود منا فضلاً، وسخرنا لسليمان الريحَ".[١] أما قراءة الرفع عللها الطبري بأنها صفة، إذ لم يظهر لها عامل ينصبها.[٢] ورجح قراءة النصب لإجماع الحجة من القراء عليها ولدلالة المعنى.

فقد يتبع اختلاف القراءات اختلاف في التقدير الإعرابي للعامل، وقد مثّل الطبري لهذا النوع في توجيهه لهذه القراءة فهو يختار قراءة النصب لوجود عامل أثر في اللفظة حركة النصب.

ويرى الكسائي أن "الريحَ" في هذه الآية "بالنصب" محمولة على الفعل "ألنَّا"، وجعله "نسقاً على "وألنَّا له الحديد"، وقال: المعنى: وألنَّا لسليمان الريح".[٣]

وقد سبق الفراء[٤] الطبري في توجيه قراءة الرفع. وذهب النحاس[٥] والفارسي[٦] مذهب الطبري في توجيه الاختلاف في القراءات. وذكر العكبري[٧] أنَّ قراءة الرفع، إما أن يكون "بالرفع على الابتداء، أو على أنه فاعل" ولم يذكر تقدير الفعل الذي للفاعل.

ففي قراءة النصب وجه الطبري القراءة بما يتناسب مع المعنى المفهوم من الآية، والعامل هو الفعل المقدر كما ذهب إلى ذلك الفارسي أيضاً. أما قراءة الرفع المفهوم من كلام الطبري أنه جعل "الريح" صفة، في حين أنّ كل من الفراء والعكبري والنحاس قد وجهوها إلى الرفع على الابتداء.

---

[١] جامع البيان، ٦٨/١٢.
[٢] انظر: السابق نفسه، ٦٨/١٢.
[٣] إعراب النحاس، ص٦٨٧، وانظر: الفراء، معاني القرآن ٣٥٦/٣، والزمخشري، الكشاف، ٢٨٢/٣.
[٤] انظر: الفراء، معاني القرآن، ٣٥٦/٣.
[٥] انظر: إعراب النحاس، ص٦٨٧-٦٨٨.
[٦] انظر: الحجة للقراء السبعة، ١٥٠/٦.
[٧] التبيان في إعراب القرآن، ص٤٤٠.

٣٤. "وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ" المسد: ٤

القراءة الأولى "**حَمَّالَــةُ**"، قرأ بها حمزة، والكسائي وأبو عمرو، وابــن عــامر، ونافع، وأبو جعفر، وخلف، ويعقوب.[١]

القراءة الثانية "**حَمَّالَةَ**"، قرأ بها الحسن، وحمزة، والكسائي، وأبو عمرو، وابــن عامر، وابن كثير، ونافع، وأبو جعفر، وزيد بن علي، والأعرج، وأبو حيــوة، وخلف، ويعقوب.[٢]

قال الطبري:[٣] "حَمَّالَةُ الحَطَبِ" بالرفع, من نعت المرأة, وجعل الرفع للمرأة ما تقدم من الخبر, وهو "سَيَصْلَى", وقد يجوز أن يكون رافعها الصفة, وذلك قوله "فِي جِيدِهَا" وتكون "حَمَّالَةُ" نعتاً للمرأة. وأما النصب فعلى الذم, وقد يحتمــل أن يكون نصبها على القطع من المرأة, لأن المرأة معرفة, وحمالة الحطب نكرة.

ومال الطبري إلى ترجيح قراءة الرفع, لأنه أفصح الكلام فيــه, ولإجمــاع الحجة من القرّاء عليه، فهو يختار قراءاته القرآنية بأوجه لا تجافي القياس أبداً، ويخرجها بما يخدم المعنى.

وذكر سيبويه[٤] الآية في باب ما يَجرى من الشتم مجرى التعظيم قال: "وبلغنا أنّ بعضهم قرأ هذا الحرف نصباً: "وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ" لم يجعــل الحمّالــةَ خبراً للمرأة، ولكنه كأنه قال: أذكُرُ حمّالةَ الحطب، شَتْماً لها، وإن كان فعــلاً لا يُستعمل إظهاره".

---

(١) الأندلسي، البحر المحيط، ٥٢٦/٨، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٣٠٢/٢، والبنا، اتحاف فضلاء البشر، ص٤٤٥، والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات، ٣٩٠/٢، والفراء، معاني القرآن، ٢٩٨/٣، والفارسي، الحجة للقراء السبع، ٤٥١/٦.

(٢) الأندلسي، البحر المحيط، ٥٢٦/٨، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٣٠٢/٢، والبنا، اتحاف فضلاء البشر، ص٤٤٥، والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات، ٣٩٠/٢، والفراء، معاني القرآن، ٢٩٨/٣، ومعجم القراءات القرآنية،٢٦٧/٨، والفارسي، الحجة للقراء السبع، ٤٥١/٦، وابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص٣٧٧، وابن مجاهد، السبعة، ص٧٠٠.

(٣) انظر: جامع البيان، ٣٣٨/١٥.

(٤) الكتاب، ٧٠/٢.

وقال الفراء:[١] "ترفع حمالة وتنصب، فمن رفعها فعلى جهتين: يقول سيصلى نار جهنم هو ومرأته حمالةُ الحطب تجعلها من نعتها، والرافع الآخر وامرأته حمالة الحطب، تريد: وامرأته حمالةُ الحطب في النار، فيكون في جيدها هو الرافع، وإن شئت رفعتها بالحمالة، كأنك قلت: ما أغنى عنه ماله وامرأته هكذا. وأما النصب فعلى جهتين: إحداهما أن تجعل الحمالة قطعاً، كأنها نكرة، ألا ترى أنك تقول: وامرأته الحمالة الحطب، فإذا ألغيت الألف واللام كانت نكرة، ولم تستقم أن تنعت معرفة بنكرة. والوجه الآخر: أن تشتمها بحملها الحطب، فيكون نصبها على الذم". وهو ما ذهب إليه الطبري في توجيهه لقراءة الرفع والنصب.

ووجه ابن خالويه[٢] "حمالةُ" بالرفع خبر مبتدأ تقديره هي حمالةُ، و"حمالةَ" بالنصب على الحال والقطع، أو على الشتم والذم. وذكر الفارسي[٣] توجيه الطبري في قراءة الرفع. فتقدير القراءة بالرفع عند الطبري على أن تكون نعتاً، والقراءة بالنصب إما على الذم أو الشتم، على تقدير: أذم حمّالة الحطب،[٤] أو أنها منصوبة على الحال.

فالقراءتان تتوازيان في إفادة الذم، لكن الطبري ربما رجح قراءة الرفع حملاً على المطابقة بين حركة النعت والمنعوت.

---

[١] معاني القرآن، ٣/ ٢٩٨-٢٩٩.
[٢] انظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن، ص٢٢٥.
[٣] انظر: الحجة للقراء السبعة، ٦/٤٥١-٤٥٢.
[٤] انظر: البيان، ٢/٤٦٠.

والذي يظهر لي تعاضد القراءتان في تبيّن المراد والمقصد من كل قراءة؛ فكل قراءة لها رونق، ومذاق خاص؛ فعلى قراءة الرفع عرضٌ لوصفها الشنيع، وعلى قراءة النصب اختصاص ذم لها فظيع.

المبحث الثاني: ما قرئ بالرفع والجر

١. "وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ" البقرة: ١٤٨

القراءة الأولى "**ولكلٍ وجهةٌ**"، وهي قراءة الجمهور.

القراءة الثانية "**ولكلٍّ وجهةٍ**" قرأ بها ابن عامر وابن عباس.[١] بترك التنوين والإضافة، وهي شاذة.

ورجّح الطبري قراءة الجمهور "ولكلٍ وجهةٌ هو مُوَلِّيها"، "بمعنى: ولكل وجهة وقبلة، ذلك الكل مولٍ وجهَهُ نحوها، لإجماع الحجة من القراء على قراءة ذلك كذلك وتصويبها إياها، وشذوذ من خالف ذلك إلى غيره".[٢] واعترض على القراءة الثانية "ولكلٍّ وجهةٍ" بأنها لحن، لا تجوز القراءة بها، لأن الخبر لا يكون تاماً فيها، وكذلك الكلام بلا معنى على هذه القراءة.[٣]

وقال ابن الأنباري[٤] في توجيه قراءة الرفع: "وجهةٌ" مرفوع لأنه مبتدأ، و"لِكُلٍّ" خبره". وذكر العكبري:[٥] "ولكلٍّ وُجْهَةٌ"، يقرأ بالإضافة والجر، و(هو) مبتدأ و"مُوَلّيها" خبره، والتقدير، لكلِّ وجهةٍ قومٌ، أي النبي أو الله مولِّيهم إيّاها".

وردّ أبو حيان[٦] قول الطبري، فقال: "ولا ينبغي أن يُقدم على الحكم في ذلك بالخطأ، لاسيما وهي معزوَّةٌ إلى ابن عامر أحد القُرَّاء السبعة".

---

[١] الأندلسي، البحر المحيط، ٤٣٧/١، والفارسي، الحجة للقراء السبعة، ١٨٤/٢، ومختصر ابن خالويه، ص١٠، وتفسير القرطبي، ٥٤٧/١، ومعجم القراءات القرآنية، ١٢٥/١.
[٢] جامع البيان، ٢٩/٢.
[٣] انظر: السابق نفسه، ٢٩/٢.
[٤] البيان في غريب إعراب القرآن ، ١٢٧/١.
[٥] إعراب القراءات الشواذ، ٢١٥/١.
[٦] البحر المحيط، ٤٣٧/١.

٢. "هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ" البقرة: ٢١٠

القراءة الأولى "**الملائكةُ**" بالرفع قرأ بها أبيّ بن كعب[١] وهي قراءة الجمهور.

القراءة الثانية "**الملائكةِ**" قرأ بها أبو جعفر، والحسن، وأبو حيوة. [٢]

وجه الطبري القراءة الأولى "**الملائكةُ**" بالرفع عطفاً على اسم الله، بمعنى: هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله والملائكة في ظُلل من الغمام. والقراءة الثانية "الملائكةِ" بالخفض عطفاً على "في ظللٍ"، بمعنى هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام وفي الملائكة".[٣]

لكن القرطبي وجه القراءة بالخفض عطفاً على الغمام، وتقديره مع الملائكة، في حين أنه رجح قراءة الرفع، فقال: "يعني التاركين الدخول في السلم؛ وهل يراد بها هنا الجحد، أي ما ينتظرون إلا أن يأتيهم في ظُلل من الغمام والملائكةُ"، وذكر قول الأخفش سعيد: "أن الملائكة بالخفض بمعنى وفي الملائكة. قال والرفع أجود".[٤]

ورجح الطبري القراءة الأولى بالرفع على اعتبار دلالة المعنى في الآية، فالله سبحانه وتعالى قد دلَّ في أكثر من موضع على أن الملائكة تأتي أهل القيامة حين تفطر السماء قبل أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام، مثل "وجاء ربك والمَلَكُ صفاً صفاً" الفجر:٢٢. فهو يرجح قراءة على أُخرى استناداً إلى المعنى الذي تؤديه.

---

[١] جامع البيان، ٣٢٧/٢.
[٢] انظر: الفراء، معاني القرآن،١٢٤/١مختصر ابن خالويه، ص١٣، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١٧١/٢، وابن الجزري، تحبير التيسير في القراءات العشر، ص٩١، والبنا، اتحاف فضلاء البشر، ٤٣٥/١، والأندلسي، البحرالمحيط، ١٢٥/٢، ومعجم القراءات القرآنية، ١٦٠/١.
[٣]) جامع البيان، ٣٢٧/٢.
[٤] تفسير القرطبي، ٨٣٣/١.

٣. "قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ" آل عمران:١٥

يقول الطبري:[١] "اختلف أهل العربية في الموضع الذي تناهي إليه الاستفهام من هذا الكلام. فقال بعضهم تناهى ذلك عند قوله "من ذلكم"، ثم ابتدأ الخبر عما للذين اتقوا عند ربهم، فقيل: "لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا"، فلذلك رفع "الجنات". والقول الآخر إن منتهى الاستفهام قوله: "عند ربهم" ثم استأنف "جنات" على تقدير الجواب، كأنه قيل: ما هو ذلك الخير، فقيل هو جنات.

ويجوز الجر في "جنات"، على أن يكون آخر الكلام "عند ربهم". ويجوز الرفع في "جنات" بالابتداء على أنّ "لِلَّذِينَ" خبر المبتدأ.[٢]

ويُبين الطبري أثر اختلاف المعنى في كلتا القراءتين؛ ففي قراءة الرفع قيل: للذين اتقوا عند ربهم جنات تجري من تحتها الأنهار، فلذلك رفعت الجنات. أما في قراءة الخفض ففيه إبانة عن معنى الخير الذي أمر الله نبيه أن يقول للناس أؤنبئكم به.

واختار الطبري من هذه الأقوال "من جعل الاستفهام متناهياً عند قوله: "بخير من ذلكم" والخبر بعده مبتدأ عمن له الجنات بقوله: "للذين اتقوا عند ربهم جنات" فيكون مخرج ذلك مخرج الخبر، وهو إبانة عن معنى "الخير" الذي قال: أنبئكم به؟".[٣]

---

[١] انظر: جامع البيان، ٢٠٦/٣.
[٢] انظر: جامع البيان، ٢٠٦/٣، ومختصر ابن خالويه، ص١٩، والأندلسي، البحر المحيط، ٣٩٩/٢.
[٣] جامع البيان،٢٠٦/٣.

ويتفق القرطبي[١] مع الطبري في توجيهه للقراءتين في أنّ "منتهى الاستفهام عند قوله: "من ذلكم", "للذين اتقوا" خبر مقدم, و"جنات" رفع بالابتداء.[٢] وقيل: منتهاه "عند ربهم", و"جنات" على هذا رفع بابتداء مضمر تقديره ذلك جنات. يجوز على هذا التأويل "جنات" بالخفض بدلا من خير".[٣]

فقوله تعالى "للذين اتقوا": خبر المبتدأ الذي هو "جنات". و"جنات" بكسر التاء فيها وجهان: أحدهما: هو مجرور بدلاً من "خير"، فيكون "للذين اتقوا" على هذا صفة لـ "خير" والثاني: أن يكون منصوباً على إضمار أعني أو بدلاً من موضع بـ"خير". ويجوز أن يكون الرفع على خبر مبتدأ محذوف; أي هو جنات.[٤]

٤. "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ" المائدة:٩٥

القراءة الأولى "**فَجَزَاءُ مِّثْلِ**" بإضافة الجزاء إلى المثل قرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف.[٥]

القراءة الثانية "**فَجَزَاءٌ مِّثْلُ**" بتنوين الجزاء ورفع المثل، قرأ بها عاصم وحمزة والكسائي.[٦]

ورجح الطبري[٧] القراءة الثانية بتنوين الجزاء ورفع المثل، وذلك لأن الجزاء هو المثل، ولا تجب إضافة الشيء إلى مثله، وعلى اعتبار المعنى: "فعلى قاتل الصيد جزاء الصيد المقتول، مثل ما قتل من النعم"، في حين أن المعنى

---

[١] تفسير القرطبي، ٣٧/٤.
[٢] انظر: مشكل إعراب القرآن، ١٢٩/١-١٣٠.
[٣] انظر هذا الوجه في: معاني القرآن وإعرابه، ٣٨٦/١، والنحاس، إعراب القرآن ٣٦٠/١، والزمخشري، الكشاف، ٤١٦/١، وتفسير الفخر الرازي، ١٩٩/٧.
[٤] انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ، ١٩٤/١، والسيوطي، قطف الأزهار، ٥٦٩/١.
[٥] الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٢٥٤/٣، والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات، ٤١٨/١، و الأندلسي، البحر المحيط، ١٩/٤، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١٩٢/٢، ومعجم القراءات القرآنية، ٢٣٧/٢.
[٦] الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٢٥٤/٣.
[٧] انظر: جامع البيان،٤٤/٥.

على إضافة الجزاء إلى المثل: "أن الواجب على قاتل الصيد أن يجزي مثله من الصيد بمثل من النعم" وهذا ليس مما عني به في تفسير الآية.

وفي "مشكل إعراب القرآن" "جزاءُ" مرفوع بالابتداء، وخبرها محذوف، وهي مضاف و"مثلِ" مضاف إليه، أما من نون "جزاءٌ" جعل "مثلُ" صفة لها.[١] وتبعه ابن الأنباري،[٢] ورجح العكبري[٣] توجيه الطبري لقراءة الرفع.

وفي الآية اختلاف آخر في القراءات في قوله تعالى "**أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ**" ذكرها الطبري، وقال إنها معطوفة على قوله "فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ" ورجح قراءة من قرأ بتنوين الكفارة ورفع الطعام لنفس العلة التي ذكرها في قوله "فَجَزَاءٌ مِّثْلُ".[٤] فكلمة "طعامُ" خصصت نوع الكفارة، "فطعامُ" تعرب عطف بيان وهو من التوابع يوضح متبوعه أو يخصصه،[٥] وبدلاً نوعه "كلٌّ من كلٍّ".

وقال مكي القيسي[٦] قول الطبري، وتابعهما ابن الأنباري[٧] فقال: "يقرأ: كفارة بالتنوين وغير التنوين. فمن قرأ بالتنوين كان رافع "طعامُ مساكين" من وجهين: أحدهما: على البدل من كفارة. والثاني: على أنه خبر مبتدأ محذوف وتقديره: أو كفارة هي طعام. ومن لم ينون كان "طعام مساكين" مجروراً بالإضافة. وصياماً، منصوب على التمييز".

---

[١] انظر: مكي القيسي، ١/ ٢٤٣-٢٤٤.
[٢] انظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ٣٠٤/١.
[٣] انظر: إعراب القراءات الشواذ، ٤٥٦/١.
[٤] انظر: جامع البيان،٥٠/٥.
[٥] انظر: الأنصاري، ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص٤٣٤.
[٦] انظر: مشكل إعراب القرآن، ٢٤٥/١-٢٤٦.
[٧] البيان في غريب إعراب القرآن، ٣٠٥/١.

والذي أميل إليه هو صحة القراءة بكلتا القراءتين؛ فكلاهما له وجه صحيح في العربية، وهما من حيث السند متواترتان.

٥. "فَإِنْ عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ" المائدة:١٠٧

القراءة الأولى "**الأَوْلَيانِ**" بالرفع، تثنية "الأَوْلَى"، قرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، والكسائي، وحفص عن عاصم، وأُبي، وعلي، وابن عباس، وأبو جعفر.[١]

القراءة الثانية "**استَحَقَّ... الأَوّلان**" وهو تثنية "أَوَّل"، وهي قراءة الحسن وابن سيرين.[٢]

القراءة الثالثة "**الأَوْلَينَ**"، بسكون الواو وفتح اللام، قرأ بها "حمزة، وأبو بكر، ويعقوب، وخلف، والأعمش، ويحيى بن وثاب، وابن عباس".[٣]

رجح الطبري قراءة "الأَوْلَيانِ" لصحة معناها؛ "ذلك لأن معنى فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق فيهم الإثم، ثم حذف الإثم، وأقيم مقامه الأوليان"،[٤] ودللّ على ذلك من عادة العرب أن تحذف الاسم اجتزاءً بالفعل؛ "فاجتزئ بذكر الأولين من ذكر الإثم الذي استحقه الخائنان لخيانتهما" بما أغنى عن إعادته لعلم السامع به. وعللّ نحوياً رفع "الأوليان" بما ما لم يسمَّ فاعله في قوله تعالى "استُحق عليهم". وعلل قراءة الخفض في "الأولين" أنهم "قصدوا في

---

[١] الأندلسي، البحر المحيط، ٤٥/٤، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١٩٢/٢، و ابن زنجلة، حجة القراءات، ص٢٣٩، والداني، التيسير في القراءات السبع، ص١٠٠.
[٢] تفسير القرطبي، ٣٥٩/٦، مختصر ابن خالويه، ص٣٥.
[٣] الأندلسي، البحر المحيط، ٤٥/٤، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١٩٢/٢، ومعجم القراءات القرآنية، ٢٤٤/٢.
[٤] جامع البيان، ١١٩/٥.

معناه إلى الترجمة به عن "الذين"، فأخرجوا على وجه الجمع، إذ كان الذين جمعاً وخفضاً".[١]

وحكى الطبري في ردِّ القراءة الثانية: "وأما القراءة التي حكيت عن الحسن فقراءة عن قراءة الحجة من القراء شاذة، وكفى بشذوذها عن قراءتهم دليلاً بعدها عن الصواب". ورفض الطبري القراءة الثالثة بالخفض؛ بسبب عدم صحة دلالة المعنى وفسر ذلك "بأن يقال للشيء أول إذا كان له آخر هو له أول، وليس للذين استحق عليهم الإثم آخرهم له أول، بل كانت أيمان الذين عثر على أنهما استحقا إثماً قبل إيمانهم، فهم إلى أن يكونوا إذ كانت أيمانهم آخرا، أولى أن يكونوا آخرين من أن يكونوا أولين وأيمانهم آخرة لأولى قبلها".[٢]

قال مكي القيسي[٣] مؤيداً رأي الطبري "من رفعه وثناه جعله بدلاً من "آخران" أو من المضمر في "يقومان". وقيل: هو مفعول لم يسمّ فاعله لـ "استُحِقَّ" على قراءة من ضم التاء على تقدير حذف مضاف تقديره: من الذين استُحِقَّ عليهم إثمُ الأوليين، ويكون "عليهم" بمعنى "فيهم". ومن قرأ "الأولين" على جمع أول فهو في موضع خفض على البدل من "الذين"، أو من الهاء والميم في "عليهم"".

فقد فاضل الطبري بين القراءات النحوية بما يقتضيه سياق الآيات وربط بينه وبين المعنى النحوي للقراءة.

---

[١] المرجع السابق نفسه، ١١٩/٥.
[٢] السابق نفسه،١١٩/٥.
[٣] مشكل إعراب القرآن، ٢٥٢/١.

٦. "مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ"

الأنعام:١٦٠

القراءة الأولى "**عَشْرُ أَمْثَالِهَا**"، وهي قراءة الجماعة

القراءة الثانية "**عَشْرٌ أَمْثَالُهَا**"، بتنوين عشر ورفع أمثالها، قرأ بها يعقوب، والحسن، والأعمش، وسعيد بن جبير، وعيسى بن عمر، والقزاز، وعبد الوارث.(١)

ووجه الطبري "عَشْرُ أَمْثَالِهَا" بإضافة العشر إلى الأمثال؛ لأن المراد بها "فله عشر حسناتٍ أمثالها، فالأمثال حلت محل المفسر، وأضيف العشر إليها".(٢)

وقال ابن الأنباري:(٣) "يقرأ بالتنوين والإضافة، فمن قرأ بالتنوين، كان "عشرٌ" مبتدأ و"أمثالها"، صفة له، و"له" خبر مبتدأ مقدم عليه. ومن قرأ بالإضافة كان في حذف الفاء من عشر ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون التقدير فيه، عشر حسنات أمثالها. فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه... والثاني: أنه حمل أمثالها على المعنى لأن الأمثال في معنى الحسنات، فكأنه قال: عشر حسنات، والثالث: أن يكون اكتسب المضاف التأنيث من المضاف إليه". وأيَّدَهُ العكبري(٤) في توجيهه . وذكر الطبري قراءة الحسن البصري وهي القراءة بتنوين عشر ورفع أمثال وأقرَّ بصحتها في العربية لكن القراء في الأمصار يقرؤون بخلافها، ولذلك لم يجزها.(٥)

---

(١) الأندلسي، البحر المحيط، ٢٦٠/٤، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢٠٠/٢، وابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص١٥٢، ومعجم القراءات القرآنية،٣٣٨/٢.

(٢) جامع البيان،١١٠/٥.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن، ٣٥٠/١-٣٥١.

(٤) انظر: المسائل العُكبريَّات في اللغة والنحو والقراءات، ص٩٥.

(٥) انظر: جامع البيان،١١٠/٥.

٧. "لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ" الأعراف: ٥٩

القراءة الأولى "**غَيْرُهُ**" قرأ بها نافع، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة.[١]

القراءة الثانية "**غَيْرِهُ**" بالجر، قرأ بها الكسائي، وأبو جعفر، والمطوعي، وابن محيصن، ويحيى بن وثاب، والأعمش.[٢]

ووجه الطبري[٣] من قرأ "غَيْرِهُ" بخفض "غير" على النعت للإله، ومن قرأ "غَيْرُهُ" برفع "غير"، رد الهاء على موضع "من"، لأن موضعها رفع.

فالحجة لمن رفع أنه جعله حرف استثناء، فأعربه بما كان الاسم يعرب به بعد "إلا"، كقوله تعالى "لو كان فيهما آلهةٌ إلاّ اللهُ" الأنبياء:٢٢. ويجوز الرفع في "غيرُ" على الوصف لـ "إله" قبل دخول "من" عليه (باعتبار "من" حرف جر زائد وأن لفظ "إله" موضعه الرفع) كقوله تعالى "هل من خالقٍ غيرُ الله" فاطر:٣. والحجة لمن خفض أنه جعله وصفاً لـ "إله" (أي على اعتبار اللفظ)، ولم يجعله استثناء، فهو كقولك "معي درهمٌ غيرُ زائف".[٤]

وأورد ابن الأنباري[٥] توجيه الطبري فقال إن قراءة الرفع على الوصف لإله على الموضع، والجر بالوصف لإله على اللفظ.

---

[١] الأندلسي، البحر المحيط، ٣٢٠/٤، وابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص١٥٧، وإعراب القراءات السبع وعللها، ١٨٩/١.

[٢] الفارسي،الحجة للقراء السبعة، ٣٩/٤، وابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٢٨٤، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢٠٣/٢، والبنا، اتحاف فضلاء البشر، ٢٢٦/١، ومعجم القراءات القرآنية، ٣٧٥/٢.

[٣] انظر: جامع البيان،٢١٣/٥.

[٤] ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص١٣٢، وانظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ٣٢٢/١-٣٢٣.

[٥] انظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ٣٦٧/١.

وجاء عند العكبري[١] في توجيه القراءة: "من" زائدة، و"إله" مبتدأ، و"لكم" الخبر. (هذا على اعتبار "ما" غير عاملة عمل "ليس" في لغة تميم). وقيل الخبر محذوف أي "ما لكم من إله في الوجود" و"لكم" تخصيص وتبيين. و"غيرُه" في الرفع:

١- أنه صفة لـ "إله" على الموضع (أي بعد حذف "من").

٢- أنه بدل من الموضع مثل "لا إله إلا الله" (المقصود بالموضع، موضع "إله" وهو الرفع).

ويقول كذلك: ويقرأ بالنصب على الاستثناء، وبالجر صفة على اللفظ.

فهو يوافق الطبري في أحدى توجيهاته في قراءة الرفع على الصفة لـ "إله"، لكنه يضيف توجيهاً آخر لرفع "غيره" على البدلية، ويضيف قراءة أخرى بالنصب على الاستثناء.

٨. "وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ " التوبة:٦١

القراءة الأولى "**أُذُنُ خَيْرٍ**" بإضافة الـ "أذنُ" إلى الخير.

القراءة الثانية "**أُذُنٌ خَيْرٌ**" بتنوين "أذنٌ" و"خيرٌ" بالرفع، قرأ بها عاصم، ونافع، وشعبة، وعيسى بن عمر، والأعمش، والبرجمي، والحسن، وقتادة، ومجاهد، وزيد بن علي.[٢]

وجه الطبري[٣] المعنى في القراءة الأولى إلى: "قل لهم يا محمد: هو أذن خير لا أذن شرّ". والمعنى في القراءة الثانية: "قل من يسمع منكم أيها المنافقون ما تقولون ويصدّقكم، إن كان محمد كما وصفتموه من أنكم إذا آذيتموه فأنكرتم

---

[١] التبيان في إعراب القرآن، ص١٦٠.
[٢] ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٣١٥، ومعجم القراءات القرآنية، ٢٨/٣.
[٣] انظر: جامع البيان،٢١٣/٥.

ما ذكر له عنكم من أذاكم إياه، وعيبكم عليه، سمع منكم وصدّقكم، خير لكم من أن يكذبكم، ولا يقبل منكم ما تقولون، ثم كذّبهم فقال: لا يقبل إلا من المؤمنين".[١]

ورجح الطبري قراءة من قرأ " قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ" بإضافة الأذن إلى الخير، وخفض الخير، على المعنى الذي وصف.

وذكر الطبري اختلاف القراءة في قوله تعالى "وَرَحْمَةٌ" بالرفع والخفض، ورجح الطبري قراءة الرفع عطفاً بها على الأُذن.[٢] وقال ابن الأنباري[٣] موافقاً الطبري: "أذن خير"، خبر مبتدأ مقدر، وتقديره، هو أذن خير... و"رحمة"، فمن قرأ بالرفع كان مرفوعاً بالعطف على قوله: "أذنٌ" ومن قرأ بالجر كان مجروراً على "خيرٍ".

٩. "وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا وَارِدَهُمْ فَأَدْلَى دَلْوَهُ قَالَ يَا بُشْرَى هَذَا غُلَامٌ وَأَسَرُّوهُ بِضَاعَةً وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَعْمَلُونَ" يوسف:١٩

القراءة الأولى "**يَا بُشْرَى**" بالرفع.

القراءة الثانية "**يَا بُشْرَىَّ**" بالخفض، قرأ بها "ابن أبي إسحاق، وأبو طفيل، والحسن، والجحدري".[٤]

قال الطبري في قراءة الخفض "يَا بُشْرَىَّ" أن قارئها قام "بإثبات ياء الإضافة، غير أنه أدغم الألف في الياء طلباً للكسرة التي تلزم ما قبل الإضافة من المتكلم في قولهم: غلامي وجاريتي في كل حال، وذلك من لغة طيء".

---

[١] المرجع السابق نفسه، ٢١٣/٥.
[٢] انظر: نفسه،١٦٨/٦-١٦٩.
[٣] انظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ٤٠١/١.
[٤] انظر: مختصر ابن خالويه، ص٦٢، ومعجم القراءات القرآنية، ١٥٨/٣، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢٢٠/٢.

وفي قراءة " يَا بُشْرَىٰ" قام قراؤها "بإرسال الياء وترك الإضافة؛ وإذا ذلك كذلك، احتمل وجهين من التأويل: إحداهما: ما قاله السديّ،[١] وهو أن يكون اسم رجل دعاه المستقي به، كما يقال: يا زيد، ويا عمرو، فيكون بشرى في موضع رفع بالنداء. والآخر: أن يكون أراد إضافة البشرى إلى نفسه، فحذف الياء وهو يريدها، فيكون مفرداً، وفيه نية الإضافة".[٢] ورجح الطبري قراءة إرسال الياء وتسكينها.

وهذا النص الذي ذكره الطبري يوضح ترجيحه لرأي الكوفيين؛ إذ ذهبوا إلى أنَّ المنادى أذا كان علماً مفرداً فهو معرب مرفوع، وهو قول الكسائي. وذهب البصريون إلى أنَّ المنادى المعرفة المفرد مبني على الضم في محل نصب بوصفه مفعولاً.[٣]

وقد ذكر مكي القيسي[٤] توجيه الطبري فقال: "من قرأ بياء مشددة من غير ألف، "ذلك أنّ ياء الإضافة حقها أن ينكسر ما قبلها، فلما لم يكن ذلك في الألف قلبت ياء وأدغمت في ياء الإضافة، ومثله "هداي". وقد قرأه الكوفيون بغير ياء، كأنهم جعلوا "بشرى" اسماً للمنادى، فيكون في موضع ضم، وقيل: إنه إنما نادى البشرى، كأنه قال: يا أيتها البشرى".

وجاء في تفسير ابن كثير (ت٧٧٤هـ): "وقرأ بعض القراء: "يا بشرى"، زعم السدي أنه اسم رجل ناداه ذلك الرجل الذي أدلى دلوه، معلماً له أنه أصاب غلاماً. وهذا القول من السدي غريب; لأنه لم يسبق إلى تفسير هذه القراءة بهذا إلا في

---

[١] هو: إسماعيل بن عبد الرحمن (ت ١٢٨هـ) تابعي، من الأعلام في التفسير، والمغازي والسير. انظر: ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تحقيق فهيم محمد، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، دار الكتب والوثائق الرسمية، القاهرة، ٣٠٨/١.

[٢] جامع البيان،١٦٨/٧.

[٣] انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٣٢٣، مسألة ٤٥.

[٤] مشكل إعراب القرآن، ٤٢٤/١- ٤٢٥.

رواية عن ابن عباس، والله أعلم. وإنما معنى القراءة على هذا النحو يرجع إلى القراءة الأخرى، ويكون قد أضاف البشرى إلى نفسه، وحذف ياء الإضافة وهو يريدها، كما تقول العرب: "يا نفسُ اصبري"، و"يا غلامُ أقبل"، بحذف حرف الإضافة، ويجوز الكسر حينئذ والرفع، وهذا منه، وتفسرها القراءة الأخرى يا بشراي".

وقال الأنباري:[1] "يا بُشرَايّ كان منادىً مضافاً، وكذلك قراءة من قرأ: بشرَيَّ بتشديد الياء، لأن أصله: يا بشرايَ إلا أنه لما كانت ياء الإضافة لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً قُلبت الألف ياءً وأدغمت الياء في الياء... ومن قرأ: يا بُشرى بغير ياء، كان منادىً مفرداً كأنه جعل (بشرى) اسم المنادى نحو قولك: يا زيدُ. ويجوز أن يكون نادى البشرى، كأنه قال: يا أيتها البشرى".

فقراءة "يا بشرى" بترك الإضافة فيها وجهان أحدهما أنهم جعلوه اسم رجل كما يقال: يا زيد فيكون بشرى في موضع رفع بالنداء. والوجه الآخر: أن يكون أضاف البشرى إلى نفسه ثم حذف الياء وهو يريدها كما تقول يا غلامُ لا تفعل يكون مفرداً بمعنى الإضافة. و"يا بشريَّ" بإثبات ياء الإضافة وفتحها أضاف البشرى إلى نفسه وإنما فتحوا الياء على أصلها لئلا يلتقي ساكنان فجرت مجرى عصاي وبشراي في موضع نصب كما تقول يا غلام زيد.

وفي نظري أنَّ الراجح هو قول البصريين؛ وهو بناء المنادى المعرفة المفرد على الضم في محل نصب؛ واختير الضم فرقاً بينه وبين المضاف. وهو في محل

---

[1] البيان في غريب إعراب القرآن، ٣٦/٢.

نصب؛ "لأنه مفعول؛ لأن التقدير في قولك: "يا زيدُ": "أدعو زيداً، أو "أنادي زيداً"، فلما قامت "يا" مقام "أدعو" عملت فيه...".[١]

١٠. "هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا" الكهف:٤٤

القراءة الأولى "**الْحَقُّ**" بالرفع، قرأ بها أبو عمرو، والكسائي، اليزيدي، وحميد، والأعمش، وابن أبي ليلى، وابن مناذر، وابن عيسى الأصبهاني.[٢]

القراءة الثانية " **الْحَقِّ**" بالخفض.

ووجه الطبري القراءة بالخفض على أن "الحق" نعت لله، وأن معنى الكلام: "هناك الولاية لله الحق ألوهيته، لا الباطل بطول ألوهيته التي يدعونها المشركون بالله آلهة".[٣] والقراءة برفع الحق على أنها نعت للولاية، ومعناه: "هنالك الولاية الحق، لا الباطل لله وحده لا شريك له".[٤]

ورجح الطبري القراءة بالخفض على أنَّ الحق نعت الله، وذلك بسبب المعنى الذي تدل عليه الآية كما أشار الطبري. وأضاف ابن الأنباري[٥] توجيهاً آخراً فـ "الحقُ" في قراءة من رفع خبر آخر، ويجوز أن يكون "الحقُ" صفة "للولاية"، إلاَّ أن جعله خبراً أولى من جعله صفة، لما فيه من الفصل بين الصفة والموصوف. فأما على قراءة من قرأ "الحقِّ" بالجر على أنه صفة لله، فلا يكون فيه ذلك الفصل".

---

[١] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٣٢٦/١-٣٢٧.
[٢] ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٣٩٢، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢٣٣/٢، ومعجم القراءات القرآنية، ٣٧٠/٣.
[٣] جامع البيان، ٢٥١/٩.
[٤] السابق نفسه، ٢٥١/٩.
[٥] البيان في غريب إعراب القرآن، ١١٠/٢-١١١.

١١. "قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ(٨٤) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ (٨٥)"

المؤمنون

القراءة الأولى "**لِلَّهِ**" بالخفض.

القراءة الثانية "**اللَّهُ**" بالرفع، قرأ بها "أبو عمرو، وعبد الله بن مسعود، والحسن، والجحدري، وابن وثاب، ونصر بن عاصم، وأبو الأشهب، ويعقوب، واليزيدي".[١]

قال الطبري: قراءة "سَيَقُولُونَ الله" إتباعا لخط مصحف أهل البصرة، فإنه بالألف، فهم أجروا الجواب على الابتداء، "وذلك أن معنى الكلام على قراءتهم: قل من رب السماوات السبع، ورب العرش العظيم، سيقولون ربّ ذلك الله، فلا مؤنة في قراءة ذلك كذلك".[٢] وأما القراءة بالخفض وبغير ألف، على معنى: "قل من رب السماوات: لمن السماوات؟ لمن ملك ذلك؟ فجعل الجواب على المعنى، فقيل: لله; لأن المسألة عن ملك ذلك لمن هو؟ قالوا: وذلك نظير قول قائل لرجل: مَنْ مولاك؟ فيجيب المجيب عن معنى ما سئل، فيقول: أنا لفلان; لأنه مفهوم لذلك من الجواب ما هو مفهوم بقوله: مولاي فلان".[٣]

فينوه الطبري إلى أنَّ التركيب جاء موافقاً للمعنى، لكنه غير متآلف مع اللفظ؛ لذلك اختار القراءة بغير ألف؛ للمعنى ولإجماع خطوط مصاحف الأمصار على ذلك، سوى خط مصحف أهل البصرة.

---

[١] معجم القراءات القرآنية، ٢٢١/٤، والفارسي، والحجة للقراء السبعة، ٣٠٠/٥، وابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٤٤٧، ومعاني الفراء، ٢٤٠/٢، وحجة ابن خالويه، ص٢٥٨، وإعراب النحاس، ص٥٨٠، والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات، ١٣٠/٢، والداني، التيسير في القراءات السبع، ص١٢٢، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ص٣٩٦، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢٤٦/٢، والبنا، اتحاف فضلاء البشر، ٢٨٧/٢.

[٢] جامع البيان، ١٠٨/١٠.

[٣] المرجع السابق نفسه، ١٠٨/١٠.

وقال الفراء:[١] وقوله "قل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون سيقولون "للهِ" هذه مسألة فيها؛ لأنه قد استفهم بلام، فرجعت في خبر المستفهم. وأما الأخريان، فإن أهل المدينة وعامة أهل الكوفة يقرءونها كقراءة أبي كذلك: لله ، لله ، لله ، ثلاثتهنَّ. وأهل البصرة يقرءون الأخريين: الله ، الله ، وهو في العربية أبين، لأنه مردود مرفوع؛ ألا ترى أن قوله: "قل من رب السماوات" مرفوع، لا خفض فيه، فجرى جوابه على مبتدأ به، وكذلك هي في قراءة عبد الله. والعلة في إدخال اللام في الأخريين في قول أُبي وأصحابه: أنك لو قلت لرجل: من مولاك؟ فقال: أنا لفلان، كفاك من أن يقول: مولاي فلان، فلما كان المعنيان واحداً، جرى ذلك في كلامهم".

وقد ذكر الفارسي[٢] الاختلاف في قراءة قوله "قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ" وهو يؤيد الطبري في توجيه القراءة بحسب المعنى فقال: فجواب هذا الله، على ما يوجبه اللفظ، وأما من قال: "لله" فعلى المعنى، وذلك أنه قال: من مالك هذه الدار؟ فقال في جوابه: لزيدٍ، فقد أجابه على المعنى، دون ما يقتضيه اللفظ، والذي يقتضيه اللفظ، والذي يقتضيه من مالك هذه الدار؟ أن يقال في جوابه: زيد، ونحوه، فإذا قال: لزيد، فقد حمله على المعنى، وإنما استقام هذا لأن معنى من مالك هذه الدار؟ ولمن هذه الدار واحد، فلذلك حملت تارة على اللفظ، وتارة على المعنى".

يتضح مما سبق أن الطبري رجح القراءة بالخفض، في حين أنّ كل من الفراء والفارسي أجازوا القراءة بكلتا القراءتين.

---

[١] معاني الفراء، ٢٤٠/٢.

[٢] الحجة للقراء السبعة، ٣٠١/٥، وذهب ابن الأنباري مذهب الطبري والفارسي في حمل اللفظ على المعنى، انظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ١٨٨/٢.

١٢. "عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ" المؤمنون:٩٢

القراءة الأولى "**عَالِمِ**" بالخفض.

القراءة الثانية "**عَالِمُ**" بالرفع، قرأ بها " المطوعي، ورويس،[١] وابن أبي عبلة، وأبو حيوة، وأبو بحرية".[٢]

ووجه الطبري قراءة "عالمُ الغَيْب" بالرفع على الابتداء, بمعنى: هو عالمُ الغيب, ولذلك دخلت الفاء في قوله: فَتَعالَى كما يقال: مررت بأخيك الممحسنُ فأحسنت إليه, فترفع الممحسن إذا جعلت فأحسنت إليه بالفاء, لأن معنى الكلام إذا كان كذلك: مررت بأخيك هو الممحسن, فأحسنت إليه. ولو جعل الكلام بالواو فقيل: وأحسنت إليه, لم يكن وجه الكلام في الممحسن إلاّ الخفض على النعت للأخ, ولذلك لو جاء فتعالى بالواو كان وجه الكلام في عالم الغيب الخفض على الإتباع لإعراب اسم الله, وكان معنى الكلام: سبحان الله عالم الغيب والشهادة وتعالى، فيكون قوله: وتعالى حينئذٍ معطوفاً على سبحان الله. وقد يجوز الخفض مع الفاء, لأن العرب قد تبدأ الكلام بالفاء, كابتدائها بالواو. وبالخفض كان يقرأ: عَالِمِ الغَيْب في هذا الموضع أبو عمرو, وعلى خلافه في ذلك قراءة الأمصار. والصواب من القراءة في ذلك عندنا: الرفع, لمعنيين: أحدهما: إجماع الحجة من القرّاء عليه, والثاني: صحته في العربية.

---

[١] هو: أبو عبد الله، محمد بن المتوكل، الؤلؤي البصري المعروف برويس، مقرئ حاذق، ضابط، قرأ على يعقوب، تصدر للإقراء، أخذ القراءة عرضاً على يعقوب الحضرمي، توفي بالبصرة سنة ثمان وثلاثين ومائتين للهجرة. انظر: معرفة القراء، ٤٢٨/١.

[٢] ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٤٤٧، ومعجم القراءات القرآنية، ٢٢٢/٤، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢٤٧/٢.

المبحث الثالث: ما قرئ بالنصب والجرِّ.

١. "مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ" الفاتحة: ٤

ذكر الطبري أن القُراء اختلفوا في تلاوة "**مالك**" وذكر منها:

القراءة الأولى "**مالكَ**" بنصب الكاف: قرأ بها المطوعي، والأعمش، وابن السميفع، وأبو هريرة، وعثمان بن أبي سليمان، وعبد الملك قاضي الهند، وعمر بن عبد العزيز، وأبو صالح السمان، وأبو عبد الملك الشامي، وعاصم، والكسائي.[١] والمعنى على هذه القراءة أن الله يملك الحكم بينهم وفصل القضاء متفرداً به دون سائر خلقه.[٢]

القراءة الثانية "**مَلِكِ**" بجر الكاف: قرأ بها "نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، وأبو الدرداء، وابن عباس، وابن عمرو، ومروان بن الحكم، ومجاهد، ويحيى ابن وثاب، والأعرج، وأبو جعفر، وشيبة، وابن جريج، وعاصم الجحدري، وابن جندب، وابن محيصن، وأبو عبيد، وزيد، والمسوّر".[٣]

والمعنى على هذه القراءة "أن لله الملك يوم الدين خالصاً دون جميع خلقه الذين كانوا قبل ذلك في الدنيا ملوكاً جبابرةً ينازعونه المُلْك ويدافعونه الانفراد بالكبرياء والعظمة والكبرياء والعزّة والبهاء".[٤] فـ "مالكِ" هنا نعت لله وإعادة لما وصف به نفسه قبلاً في قوله "رب العالمين".[٥]

---

[١] الأندلسي، البحر المحيط، ٢٠/١، ومعجم القراءات القرآنية، ٨/١، والفارسي،الحجة للقراء السبعة، ٧/١-٨.
[٢] انظر: جامع البيان، ٦٦/١.
[٣] انظر: الأندلسي، البحرالمحيط، ٣٦/١، ومعجم القراءات القرآنية، ٧/١، والفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٧٨/١.
[٤] جامع البيان، ٦٥/١.
[٥] انظر: ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن، ص٢٢.

ووجّه الطبري قراءة "**مالكَ**" بنصب الكاف بنية النداء والدعاء، "ليكون إياك نعبد له خطاباً، كأنه أراد: يا مالك يوم الدين، إياك نعبد، وإياك نستعين".[١]

ورجح الطبري "قراءة مَلِكِ بمعنى المُلْك، لأن في الإقرار له بالانفراد بالملك إيجاباً لانفراده بالملك، وفضيلة زيادة المُلك على المالك، إذ كان معلوماً أن لا ملِك إلا وهو مالك، وقد يكون المالك لا ملكاً".[٢] وقال: "فقراءة "مالكَ يوم الدين" محظورة غير جائزة، لإجماع جميع الحجة من القراء وعلماء الأمة على رفض القراءة بها".[٣] أي أن الطبري رجح القراءة الأولى بالجر، حيث يصبح إعرابها نعت لـ "رب العالمين".

وهنا تظهر مدى عناية ابن جرير بالمعنى وأنه هو القصد الأول في تفسيره، بل إن ذِكره للأعاريب والقراءات في تفسيره كان من أجل الكشف عن المعنى، فالناظر في تفسيره يجد بوضوح تام ربطه بين المعنى والقراءة. فهو يعمد إلى اختيار القراءة ثم يقوم بإقامة الحجج على ما ذهب إليه، فهو يختار قراءة "مَلِكِ" لأن "المُلْك" بضم الميم، الذي تدل عليه قراءة مَلك، أعم من المِلْك (بكسر الميم) الذي تدل عليه قراءة مالك، فكل ملك مالك وليس كل مالك ملكاً، وعلى هذا فقراءة "ملكِ" هي الحرية بالقبول، والجدير بالترجيح.

ويورد الطبري حجة أخرى في رفض قراءة "مالكَ" أنّ معناها الرب، فبذلك تكون كلمة "مالك" قد ذكرت مرتين: الأولى ذكرت بلفظها في قوله "مالك يوم الدين"، والثانية ذكرت بمعناها في قوله "ربِّ العالمين". وهذا تكرار غير محمود.

---

[١] انظر:جامع البيان، ٦٧/١، وانظر: ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، حيث قال أن النصب يأتيها على: المدح، وعلى النداء، وعلى البدل على قراءة من قرأ "ربَّ العالمين"، ٣٦/١. وانظر: ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن، ص٢٣.

[٢] جامع البيان، ٦٥/١، وانظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ١٣/١.

[٣] السابق نفسه، ١/ ٦٨.

ونلاحظ من ترجيح الطبري لقراءة "ملكِ" أنه يحتج بالمعنى اللغوي للكلمة، ويبين العموم والخصوص على القراءتين، ويبين أيهما أعم، وأجمع للمعاني من الأخرى.

ويوافق مكي القيسي[١] الطبري في ترجيح قراءة "مِلكِ"، فينص على أنَّ القراءتين حسنتان، وأن القراءة بغير ألف أقوى في نفسه، لما فيها من العموم ولأن أكثر القراء على "مِلكِ". ويتفق العكبري[٢] كذلك مع الطبري في ترجيح قراءة قوله تعالى "مِلكِ يوم الدين" بكسر اللام من غير ألف، فيكون جره على الصفة أو البدل من الله. وقال أبو حيان:[٣] "ومن قرأ بجر الكاف فعلى معنى الصفة".

وبعد هذا كله ينبغي أن لا نفاضل بين القراءات المتواترة، فلكل قراءة شاهد وسند من كتاب الله، فقراءة "ملك" يشهد لها قوله "لمن المُلْكُ اليوم لله الواحدِ القهارِ" غافر:١٦. ويشهد لقراءة "مالك" "يوم لا تملِكُ نفسٌ شيئاً والأمرُ يومئذٍ للهِ" الانفطار:١٩.

ويؤيد هذا القول ما ذكره ابن كثير:[٤] "وقد رجح كلاً من القراءتين مرجحون من حيث المعنى وكلتاهما صحيحة حسنة".

---

[١] مشكل إعراب القرآن، ١٠/١.
[٢] انظر: إعراب القراءات الشواذ، ٩١/١-٩٢.
[٣] البحر المحيط، ٣٨/١.
[٤] تفسير القرآن العظيم، ٢٤/١.

٢. "صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ" الفاتحة: ٧

القراءة الأولى "**غيرِ**" بخفض الراء، وهي قراءة الجمهور، قرأ بها نافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي.[١] فيها وجهان من الإعراب:

أ- أن تكون "غير" صفه لـــ "الذين أنعمت عليهم" ونعتاً لهم فتخفضها.

ب- "أن تكون "غير" مخفوضة بنية تكرار "صراط الذي خفض الذين عليها، فكأنك قلت: صراط الذين أنعمت علـــيهم صـــراط غيـــرِ المغـــضوب عليهم".[٢]

فالخفض على قول الطبري على ضربين: إما على الصفة مـــن "الـــذين"، أو على البدل من "الذين".

وقال ابن خالويه:[٣] "(غيرِ) نعت للذين، والتقدير صراط الذين أنعمت عليهم غيرِ المغضوب عليهم غير اليهود".

والقراءة الثانية "**غيرَ**" بنصب الراء، قرأ بها ابـــن كثيـــر، وعمـــر بـــن الخطاب، وابن مسعود، وأُبي بن كعب، وعلي بن أبي طالـــب، وعبـــد الله بـــن الزبير.[٤] وفي إعرابها وجهان ذكرهما الطبري:[٥]

١. "أن تكون صفه للهاء والميم اللتين في عليهم العائدة على الذين، لأنهـــا وإن كانت مخفوضة بـــ "على"، فهي في محل نصب بقوله "أنعمت".

٢. أن تكون نصبت على وجه استثناء غيرَ المغضوب عليهم مـــن معـــاني صفة الذين أنعمت عليهم".

---

[١] انظر: الأندلسي، البحر المحيط، ٥٠/١، والفارسي، الحجة للقراء السبعة، ١٤٢/١.
[٢] جامع البيان، ٧٧/١.
[٣] ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن، ص٣٢.
[٤] معجم القراءات القرآنية، ١ /١١، والأندلسي، البحر المحيط، ٥٠/١.
[٥] جامع البيان، ١/ ٧٨.

ورجح الطبري القراءة الأولى "غيرِ المغضوب عليهم" أنها صفة للـــذين[١] أنعمت عليهم، أو تكرار صراط. وجوَّز قراءة البصريين بالنصب مع كرهه لها؛ لشذوذها عن قراءة القراء.[٢]

ووجه ابن الأنباري[٣] القراءة بالجر والنصب، بقوله: "فأما الجرُّ، فمن ثلاثةِ أوجه:أحدهما، أن يكون مجروراً على البدل من الضمير في "عليهم".

والثاني، أن يكون مجروراً على البدل من "الذين".

والثالث، أن يكون مجروراً على الوصف "للذين"...

وأما النصب فمن ثلاثة أوجه:

الأول، أن يكون منصوباً على الحال من الهاء والميم في "عليهم"، أو من "الذين".

الثاني، أن يكون منصوباً بتقدير، أعني.

والثالث، أن يكون منصوباً على الاستثناء المنقطع".

وقد وجه القرطبي[٤] قراءة الخفض على البدل من "الذين" أو من الهاء والميم في عليهم، أو صفة للذين. والنصب في الراء على وجهين: على الحـــال مـــن "الذين"، أو من الهاء والميم في عليهم أو على الاستثناء.

وذكر أبو حيان[٥] توجيهات عدة لهذه القراءة فمنهم من قال إنَّ قراءة الجـــر على البدل من الذين أو من الضمير في عليهم، وهذا التوجيه في رأيه ضعيف، وهو يقول إنها نعت على ما ذهب إليه سيبويه. ومنهم من وجه قراءة النـــصب على الحال من الضمير في عليهم، وقد خطأه؛ لأن الحال من المضاف إليه الذي

---

[١] هو ما ذهب سيبويه، انظر: الأندلسي، البحر المحيط،٥٠/١، وكذلك السيوطي، قطف الأزهار، ١٤٩/١.
[٢] جامع البيان، ١/ ٧٩.
[٣] البيان في غريب إعراب القرآن، ٤١/١.
[٤] الجامع لأحكام القرآن، ١٣١/١.
[٥] انظر: الأندلسي، البحر المحيط، ٥٠/١-٥٣، والقيسي، مشكل إعراب القرآن، ١٣/١.

لا موضع له لا يجوز، ومنهم من قال إنَّ غير نصبت على الاستثناء، وهو استثناء منقطع، وذكر توجيهاً ثالثاً أنَّ غير نصبت على إضمار أعني، وقال هذا تقدير سهل، وأظن أنه استحسن هذا التوجيه الأخير.

فنلحظ أن من تبعوا الطبري قد استفادوا من توجيه للقراءات وأضافوا عليها توجيهات أخرى. فقد رجح الطبري كون "غيرِ" مجرور على الصفة، وعدَّ البدل أيضاً مرجوحاً؛ وذلك لأن البدل من شأنه أن يفيد متبوعه المبدل منه مزيداً من التأكيد، ومزيداً من الإيضاح والبيان، وليس هو كذلك هنا. فالقول الراجح جر "غير" على الصفة، وهو ما أراه مناسباً.

٣. "**وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ**" البقرة:٢٨٠

القراءة الأولى "**ذُو عُسْرَةٍ**". القراءة الثانية "**ذا عُسَرةٍ**" قرأ بها الأعمش، وأُبي، وأحمد ابن موسى.[١]

ووجه الطبري القراءة الأولى "ذُو عُسْرَةٍ" مرفوع بـ "كان"، والخبر متروك من أجل أن النكرات تضمر لها العرب أخبارها. والمعنى على هذه القراءة وإن كان ممن تقبضون منه من غرمائكم رؤوس أموالكم ذو عسرة، فأنظروهم إلى ميسرتهم. وأجاز الطبري توجيه الفعل "كان" على التمام في هذه القراءة.والقراءة الثانية "مُعْسراً" "كان" هنا فعلاً تاماً، وهو قول سيبويه،[٢] بمعنى: وإن وجد ذو عسرة من غرمائكم برؤوس أموالكم، فنظرة إلى ميسرة. ورد الطبري القراءة بها لمخالفتها خطوط مصاحف المسلمين مع أن لها في العربية وجه حسن.[٣]

---

[١] انظر: مختصر ابن خالويه، ص١٧، والأندلسي، البحر المحيط، ٤٣٠/٢، ومعجم القراءات القرآنية، ١ /٢١٨.
[٢] انظر: الكتاب، ١٣١/١.
[٣] انظر: جامع البيان، ١١٠/٣.

ووافق صاحب "مشكل إعراب القرآن"[١] الطبري في توجيه القراءات وترجيح قراءة الرفع على النصب، وفي "البيان"[٢] مثله.

وكذلك العكبري[٣] وأبو حيان والسيوطي[٤] كانوا ممن أيّد الطبري في توجيه القراءة، ويقول ابن هشام[٥] قد تستعمل الأفعال الناقصة تامة مستغنية بمرفوعها، نحو: "وإن كان ذُو عسرةٍ" أي وإن حصل ذو عسرة".

٤. "وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ" النساء:١

القراءة الأولى "**وَالأرحامَ**" بالنصب.

القراءة الثانية "**وَالأرحامِ**" بالجر قرأ بها حمزة، والمطوعي، وإبراهيم النخعي، والأعمش.[٦]

ووجه الطبري قراءة "وَالأرحامِ" بالجر عطفاً بالأرحام على الهاء التي في قوله "به" من غير إعادة حرف الجر. وقال الطبري: "وهذا غير فصيح في كلام العرب لأنه لا يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير إلا في ضرورة الشعر، أما من قرأ نصباً "وَالأرحامَ" عطف بها على اسم الله. [٧]

ورجح الطبري قراءة النصب "وَالأرحامَ" وذلك لسببين: أولهما: بسبب ما ذكر أنه لا يجوز عطف الاسم على مكنى في حال الخفض، إلا في ضرورة الشعر، وهو رأي البصريين. وثانيهما بسبب دلالة المعنى؛ ففي قراءة الخفض

---

[١] انظر: مكي القيسي، ١١٧/١.
[٢] انظر: ابن الأنباري، ٢٢٥/١.
[٣] انظر: إعراب القراءات الشواذ، ٢٨٤/١.
[٤] انظر: الأندلسي، البحر المحيط، ٤٣٠/٢، والسيوطي، قطف الأزهار، ٥٣١/١.
[٥] انظر: أوضح المسالك، ص٨٢.
[٦] ابن الجزري، تحبير التيسير في القراءات العشر، ص٣٣٤، والفارسي، الحجة للقراء السبعة، ١٢١/٣، وابن مجاهد، السبعة، ص٢٢٦، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١٨٦/٢، والبنا، اتحاف فضلاء البشر، ٥٠١/١-٥٠٢.
[٧] انظر: جامع البيان، ٢٢٦/٣-٢٢٨. وهو أيضاً توجيه جلال الدين السيوطي، فقال: "بالنصب عطفاً على الجلالة، أي واتقوا الأرحام أن تقطعوها، وبالجر عطفاً على الضمير المجرور، من غير إعادة العامل، ويؤيده قراءة ابن مسعود: "وبالأرحام"". قطف الأزهار، ٦٨٢/٢.

يكون تأويل الكلام: واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام. وتأويل الكلام لمن قرأ نصباً: واتقوا الله الذي تساءلون به، وتقوا الأرحامَ أن تقطعوها.[١]

فالطبري يرجح القراءة بناءً على موافقتها لقواعد العربية، وعلى صحة دلالتها على المعنى.

وقد تحدث سيبويه[٢] عن قاعدة منع العطف على المضمر المجرور حديثاً مطولاً، ومنه: "ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور وذلك قولك: مررت بك وزيد، كرهوا أن يشرك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله لأنَّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها وأنها بدل من اللفظ بالتنوين" ثم تحدث عن منع هذا العطف أيضاً مع تأكيد المضمر، لا يحسن لك أن تقول مررت بك أنت وزيد وجوز تأكيده كما منع العطف على الضمير المرفوع بدون تأكيد وجوزه معه بخلاف العطف على الضمير المجرور، ثم قال: "وهذا قول الخليل وتفصيله عن العرب" وأردف ذلك بأن العطف على الضمير المجرور والضمير المرفوع القبيح، قد يجيء في الشعر إذا اضطر الشاعر. وسيبويه لم يتحدث عن قراءة الجر في "الأرحامِ"، ولكنَّ القاعدة تنطبق عليها، فهو وضع قاعدته على الكثير الغالب من كلام العرب. وذكر هذا التوجيه الفراء[٣] فكان أول من ضعَّف القراءة بخفض "الأرحامِ" فقال: "هو كقولهم: بالله والرحم، وفيه قبح، لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كني عنه". وقال المبرد"[٤] "وهذا مما لا يجوز

---

[١] انظر: جامع البيان، ٢٢٨/٣.
[٢] الكتاب، ١٥٠/٢.
[٣] معاني القرآن ٢٥٢/٢.
[٤] المبرد، أبو العباس، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته، (د.ت)، دار النهضة، مصر، ٣٩/٣.

عندنا، إلا أن يضطر إليه شاعر". وتبعه الزجاج،[١] فقال: "فأما الجر في الأرحام، فخطأ في العربية، لا يجوز إلا في اضطرار شعر".

واتخذ الفارسي[٢] موقفاً وسطاً معلقاً على من أجاز العطف على الضمير المخفوض: وأما من جر "الأرحامِ"، فإنه عطفه على الضمير المجرور بالباء. وهذا ضعيفٌ في القياس، وقليل في الاستعمال. وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن".

وقال الزمخشري:[٣] "والجر على عطف الظاهر على المضمر، وليس بسديد لأن الضمير المتصل متصل كاسمه والجار والمجرور كشيء واحد، فكانا في قولك مررت به وزيد)، (وهذا غلامه وزيد) شديد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة فلم يجز ووجب تكرير العامل كقولك: مررت به وبزيد".

ولقد خالف كثير من العلماء والمفسرين ما ذهب إليه الطبري وغيره في ردَّ قراءة حمزة، ومن هؤلاء العلماء:

الرازي[٤] حيث قال: بعد أن ساق شُبَهَ الرادين للقراءة: " فلهذه القراءة وجهان: أحدهما: أنه على تقدير تكرير الجار، كأنه قيل تساءلون بها والأرحامِ... ".

وردَّ أبو حيان[٥] على الذين لا يرون جواز هذه القراءة فقال: "وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية، من امتناع العطف على

---

[١] معاني القرآن وإعرابه، ٢/٢.
[٢] الحجة للقراء السبعة، ١٢١/٣، وانظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ١٧٦/١-١٧٧.
[٣] الكشاف، ٤٩٣/١.
[٤] مفاتيح الغيب، ١٣٣/٩-١٣٤.
[٥] الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، مطبعة الداني، مصر، ٨٩٠/٢.

الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك، وأنه يجوز... وأما قول ابن عطية: "ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان" فجسارة قبيحة منه لا تليق بحاله، ولا بطهارة لسانه، أنه عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بها سلف الأمة، واتصلت بأكابر قرّاء الصحابة... ولم يقرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر...".

وبذلك يكون الطبري قد تابع من سبقه في ردِّ قراءة الخفض لمخالفتها قواعد العربية، وترجيح قراءة النصب للأسباب التي ذكرها، وتابعه في ذلك عدد من المفسرين والنحويين.

وموطن الشاهد هنا أنَّ الطبري قد فرّق في المعنى بين قراءتي الكسر والنصب، فقراءة النصب معناها: اتقوا قطع الأرحامَ، أما قراءة الكسر فهي على معنى تعظيم الرحم؛ لذا عطف على لفظ الجلالة. إضافة إلى أنَّ الطبري في هذه المسألة يرجح رأي البصريين[١] المتشددين في أنه لا يجوز العطف على المضمر المجرور، في حين أنَّ الكوفيين يقبلون هذا العطف.

والذي أميل إليه هو جواز القراءة بكلتا القراءتين، والذي يعضد هذا الرأي ما ذهبت إليه الدكتورة إيمان الكيلاني[٢] في بيان المعنى الدلالي لكتا القراءتين حيث قالت: "ففي كلا الوجهين رُبطت الرحم بالله تأكيداً لعظمها عند الله وحثاً على رعايتها بين العبيد، سواء قرنت بتقواه، أو بسؤاله وهذا ما يناسب سياق الآية وسبب نزولها، كما يتناسب مع أول الآية التي يُذّكر الله بها عباده بأنهم

---

[١] انظر: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢٤٠/١-٢٤١، والإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة ٦٥، ٢٧٢/٢.

[٢] الكيلاني، دور المعنى في توجيه القاعدة النحوية من خلال كتب معاني القرآن، ص٢٣٩.

خلقوا من نفس واحدة، فصلة الأرحام لا تقف حتى عند حد الأقرباء، بل بين بني البشر إذ هم في أصلهم ذوو قربى تربطهم رحم".

٥. "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ" المائدة: ٦

القراءة الأولى "**وَأَرْجُلَكُمْ**" بالنصب، قرأ بها نافع، وابن عامر، والكسائي، ويعقوب وحفص.[١] والقراءة الثانية "**وَأَرْجُلِكُمْ**" بالجر، قرأ بها ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، وأبو بكر، وأنس، وعكرمة، وابن عباس، والشعبي، والباقر، وقتادة، وعلقمة، والضحاك، ومجاهد، وأبو جعفر.[٢] ووجه الطبري[٣] قراءة النصب إلى عطف الأرجل على الأيدي، فيكون معنى الكلام على هذا التوجيه أن المقصود من قوله تعالى غسل الأرجل وليس المسح عليهما في حال الوضوء، أما قراءة الجر فيكون العطف على الرأس، أي العطف على الجوار، فيكون الله قد أمر عباده بمسح الأرجل في الوضوء دون غسلهما.[٤] ومال الطبري أكثر إلى قراءة من قرأ بالخفض؛ وذلك بسبب اشتمال المعنى في "أمر الله تعالى بعموم مسح الرجلين بالماء في الوضوء، كما أمر بعموم مسح الوجه بالتراب في التيمم، وإذا فعل ذلك بهما المتوضئ كان مستحقاً اسم ماسح غاسل، لأن غسلهما إمرار الماء عليهما أو إصابتهما بالماء. ومسحهما: إمرار اليد أو ما قام مقام اليد عليهما، فإذا فعل ذلك بهما فاعل فهو غاسل ماسح".[٥]

---

[١] الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٢١٤/٣، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر،١٩١/٢.
[٢] معجم القراءات القرآنية، ١٩٥/٢، والفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٢١٤/٣، وابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص١٢٩، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١٩١/٢.
[٣] انظر: جامع البيان، ٢٢٦/٣-٢٢٨.
[٤] انظر: السابق نفسه، ١٢٨/٤.
[٥] نفسه، ١٣٠/٤.

فالطبري يلحظ دلالة جر "أرجلِكم" ويربطه بالمعنى المقصود من الآية الكريمة، وهذا إدراك كبير لأثر الحركة الإعرابية في توجيه المعنى.

وقد ردَّ هذا الترجيح أبو إسحاق الزجاج،[١] وابن خالويه،[٢] جاء في كتاب (الحجة في القراءات السبع): "ولا وجه لمن ادعى أن الأرجل مخفوضة بالجوار، لأن ذلك مستعمل في نظم الشعر، والقرآن لا يحمل على الضرورة وألفاظ الأمثال".

واستعان الطبري بالأحكام الفقهية في بيان المسألة النحوية، وتابعهما أبو جعفر النحاس،[٣] والفارسي كذلك فقال:[٤] "وجّه من نصب، فقال: "وَأَرْجُلَكُمْ " أنه حمل ذلك على الغسل دون المسح؛ لأن العمل من فقهاء الأمصار فيما علمت على الغسل دون المسح"، "وهذا أجدر في المسح منه في الغسل، لأن إفاضة الماء لا يكاد يكون غير عام للعضو".[٥]

وجاء عند مكي:[٦] قوله: أرجلكم": من نصبه، عطفه على الأيدي والوجوه. ومن خفضه عطفه على الرؤوس، وأضمر ما يوجب الغسل، والآية محكمة، كأنه قال: وأرجلكم غسلاً. وقال الأخفش وأبو عبيدة: الخفض فيه على الجوار والمعنى: للغسل – وهو بعيد– لا يحمل القرآن عليه.

وجرى العكبري[٧] مجرى الطبري في توجيه "وَأَرْجُلَكُمْ" بالنصب، فذكر توجيه الطبري أن تكون الأرجل معطوفة على الوجوه والأيدي قبلها، بمعنى:

---

[١] انظر: معاني القرآن وإعرابه، ١٦٧/٢.
[٢] الحجة في القراءات السبع، ص١٢٩.
[٣] انظر: إعراب القرآن، ١٥٣/٢.
[٤] الحجة للقراء السبعة،٢١٦/٣.
[٥] السابق نفسه، ٢١٦/٣.
[٦] انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ٤١٣/١.
[٧] انظر: المسائل العُكبريَّات في اللغة والنحو والقراءات، ص٩٣-٩٧.

فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم. وأضاف توجياً آخر: أن تكون الأرجل معطوفة على موضع "برؤوسكم". ورجح العكبري القول الأول؛ لأنَّ العطف على اللفظ أقوى من العطف على الموضع. أما توجيهه لقراءة "وَأَرْجُلِكُمْ" بالجر، فذكر أيضاً توجيه الطبري: أنَّها معطوفة على الرؤوس، وأضاف توجيهاً آخر بأن تجر الأرجل بجارٍ محذوف، يكون تقديره (وافعلوا بأرجلكم غسلاً).

وأنكر أبو حيان[١] وابن هشام الأنصاري،[٢] أن يكون قوله "وأرجلكم معطوفاً على الجوار، وجاء في البحر المحيط: "ومن أوجب الغسل تأول أنَّ الجر هو خفض على الجوار، وهو تأويل ضعيف جداً، ولم يرد إلاَّ في النعت ...". فقد قصر أبو حيان الجر على الجوار على النعت.

وعليه؛ فلم يرتضِ أكثر العلماء تخريج خفض "أرجلِكم" على الجوار؛ لأنه مبني على وجه ضعيف عندهم، فلا يجوز حمل القرآن عليه. بعكس ما ارتضاه الطبري وهو ميله إلى القراءة بخفض "أرجلكم" لصحة معناها.

٦. "ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ" الأنعام:٢٣

القراءة الأولى "**وَاللَّهِ رَبِّنَا**"، ربنا خفضاً.

القراءة الثانية "**وَاللَّهِ رَبَّنَا**" بنصب الرب، وهذه قراءة حمزة، والكسائي، وخلف، وعلقمة.[٣]

ووجه الطبري[٤] خفض الرب على أنه نعت لله، أما قراءة النصب فهي بمعنى: والله يا ربنا. ورجح الطبري قراءة نصب الرب، وذلك أن هذا هو

---

[١] انظر: البحر المحيط، ٢٣٧/٤.
[٢] انظر: مغني اللبيب، ص٨٩٦.
[٣] ابن الجزري،النشر في القراءات العشر، ١٩٢/٢، ومعجم القراءات القرآنية، ٢٦١/٢.
[٤] انظر: جامع البيان، ١٦٧/٥. وانظر: الفراء، معاني القرآن، ٣٣٠/١، والأخفش، معاني القرآن، ٤٨٢/٢، والنحاس، إعراب القرآن، ٥٤/١.

جواب من المسؤولين "أين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون" فقالوا: والله يا ربنا ما كنا مشركين. وقال ابن الأنباري:[١] "والله ربنا، قرئ بكسر الباء وفتحها. فمن قرأ بالكسر فعلى أن يكون "رَبّنا" وصفاً لقوله تعالى: "واللهِ" ومن قرأ بالنصب فعلى النداء المضاف، وتقديره، يا ربَّنا".وتابعهما أبو حيان[٢] فقال: " وقرأ الأخوان "والله ربَنا" بنصب الباء على النداء أي: يا ربَنا".

فقراءة النصب "واللهِ رَبَّنَا" فيها الدعاء فهي؛ تظهر معنى الاستكانة والتضرع فتتراءى للقارئ حالهم من التذلل والخضوع والخزي والعار أمام جلال الله حينما شهدت عليهم جوارحهم بالكفر وقت لا ينفع الندم، أما في حالة من قرأ بالكسر فهي قَسم يبين تبرؤهم من الشرك علهم ينالون المغفرة ولكن أنى لهم ذلك؛ وفي هذا القسم من الذل والاستكانة والخزي والعار ما يبين حالهم فالحال واحد والمقام واحد في كلا القراءتين.

٧. "**قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي**" الأعراف:١٥٠

القراءة الأولى "**ابْنَ أُمَّ**"، بفتح الميم.

القراءة الثانية "**ابْنَ أُمِّ**" بكسر الميم، وهذه قراءة ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأبي بكر.[٣]

ذكر الطبري[٤] قول بعض نحويي البصرة: "قيل ذلك بالفتح على أنهما اسمان جُعلا اسماً واحداً، كما قيل: يا ابن عمّ". وقيل هذا القول شاذ لا يقاس

---

[١] البيان في غريب إعراب القرآن، ٣١٦/١-٣١٧.
[٢] البحر المحيط، ٩٥/٤،
[٣] الأندلسي، البحر المحيط، ٣٩٦/٤، ومعجم القراءات القرآنية، ٤٠٦/٢، والفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٨٩/٤، وابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص١٦٤، وإعراب النحاس، ٦٣٩/١، والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات، ٤٧٨/١، والعكبري،التبيان في إعراب القرآن، ص٢٥٥، وابن مجاهد، السبعة ، ص٢٩٥، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢٠٤/٢.
[٤] جامع البيان،٦٧/٦.

عليه. "وقال آخر: "من قرأ ذلك: "يا ابن أمّ"، فهو على لغة الذين يقولون: هـذا غلامِ قد جاء، جعله اسماً واحداً آخره مكسور".

وهو ما ذهب إليه سيبويه[١] فقال: فهما اسمان بنيا على الفتح كاسم واحد كأحد عشر، وتبعه كذلك الأخفش[٢] والزجاج[٣] والنحاس.[٤]

وذكر الطبري أيضاً قول نحويي الكوفة: "قيل: يا ابن أمَّ ويا ابن عمّ، فنصب كما ينصب المعرب في بعض الحالات، فيقال: يا حسرتا، يا ويلتا، قال: فكأنهم قالوا: يا أماه ويا عماه ولم يقولوا ذلك في أخ، ولو قيل ذلك لكان صواباً، قال: والذين خفضوا ذلك فإنه كثُر في كلامهم حتى حذفوا الياء قال: ولا تكاد العرب تحذف الياء إلا من الاسم المنادى يضيفه المنادي إلى نفسه، إلا قالوا: "يا ابن أمِّ"، ويا ابن عمّ، وذلك أنهما يكثر استعمالهما في كلامهم، فإذا جاء ما لا يستعمل أثبتوا الياء، فقالوا: يا ابن أبي، ويا ابن أختي وأخي، ويا ابن خالتي، ويا ابن خالي".[٥]

ورجح الطبري[٦] القراءة بفتح الميم من "ابن أمَّ"، وعلل سبب اختياره أنه مراد به الندبة: يا ابن أماه، فإذا كُسرت، فمراد به الإضافة، ثم حذفت الياء لأن مبنى النداء على الحذف، وبقيت الكسرة على الميم دليلاً على ياء الإضافة.

وسبق الطبري الفراء[٧] إلى هذا التوجيه في قراءة فتح الميم وحذف الياء: "أنه كثر في الكلام فحذفت العرب منه الياء، ولا يكادون يحذفون الياء إلا من

---

[١] الكتاب، ٢١٤/٢.
[٢] انظر: معاني القرآن، ٣١١/٢.
[٣] انظر: معاني القرآن وإعرابه، ٣٧٨/٢.
[٤] انظر: إعراب النحاس، ٦٣٩/١.
[٥] جامع البيان، ٦٧/٦.
[٦] السابق نفسه، ٦٧/٦.
[٧] معاني القرآن، ٣٩٤/١.

الاسم المنادى يضيفه المنادي إلى نفسه، إلا قولهم: (يا ابن عمِّ) و(يا ابــن أمِّ)، وذلك أنه يكثر استعمالها في كلامهم. فإذا جاء ما لا يستعمل أثبتوا الياء، فقالوا: (يا ابن أبي)، و(يا ابن أخي)، و(يا ابن خالتي)، فأثبتوا الياء"، وهــو مــا نقلــه الطبري في رأي الكوفيين. وقال الفراء في موضع آخر: "أنهم إنما قالوا: "يا ابن أمَّ" فنصبوا كما تنصب المفرد في بعض الحالات، فيقال: حسرتا، ويــا ويلتــا، فكأنهم قالوا: (يا أماه ويا عماه)، ولم يقولوا ذلك في (أخ) ولو قيل كان صــواباً، وكان هارون أخاه لأبيه وأمه، وإنما قال له "يا ابن أمَّ" ليستعطفه عليه".[١]

وبذلك يكون الطبري قد رجح مذهب الكوفيين أن أصلها: ابن أماه، حــذفت الألف، وسقطت هاء السكت. ثم توالت آراء العلماء مؤيدين ما جاء به الطبري أمثال: أبو علي الفارسي[٢] ومكي القيسي.[٣]

وقال ابن الأنباري:[٤] "يقرأ بكسر الميم وفتحها من "أم" فمن كسر الميم فعلى الأصل، لأن الأصل فيه: أُمّي فاجتزأ بالكسرة عن الياء وهو كثير في كلامهــم. وفتحُه "ابن" فتحة إعراب لأنه منادى مضاف، ومن فتح الميم بنى ابــن مــع أمّ وجعلهما بمنزلة اسم واحد، كخمسةَ عشرَ، والفتحة في "ابن" فتحة بناء وليــست بإعراب. وقيل: أصله "ابن أمِّيَ"، بفتح الياء، فأبدل من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف، وهذا ضــعيف، لأن الألــف لا تحذف في هذا النوع إلا قليلا".

---

[١] السابق نفسه، ٣٩٤/١.
[٢] انظر: الحجة للقراء السبعة، ٩٨/٤-٩٠.
[٣] انظر: مشكل إعراب القرآن، ٣٣١/١. وانظر: تفسير القرطبي، ٢٩٠/٧.
[٤] البيان في غريب إعراب القرآن، ٣٧٥/١.

وعليه، نلحظ اتفاق توجيه الطبري لمن سبقه ولحقه في توجيه القراءة، وكان سبب ترجيح الطبري لقراءة فتح الميم من "ابن أمَّ" على القراءة الأخرى هو دلالة المعنى في الآية الكريمة.

٨. "وَقِيلِهِ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ" الزخرف:٨٨

القراءة الأولى "**وَقِيلِهِ**" بالخفض.

القراءة الثانية "**وَقِيلَهِ**" بالنصب، قرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، وابن عامر، وعاصم، وأبو جعفر، والمفضل، وخلف.[١]

ووجه الطبري "وَقِيلَهِ" بالنصب. وجهان: "أحدهما العطف على قوله "أم يحسبون إنا لا نسمع سرهم ونجواهم" ونسمع قيله يا ربّ. والثاني أن تضمر له ناصب، فيكون معناه حينئذ: وقال قوله "يارَبّ إنَّ هَؤُلاءِ قومٌ لا يؤمنونَ" وشكا محمد شكواه إلى ربه".[٢] أما قراءة الخفض على معنى: وعنده علم الساعة، وعلم قيلِه.

وصوب الطبري القراءة بكلتا القراءتين لأنهما متفقتا المعنى.[٣]

ونلحظ أنَّ الطبري تابع الفراء[٤] في توجيه قراءة النصب وذكر فيها قولان: "أحدهما أنه نصب على المصدر بتقدير وقال قيله وشكا شكواه إلى ربه، فانتصب "قيله" بإضمار قال. والثاني أنه عطف على ما تقدم من قوله "إنا لا نسمع سرهم ونجواهم...وقيله". أما القراءة بالجر فقال إنه معطوف على الساعة أي عنده علم الساعة وعلم قيله يا رب.

---

[١] ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٥٨٩، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢٧٧/٢، ومعجم القراءات القرآنية، ١٣٠/٦.
[٢] جامع البيان، ١٠٦/١٣.
[٣] انظر: السابق نفسه، ١٠٦/١٣.
[٤] انظر: معاني القرآن، ٣٨/٣.

وذكر النحاس[١] في "قيله" ثلاث قراءات بالرفع والنصب والجر، ثمّ فضّل قراءة النصب على بقية القراءات؛ فقال: "وقيلِه" بالنصب لها خمسة أوجه: أن يكون بمعنى أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم وقيلَه، أي أن يكون "قيلَه" معطوفاً على سرهم ونجواهم. والوجه الثاني: أن يكون مصدراً؛ بمعنى: وعنده علم الساعة ويعلم قيلَه، والوجه الثالث: يعلم وقت الساعة، وهو الغيب، ويعلم قيلَه، وهو الشهادة، أي أن يكون معطوفاً على موضع "الساعة" ، معناه أنه عَلِمَ الساعةَ، من إضافة المصدر إلى مفعوله. والوجه الرابع: أن يكون المعنى إلا من شهد بالحق وهم يعلمون الحق، ويعلمون قيلَه، والوجه الخامس: ورسلنا لديهم يكتبون ذلك، وقيلًه؛ أي أنه معطوف على مفعول يكتبون المحذوف. وقراءة الخفض: بمعنى: وعنده علم الساعة، وعلم قيلِه؛ أي معطوف على لفظ "الساعةِ". وقراءة الرفع على الابتداء، والخبر محذوف، أي: نداءه هذه الكلمة.

فقد ذكر النحاس قول الطبري في توجيه قراءة النصب والخفض، لكنه مال إلى القراءة بالنصب وذلك لاعتبارين: الأول: "أنّ المعطوف على المنصوب يحسن أن يفرق بينهما وإن تباعد؛ ذلك لانفصال العامل من المعمول فيه مع النصب، وذلك في المخفوض إذا فرقت بينهما قبيح، والجهة الأخرى: أن أهل التأويل يفسرون الآية على معنى النصب".[٢]

---

[١] انظر: إعراب القرآن، ٨٢/٤.
[٢] السابق نفسه، ٨٢/٤.

المبحث الرابع: ما قرئ بالرفع والنصب والجرِّ.

١. "قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّـهِ وَأُخْـرَى كَـافِرَةٌ" آل عمران:١٣

القراءة الأولى "**فِئَةٌ**" بالرفع.

القراءة الثانية "**فِئَةً**" بالنصب، قرأ بها "ابن السميفع، وابن أبي عبلة".[١]

القراءة الثالثة "**فِئَةٍ**" بالجر، قرأ بها الحسن، ومجاهد، والزهري، وحميد[٢]

قال الطبري رفعت "فئةٌ" بمعنى: إحداهما فئةٌ تقاتلُ في سبيل الله على الابتداء. وقراءة النصب على اعتبار المعنى: قد كان لكم آية في فئتين التقتا مختلفتين؛ أي بالنصب على الحال. أما قراءة الجر فهي بالرد على أول الكلام "في فِئَتينِ التقتا" أي أنها بدل من "فئتين".[٣] ورجح الطبري قراءة الرفع لإجماع الحجة من القراء، وذلك بالرغم من موافقة القراءات الأخرى للعربية.

فتوجيه الطبري أنّ (فئة) تحتمل ثلاثة أوجه من الإعراب: الرفع على الاستئناف بتقديرهم منهم فئة كذا، وأخرى كذا. ويجوز الجر على البدل،[٤] ويجوز النصب على الحال.

---

[١] مختصر ابن خالويه، ص١٩، ومعجم القراءات القرآنية، ٢/٩-١٠.

[٢] مختصر ابن خالويه، ص١٩، ومعجم القراءات القرآنية، ٢/١٠. والزهري هو: سليمان بن مسلم بن جمَّاز، أبو الربيع الزهري مولاهم المدني، مقرئ جليل ضابط، عرض على أبي جعفر وشيبة، ثم عرض على نافع، وأقرأ بحرف أبي جعفر ونافع، قرأ عليه عرضاً: إسماعيل بن جعفر، وقتيبة بن مهران، توفي بعد سنة سبعين ومائة للهجرة. انظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ١/٣١٥.

[٣] جامع البيان، ٣/١٩٤. وانظر: تفسير القرطبي، ٢/١٢٦٧.

[٤] انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١/٣٢٢، والقيسي، مشكل إعراب القرآن، ١/ ١٢٧.

وقال الأخفش في "فئةٌ": "على الابتداء؛ رفعٌ، كأنه قال: إحداهما فئة تقاتلُ في سبيل الله، وقُرئت جرًّا على أول الكلام؛ على البدل، وذلك جائز".[١]

وذكر ابن الأنباري[٢] قراءتين هما الرفع والنصب، ووجههما توجيه الطبري، فقال: "فالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف وتقديره، إحداهما فئة. والجر على أنه بدل من فئتين".

٢. "وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ" المائدة:٦٠

القراءة الأولى "**وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ**" قراءة الجماعة.

القراءة الثانية "**وَعَبُدَ الطَّاغُوتِ**" بفتح العين من"عَبُد" وضم بائها، وخفض التاء من "الطاغوتِ". وقرأ بها حمزة، والمطوعي، والأعمش، ويحيى بن وثاب.[٣]

القراءة الثالثة "**وَعُبِدَ الطَّاغُوتُ**"، وهذه قراءة النخعي، والأعمش، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع، وأبي جعفر النحوي.[٤]

ووجه الطبري[٥] القراءة الأولى بمعنى: وجعل منهم القردة والخنازير، ومن عَبَدَ الطاغوتَ، بمعنى: عابد، فجعل "عبدَ"، فعلاً ماضياً، ونصب "الطاغوتَ"، بوقوع "عبَدَ" عليه.

---

[١] معاني القرآن، ٢١٠/١.
[٢] البيان في غريب إعراب القرآن، ١٩٣/١.
[٣] الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٢٣٦/٣، وابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص١٣٢-١٣٣، والبنا، اتحاف فضلاء البشر، ٥٣٩/١، ومعجم القراءات القرآنية، ٢٢٢/٢.
[٤] الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٢٣٦/٣، و ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص١٣٢-١٣٣، والبنا، اتحاف فضلاء البشر، ٥٣٩/١، ومعجم القراءات القرآنية، ٢٢٢/٢.
[٥] انظر: جامع البيان، ٢٩٤/٤.

والقراءة الثانية خفض "الطاغوتِ" بإضافة "عَبُد" إليه، بمعنى: وخدَمَ الطاغوتِ. ومن قرأ ذلك كأنه أراد جمع الجمع من"العبد"، كأنه جمع "العبد" "عبيدًا"، ثم جمع "العبيد" "عُبُدًا"، مثل: "ثِمَار وثُمر".

أما القراءة الثالثة "وَعُبِدَ الطَّاغُوتُ"، كما يقول:"ضُرِب عبدُ الله"، أي على الفعل المجهول.

لم يرجح الطبري[١] قراءة رفع "الطاغوت" بسبب أن هذه القراءة لا توافق المعنى الذي أراده الله تعالى "لأن الله تعالى ذكره، إنما ابتدأ الخبر بذمّ أقوام، فكان فيما ذمَّهم به عبادتهم الطاغوت. وأما الخبر عن أن الطاغوت قد عُبد، فليس من نوع الخبر الذي ابتدأ به الآية، ولا من جنس ما ختمها به". أما قراءة كسر "الطاغوتِ" لها مخرج في العربية صحيح، لكن الطبري لم يجز القراءة بها، ووجه جوازها في العربية، أن يكون مراداً بها "وعَبَدَة الطاغوت"، ثم حذفت "الهاء" للإضافة. أما القراءة بنصب "الطاغوتَ" فهي القراءة التي رجح الطبري القراءة بها فنصب "الطاغوت" وأعمل "عبد" فيها، وتوجيه "عبد" إلى أنه فعل ماض من العبادة.

فبعد أن ذكر القراءات التي في الآية، ذكر الوجه الإعرابي لكل قراءة، مستعيناً بالجانب الصرفي، ثم ربط بين المعنى الذي تؤديه الكلمة وبين الإعراب الذي يرجحه، والذي يطابق المعنى الذي يؤديه التركيب كاملاً.

ووجه الفارسي[٢] القراءات في قوله: "حجة حمزة في قراءته "وَعَبُد الطَّاغُوتِ": أنه يحمله على ما عمل فيه "جَعَلَ" فكأنه قال: وجعل منهم "عَبُدَ

---

[١] انظر: جامع البيان، ٢٩٥/٤.
[٢] الحجة للقراء السبعة، ٢٣٦/٣-٢٣٧.

الطَّاغُوتِ" ومعنى "جَعَلَ": خلق... وليس "عَبُد" لفظ جمع، ألا ترى أنَّه ليس في أبنية الجموع شيءٌ على هذا البناء، وجاء على فَعُلٍ لأنَّ هذا البناء تراد به الكثرة والمبالغة، وذلك نحو يَقُظٍ، ونَدُسٍ".

ووجه مكي القيسي[١] القراءة بفتح الباء من "عبَدَ" توجيه الطبري، ووجه ابن الأنباري[٢] قراءة النصب بقوله: "وعبُدَ" الطاغوت بضم الباء جعله اسماً للجمع على فَعُل مبنياً على المبالغة في عبادة الطاغوت... وهو هاهنا منصوب لأنه معطوف على الخنازير، أي، وجعلهم عبُدَ الطاغوت. أي عبداً لهم".

وفي "الإتحاف" قرئت الآية بفتح الباء والدال من "عبَدَ" على أنها فعل ماض فاعله المتحدث عنه، وينصب "الطاغوتَ" على أنه مفعول به لـ "عبَدَ"، وقرأت "عبد" على أنه مفرد (اسم) يراد به الجمع، وجر "الطاغوتِ" بإضافة "عبد" إليه، أي خدم للطاغوت.[٣]

٣. " **وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ** " النحل:١١٦

القراءة الأولى "**الْكَذِبَ**".والقراءة الثانية "**الْكُذُبُ**" قرأ بها "معاذ، وابن أبي عبلة، ومسلمة بن محارب".[٤]

والقراءة الثالثة "**الْكَذِبِ**" قرأ بها "الحسن، وابن يعمر، وطلحة، والأعرج، وابن أبي إسحاق، وابن عبيد، ونعيم، وابن ميسرة،[٥] وعمرو ابن نعيم بن ميسرة ".[٦]

---

[١] انظر: مشكل إعراب القرآن، ٢٣٦/١.
[٢] البيان في غريب إعراب القرآن، ٢٢٩/١.
[٣] العكبري، ص١٢١.
[٤] معجم القراءات القرآنية، ٢٩٩/٣.
[٥] هو: هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة، أبو الوليد السلمي الدمشقي، إمام أهل دمشق، وخطيبهم، ومقرئهم، ومحدثهم، ومفتيهم. كان مشهوراً بالنقل والفصاحة والعلم والرواية والدراية، رزق كبر السن وصحة العقل والرأي، فارتحل الناس إليه في القراءات والحديث، توفي رحمه الله سنة خمس وأربعين ومائتين. انظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ٣٥٤/٢، والنشر في القراءات العشر، ١٤٤/١.
[٦] معجم القراءات القرآنية،٢٩٩/٣.

وجه الطبري نصب "الكذبَ" على موضع ما بمعنى: "وَلاَ تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ" فتكون تصف الكذب، بمعنى: ولا تقولوا لوصف ألسنتكم الكذب، فتكون "ما" بمعنى المصدر". والقراءة بخفض "الكذبِ" على معنى: "وَلاَ تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبِ" أي: ولا تقولوا للكذب الذي تصفه ألسنتكم "هَـذَا حَلاَلٌ وَهَـذَا حَرَامٌ" فيجعل الكذب ترجمة عن "ما" التي في لِمَا، فتخفضه بما تخفض به "ما". والقراءة برفع "الكذبُ" من صفة الألسنة. [١]

ورجح الطبري القراءة بنصب الكذب لإجماع الحجة من القراء عليه، ولدلالة المعنى؛ على أنّ تأويل الكلام "ولا تقولوا لوصف ألسنتكم الكذب فيما رزق الله عباده من المطاعم: هذا حلال، وهذا حرام، كي تفتروا على الله بقيلكم ذلك الكذب، فإن الله لم يحرم من ذلك ما تحرمون، ولا أحل كثيراً مما تحلون".[٢]

وذكر الزجاج[٣] قول الطبري في قراءة "الكذبِ": إنها مردودة على "ما" أي: بدلاً منها، فالمعنى: "ولا تقولوا لوصف ألسنتكم الكذب".

ونلحظ هنا أثر المعنى في توجيه اختيار الطبري، وتفضيله لقراءة النصب على غيرها من القراءات لدلالة ذلك المعنى، وأثر الحركة الإعرابية في اختلاف المعنى.

---

[١] جامع البيان، ١٨٩/٨.
[٢] السابق نفسه، ١٨٩/٨.
[٣] معاني القرآن وإعرابه، ١٨١/٣.

٤. "فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ" الإسراء:٢٣

ذكر الطبري أن في قوله تعالى "أُفّ" ست قراءات[١] على النحو التالي:

القراءة الأولى "**أُفٍّ**" الخفض بالتنوين.

القراءة الثانية "**أُفِّ**" الخفض بغير تنوين، قرأ بها أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وعاصم، وشعبة.

القراءة الثالثة "**أُفٌّ**" الضم بالتنوين.

القراءة الرابعة "**أُفُّ**" الضم بغير تنوين قرأ بها أبو السمال.

القراءة الخامسة "**أُفّاً**" النصب بالتنوين قرأ بها شبل عن أهل مكة وزيد بن علي.

القراءة السادسة "**أُفَّ**" النصب بغير تنوين قرأ بها "ابن كثير، وابن عامر، ويعقوب، وسهل، وابن محيصن، وابن عباس".

ووجه الطبري[٢] القراءة الأولى "**أُفٍّ**" من قرأها كذلك "شبهها بالأصوات التي لا معنى لها، كقولهم في حكاية الصوت غاق غاق، فخفضوا القاف ونوّنوها، وكان حكمها السكون، فإنه لا شيء يعربها من أجل مجيئها بعد حرف ساكن وهو الألف، فكرهوا أن يجمعوا بين ساكنين، فحركوا إلى أقرب الحركات من السكون، وذلك الكسر، لأن المجزوم إذا حرّك، فإنما يحرك إلى الكسر".

القراءة الثانية "**أُفِّ**" قال الطبري أن من قرأ كذلك "إنما يدخلون التنوين فيما جاء من الأصوات ناقصاً، كالذي يأتي على حرفين مثل مه وصه وبخ، فيتمم بالتنوين

---

[١] ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٣٧٩، وابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص٧٦، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢٣٠/٢، ومعجم القراءات القرآنية، ٣١٦/٣.
[٢] جامع البيان، ٦٤/٩.

لنقصانه عن أبنية الأسماء. قالوا: وأفّ تامّ لا حاجة بنا إلى تتمته بغيره، لأنه قد جاء على ثلاثة أحرف. قالوا وإنما كسرنا الفاء الثانية لئلا نجمع بين ساكنين".[١] القراءة الثالثة "**أُفٌّ**" "هو اسم كسائر الأسماء التي تعرب وليس بصوت، وعدل به عن الأصوات".[٢] القراءة الرابعة "**أُفٌّ**" أي بمعنى: "ليس هو باسم متمكن فيُعرب بإعراب الأسماء المتمكنة، وقالوا: نضمه كما نضمّ قوله "لله الأمرُ من قَبلُ ومن بعدُ".الروم: وكما نضم الاسم في النداء المفرد، فنقول: يا زيدُ".[٣]

القراءة الخامسة "**أُفّاً**" من قرأ كذلك "فإنه أعمل الفعل فيه، وجعله اسماً صحيحاً، فيقول: ما قلت له: أفاً ولا تفًا".[٤] والقراءة السادسة "**أُفَّ**" من قرأه كذلك "شبهه بقولهم: مدَّ يا هذا وردَّ".[٥]

ورجح الطبري[٦] قراءة "فَلاَ تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ" لعلتين: "أحدهما: أنها أشهر اللغات فيها وأفصحها عند العرب؛ والثانية: أن حظّ كلّ ما لم يكن له معرَب من الكلام السكون؛ فلما كان ذلك كذلك. وكانت الفاء في أفّ حظها الوقف، ثم لم يكن إلى ذلك سبيل لاجتماع الساكنين فيه، وكان حكم الساكن إذا حُرّك أن يحرّك إلى الكسر حرّكت إلى الكسر، كما قيل: مُدِّ وشُدِّ ورُدِّ الباب".

وذكر الزجاج[٧] قبله في "أف" ست لغات وهي: "أفٍّ" الكسر فهي لالتقاء الساكنين، و"أفٍّ" غير متمكن بمنزلة الأصوات، فإذا لم تنون فهي معرفة وإذا نونت فهي نكرة بمنزلة: "غاقٍ" و"غاقِ" من الأصوات. و"أفَّ" بالفتح لالتقاء

---

[١] المرجع السابق نفسه، ٦٤/٩.
[٢] نفسه، ٦٤/٩.
[٣] نفسه، ٦٤/٩.
[٤] نفسه، ٦٤/٩.
[٥] نفسه، ٦٤/٩.
[٦] نفسه، ٦٤/٩.
[٧] انظر: معاني القرآن وإعرابه، ١٥٢/٣و٢٢/٤.

الساكنين، والفتح مع التضعيف لخفة الفتحة وثقل التضعيف. و"أفٌّ" لأن قبله مضموماً، والتنوين كله على جهة النكرة. وقد وافقهما النحاس [١] في ذكر هذه الوجوه.

٥. "إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ" غافر: ٧١

القراءة الأولى "**والسّلاَسِلُ يُسْحَبُونَ**".

القراءة الثانية "**والسّلاَسِلَ يُسْحَبُونَ**"، قرأ بها "أبو الجوزاء، وابن عباس، وابن مسعود، وزيد بن علي، وابن وثاب، وعكرمة".[٢]

القراءة الثالثة "**والسّلاَسِلِ يُسْحَبُونَ**"، قرأ بها "ابن عباس".[٣]

ووجه الطبري: "والسلاسلُ" برفعها عطفاً بها على "الأغلالُ" على معنى تجعل الأغلالُ والسلاسلُ في أعناقهم في جهنم. "والسّلاسِلَ" بنصب السلاسل في الحميم. "والسلاسلِ" بمعنى: إذ أعناقهم في الأغلالِ والسلاسلِ يسحبون, جاز الخفض في السلاسل على بالرد إلى المعنى.[٤] وقال الطبري: [٥] "والصواب من القراءة عندنا في ذلك ما عليه قراء الأمصار, لإجماع الحجة عليه, وهو رفع السلاسل عطفاً بها على ما في قوله: "فِي أَعْنَاقِهِمْ" من ذكر الأغلال".

وقد وجه الزجاج النصب في "السلاسلَ" على أنها مفعول معه، وقراءة الجر بالعطف على المعنى إذا الأغلال في أعناقهم والسلاسل.[٦] وذكر النحاس[٧] ومكي القيسي[٨] أنّ النصب على تقدير فعل "يسحبون" أي: يسحبون السلاسل.

---

[١] انظر: إعراب القرآن، ٢٢٢/٢.
[٢] معجم القراءات القرآنية،٥٧/٦.
[٣] السابق نفسه، ٥٧/٦.
[٤] معجم القراءات القرآنية،٥٧/٦.
[٥] جامع البيان، ٨٤/١٢.
[٦] معاني القرآن وإعرابه، ٢٣/٣.
[٧] إعراب القرآن، ٤٢/٤.
[٨] مشكل إعراب القرآن، ٥٩١/٢.

٦. "وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ" فصلت: ١٠

القراءة الأولى "**سَوَاءً**".

القراءة الثانية "**سَوَاءٌ**"، قرأ بها أبو جعفر.[١]

القراءة الثالثة "**سَوَاءٍ**"، قرأ بها "يعقوب، والحسن، وزيد بن علي، وابن أبي إسحاق، وعمرو بن عبيد، وعيسى".[٢]

ورجح الطبري القراءة بالنصب، وذلك لإجماع الحجة من القراء عليه, ولصحة معناه. وذلك أن معنى الكلام: "قدر فيها أقواتها سواءً لسائليها على ما بهم إليه الحاجة, وعلى ما يصلحهم".

وقد وجّه الطبري[٣] نصب "سواءً", على المصدر, كأنه قال: استواء. والقراءة بالجرّ بجعل "سواءٍ" اسماً للمستويات: أي في أربعة أيام تامّة. أو من نعت "أيامٍ", أو من نعت الأربعة, والقراءة بالرفع على الابتداء, كأنه قال ذلك سَوَاءٌ للسّائِلِينَ.

وقال الطبري[٤] "والصواب من القول في ذلك أن يكون نصبه إذا نصب حالاً من الأقوات, إذ كانت سواء قد شبهت بالأسماء النكرة, فقيل: مررت بقوم سواء, فصارت تتبع النكرات, وإذا تبعت النكرات انقطعت من المعارف فنصبت, فقيل: مررت بإخوتك سواء, وقد يجوز أن يكون إذا لم يدخلها تثنية ولا جمع أن تشبه بالمصادر".

---

[١] معجم القراءات القرآنية، ٦٤/٦.
[٢] السابق نفسه، ٦٤/٦.
[٣] انظر: جامع البيان، ٩٨/١٢.
[٤] السابق نفسه، ٩٨/١٢.

الفصل الثاني

التوجيه النحوي للقراءات الواردة في **الأفعال**، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: ما قرئ بالرفع والنصب.

المبحث الثاني: ما قرئ بالرفع والجزم.

المبحث الثالث: ما قرئ بالنصب والجزم.

المبحث الرابع: ما قرئ بالرفع والنصب والجزم.

المبحث الأول: ما قرئ بالرفع والنصب.

١. "وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ"

البقرة: ٢١٤

القراءة الأولى "**حتى يقولَ**" بالنصب.

القراءة الثانية "**حتى يقولُ**" بالرفع، قرأ بها نافع، والكسائي، ومجاهد، وابن محيصن، وشيبة، والأعرج.[١]

ووجّه الطبري "من رفع فإنّه أبطل عمل "حَتَّى" فيها, لأَنَّ "حَتَّى" غير عاملة في "فَعَلَ", وإنَّما تعمل في "يَفْعَل", وإذا تقدَّمها "فَعَلَ" وكان الذي بعدها "يَفْعَل", وهو مما قد فَعَلَ وَفَرَغَ منه، وكان ما قبلها من الفعل غير متطاول, فالفصيح من كلام العرب حينئذ الرفع فِي "يَفْعَل" وإبطال عمل "حتَّى" عنه... فأَمّا إذا كان ما قبل "حتَّى" من الفعل على لفظ "فَعَلَ" مُتَطَاوَل المدّة, وما بعدها من الفعل على لفظ غير مُنقَضٍ, فالصَّحيح من الكلام نصب "يَفْعَل" وإعمال "حتَّى"... فالصحيح من الكلام الّذي لا يصح غيره النَّصب بـ"حتَّى"... والصحيح من القراءة إذا كان ذلك كذلك "وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُول", نصب "يقولَ"... وإنَما الزّلزلة في هذا الموضع: الخوف من العدوّ, لا زلزلة الأَرض, فلذلك كانت مُتَطاولة وكانَ النصب في "يَقُولَ" وإن كان بمعنى "فَعَلَ" أَفصح وأَصحّ من الرَّفع فيه".[٢] فمعنى توجيه الطبري "يقولُ" بالرفع على أنّه فعلٌ بمعنى الماضي في زمن الإخبار

---

[١] ابن الجزري، تحبير التيسير في القراءات العشر، ص٣٠٤، ومعجم القراءات القرآنية،١ /١٦٥، وابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص١٨١، والفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٣٠٥/٢، والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات، ٢٩٠/١.

[٢] جامع البيان، ٣٤٢/٢، وانظر: الفراء، معاني القرآن، ١٣٢/١-١٣٣، والقيسي، مشكل إعراب القرآن، ٩٢/١-٣.

الحاضر فلم تعمل فيه "حتى". و"يقولَ" بالنصب على أنه بمعنى الاستقبال فيكون منصوباً بعد "حتى".

قال أبو علي الفارسي:[١] "وما ينتصب بعد حتى من الأفعال المضارعة على ضربين: أن يكون بمعنى إلى، وهو الذي تُحملُ عليه الآية. والآخر: أن يكون بمعنى كي، وذلك قولُك: أسلمت حتى أدخلَ الجنةَ.. وأما قراءة من قرأ: حتى يقولُ الرسولُ" بالرفع فالفعل الواقع بعد حتى إذا كان مضارعاً لا يكونُ إلا فعل حال". ووجه ابن الأنباري[٢] والسيوطي[٣] توجيه الطبري في قراءة رفع الفعل على حكاية الحال الماضية، وقالا إنه من إيقاع المستقبل موقع الماضي. ووافقهم ابن هشام الأنصاري[٤] فيقول: "يرفع الفعل "يقولَ" بعد حتى "لأنه مؤول بالحال؛ أي حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه أنهم يقولون ذلك". وقال في "مغني اللبيب" محدداً حدود هذه المسألة: "ولا ينتصب الفعل بعد "حتى" إلا إذا كان مستقبلاً، ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمن المتكلم فالنصب واجب، وإن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فالوجهان: نحو "وزلزلوا حتى يقولَ الرسول" فإذا قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال لا بالنظر إلى زمن قصّ ذلك علينا، وكذلك لا يرتفع الفعل بعد "حتى" إلا إذا كان حالاً، ثم إنْ كانت حاليّته بالنسبة إلى زمن المتكلم فالرفع واجب، وإن كانت حاليته ليست حقيقة – بل كانت محكية– رُفع، وجاز نصبه إذا لم تقدّر بالحكاية نحو"وزلزلوا حتى يقولُ الرسولُ" قراءة نافع بالرفع بتقدير حتى حالهم حينئذ أن الرسول والذين معه آمنوا معه يقولون كذا وكذا".[٥]

---

[١] الحجة للقراء السبعة، ٣٠٩/٢.
[٢] انظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ١٥٠/١. وانظر: الأندلسي، البحر المحيط، ١٤٠/٢، والمغني، ١٢٥/١.
[٣] انظر: قطف الأزهار، ٤٤٧/١.
[٤] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص٣٩٣.
[٥] ابن هشام الأنصاري، ١٢٦/١.

وأراني موافقة لقول الطبري في ترجيحه القراءة بنصب "حتى يقولَ"؛ ذلك أنّ توجيهه موافقاً لقواعد العربية ودلالة المعنى في الآية.

٢. "وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا" البقرة:٢٣٣

القراءة الأولى "**لَا تُضَارَّ وَالِدَة بِوَلَدِهَا**" بِفَتْحِ الرَّاء قرأ بها نافع، وعاصم، وحمزة، والكسائي.[١] بمعنى لا تَضَارَرْ على وجه النَّهي وموضعه الجزم.

القراءة الثانية "**لَا تُضَارُّ وَالِدَة بِوَلَدِهَا**" برفع الراء، قرأ بها ابن كثير، وأبو عمرو، وأبان عن عاصم.[٢] وهذه القراءةُ بتفسير الطبري لا تحتمل قراءته معنى النَّهي, بل تكون خبراً عطفاً بقوله "لَا تُضَارُّ" على قوله "لَا تُكَلَّف نَفْس إِلَّا وُسْعهَا".

فوجه قول من رفع أنّ قبله مرفوع وهو قوله: "لا تكلفُ" ووجه قراءة الجزم على الأمر، وفتحت الراء لموافقة ما قبلها.

والطبري رجح قرَاءة النَّصب, لأَنَّه نهي من اللَّه تعالى ذكره كُلّ وَاحِد مِنْ أَبَوَيّ الْمَوْلُود عَنْ مُضَارَّة صَاحِبه لَهُ حَرَام عَلَيهِمَا ذَلِكَ بِإِجماعِ الْمُسْلِمِين, فَلَو كَانَ ذَلِكَ خَبَرًا لَكَانَ حَرَامًا عَلَيْهِمَا ضِرَارهمَا بِهِ كَذَلِك وبمَا قُلْنَا فِي ذَلِكَ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ بِمَعْنَى النَّهي تَأَوَّلَهُ أَهْل التَّأْوِيل".[٣] وذكر الزجاج[٤] في قراءة الرفع في "تضارَّ" على معنى: لا تكلف نفس على الخبر الذي فيه معنى الأمر. وأما قراءة

---

[١] الحجة للقراء السبعة، ٣٣٣/٢.
[٢] السابق نفسه، ٣٣٣/٢.
[٣] جامع البيان، ٤٩٦/٢-٤٩٧، وانظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ٩٩/١.
[٤] معاني القرآن وإعرابه، ٢٦٨/١.

الفتح "تضارَّ" فموضعها الجزم على النهي، والأصل: لا تضارر، فأدغمت الراء الأولى في الثانية، وفتحت الثانية لالتقاء الساكنين.

وقال ابن الأنباري:[١] "فالرفع على أن يكون "لا" نفياً والمراد به النهي... والفتح على أن تكون "لا" نهياً و"تضار" مجزوم بها وحركت الراء لسكونها وسكون ما قبلها".

ووجهها العكبري بقوله: "لا تُضارُ" بالرفع على أنَّ لا نافية والفعل بعدها مرفوع. وبالنصب على أنَّ لا ناهية والفعل مجزوم بها. [٢]

ويذكر القرطبي[٣] توجيه الطبري في فتح الراء المشددة، وموضعه جزم على النهي، وقراءة الرفع عطفاً على "لا تكلفُ".

فقد اتفق كل من المفسرين والنحويين في توجيه القراءات توجيه الطبري مما يبيّن مدى تأثُرهم بتوجيهاته. كما ونلحظ مدى تأثر الطبري بالمعنى في توجيه القراءات وترجيح قراءة على أخرى بناءً على المعنى.

---

[١] البيان في غريب إعراب القرآن، ١٥٩/١.
[٢] انظر: التبيان في إعراب القرآن، ص٩٧-٩٨.
[٣] انظر: تفسير القرطبي، ٩٧٥/٢.

٣. "مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ" البقرة: ٢٤٥

القراءة الأولى "**فَيُضَاعِفُهُ**" بالألف ورفعه; بمعنى: الَّذي يُقْرِض اللَّه قَرضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفهُ لَهُ،[١] قرأ بها نافع، والكسائي، وحمزة، وأبو عمرو، وابن كثير. وقَرَأَهُ آخَرُونَ بِذَلِكَ الْمَعْنَى "فَيَضَّعَفَهُ", غير أَنَّهم قَرَءُوا بِتَشديد العَين وإِسقَاط الألف منهم ابن كثير، ومجاهد، وأبو جعفر، وابن عامر.[٢]

القراءة الثانية "**فَيُضاعِفَهُ لهُ**" "بإثبات الأَلف في يُضَاعِف ونَصبه بمعنَى الاستفهام. قرأ بها "عاصم وابن عامر ويعقوب"،[٣] بمعنى: "مَنْ المُقرض اللَّه قَرْضاً حسناً فَيُضَاعِفهُ له؟ فجعلوا قَوله: "فَيُضَاعِفهُ" جواباً للاستفهام, وجعلوا: "مَن ذا الَّذي يُقْرِض اللَّه قَرضاً حسناً" اسماً; لأَنَّ الَّذي وصلته بمنزلة عمرو وزيد. فكأَنَّهم وجَّهوا تَأويل الكلام إلى قول القائل: مَن أَخوك فَنُكرِمهُ؟ لأَنَّ الأَفصح في جواب الاستفهام بالفاء, إذَا لم يكن قَبْله ما يعطف بِه عليه من فعل مستقبل, نصبه".[٤] ورجح الطبري قراءة مَن قرأَ: "فَيُضَاعِفُهُ لَهُ" بإثبات الألف, ورفع يضاعفُ, "لأَنَّ في قوله: "من ذَا الَّذِي يُقْرِض اللَّه قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفهُ" معنى الجزاء, والجزاء إذا دخل في جوابه الفاء لم يكن جوابه بالفاء إلا رفعاً; فلذلك كان الرَفع في "يُضَاعِفهُ" أولى بالصواب عندنا من النصب. وإِنّما اخترنا الأَلف في "يُضَاعف" من حذفها وتشديد العين, لأَنَ ذلك أَفصح اللغتين وأكثرهما على ألسنَة العرب".

---

[١] جامع البيان، ٥٩٣/٢.
[٢] ابن الجزري، تحبير التيسير في القراءات العشر، ص٣٠٧، والنشر في القراءات العشر، ٢٢٠/٢، والبنا، اتحاف فضلاء البشر، ص١٥٩، ومعجم القراءات القرآنية، ١ /١٦٥.
[٣] ابن الجزري، تحبير التيسير في القراءات العشر، ص٣٠٦، والنشر في القراءات العشر، ٢٢٠/٢، والبنا، اتحاف فضلاء البشر، ص١٥٩، وتفسير القرطبي، ١٠٥٠/٢.
[٤] جامع البيان، ٥٩٤/٢.

"فيضاعفَه" بالنصب بأن المضمرة بعد الفاء لوقوعها بعد الاستفهام. وبالرفع عطفاً على "يقرضُ". ووجه ابن الأنباري[١] قراءة الرفع من وجهين: "أحدهما: أن يكون معطوفاً على صلة "الذي" وهو، يقرض، فيكون داخلاً في صلة "الذي". والثاني: أن يكون منقطعاً عمّا قبله." أما توجيهه لقراءة النصب فقال: "وأما النصب فعلى العطف بالفاء حملاً على المعنى دون اللفظ، كأنه قال: من ذا الذي يكون منه قرض فتضعيف من الله تعالى، فقدر "أنْ" بعد الفاء ونصب بها الفعل وصيرها مع الفعل في تقدير مصدر ليعطف مصدراً على مصدر".

وقال القرطبي[٢] من رفعه نسقه على "يقرضُ" أو على تقدير هو يضاعفُ، ومن نصب فجواب للاستفهام بالفاء، أو بإضمار "أن".

وعليه؛ فالذي أميل إليه هو ما اختاره الطبري "فَيُضَاعِفُهُ لَهُ" بإثبات الألف, ورفع يضاعفُ, فقد وجه الطبري القراءة بما يخدم المعنى المراد من الآية. فحرص الطبري على العناية بهذا الجانب بيّن في ترجيحاته.

٤. "أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى" البقرة:٢٨٢

القراءة الأولى "**أن تَضِلَّ إحداهما فَتُذَكرَ إحداهما الأُخرَى**" بفتح همزة "أنْ" ونصب "تضلَ" وفتح الذال في "تذكر".

القراءة الثانية "**أن تَضِلَّ إحداهما فَتُذْكرَ إحداهما الأُخرَى**" بفتح همزة "أنْ" ونصب "تضلَ" وتسكين الذال في "تذْكرَ" وتخفيف كافها، قرأ بها[٣] "ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، وابن محيصن، واليزيدي، والحسن".

---

[١] البيان في غريب إعراب القرآن، ١٦٤/١.
[٢] انظر: تفسير القرطبي، ١٠٥٠/٢.
[٣] معجم القراءات القرآنية، ٢٢٤/١، وابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص١٩٣، والفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٤٢٦/٢.

القراءة الثالثة: "**إن تَضِلَّ إحداهما فَتُذْكرُ إحداهما الأُخرَى**" بكسر "إنْ" ونصب "تضلَ" ورفع الراء في "تذكرُ"، قرأ بها حمزة وحميد بن عبد الرحمن، ومجاهد، والأعمش. [١]

يقول الطبري[٢] في معرض توجيهه لقراءة النصب، إنها بمعنى "كي"، بمعنى: فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان كي تذكرَ إحداهما الأخرى إن ضلت، ووضعها في باب المقدم الذي معناه التأخير. فالجزاء عندما تقدم اتصل بما قبله. أما توجيهه للقراءة الثانية فهي بما يتصل باختلاف المعنى بأن إحدى المرأتين تصير شهادتها مع صاحبتها ذكراً؛ أي بمنزلة شهادة واحد من الذكور. وفيما يختص بالقراءة الثالثة وجهها الطبري توجيهاً نحوياً دلالياً أنها بمعنى "ابتداء الخبر عما تفعله المرأتان، إن نسيت إحداهما شهادتها تذكرها الأخرى من تثبيت الذاكرة الناسية وتذكرها ذلك، وانقطاع ذلك عما قبله".[٣]

ورجح الطبري[٤] من قرأ بفتح الألف من "أن" ونصب "تضلَّ" وفتح الذال في "تذكرَ" وتشديد الكاف، وكان ترجيحه لهذه القراءة كما ذكر في تفسيره بسبب المعنى فإن لم يكن رجلين فرجل وامرأتان كي إن ضلت إحداهما ذكرتها الأخرى، وعلل نصب "فَتُذْكرَ" بالعطف على "تضلَّ"، وفتحت "أنْ" بحلولها محل كي، وأضاف أيضاً أنّ سبب ترجيحه لهذه القراءة هو إجماع الحجة من القراء القدامى والمتأخرين عليها، أما سبب اختياره التشديد في الكاف هو بمعنى تأدية الذكر من إحداهما على الأخرى، فقوتها بالذكر.

---

[١] جامع البيان، ١٢٥/٣، ومعجم القراءات القرآنية، ٢٢٤/١، وابن مجاهد،السبعة في القراءات، ص١٩٣.
[٢] انظر: جامع البيان، ١٢٤/٣-١٢٥.
[٣] انظر: السابق نفسه، ١٢٥/٣.
[٤] انظر: نفسه، ١٢٥/٣.

إذاً "فتذكرُ" بالرفع على الاستئناف لوقوعه بعد فاء الشرط. وبالنصب عطفاً على "تضلَّ". وعند الفارسي[١] قال: "فتذكِّرَ: معطوف على الفعل المنصوب بأنْ... وأما وجه قراءة حمزة: "إنْ تضلَّ إحداهما" بكسر الألف، فإنَّه جعل إن للجزاء، والفاء في قوله: "فتذكرُ": جواب الجزاء... واللام التي هي لام في قوله: "إنْ تضلَّ" فيمن جعل إن جزاء في موضع جزم، وإنما حُركت بالفتح لالتقاء الساكنين...وأما قوله تعالى: "فتذكِّرُ إحداهما الأخرى"... أن يكون بعد الفاء في "فتُذَكِّرُ إحداهما" مبتدأ محذوف ولو أظهرته لكان فيما تُذَكِّر إحداهما الأخرى، فلذكر العائد إلى المبتدأ المحذوف الضمير في قوله" "إحداهما".

ووجه القرطبي[٢] القراءة توجيه الطبري فقال: "كسر حمزة "إن" بكسر الهمزة على معنى الجزاء، والفاء في قوله "فَتُذَكّرُ" جوابه، وموضع الشرط وجوابه رفع على الصفة للمرأتين والرجل، وارتفع "تُذَكِّرُ" على الاستئناف... ومن فتح "أن" فهي مفعول له والعامل فيها محذوف. وانتصب "فتُذكِّرَ" على قراءة الجماعة عطفاً على الفعل المنصوب بأن".

قال السيوطي:[٣] "(أن تضلّ) قرأ حمزة بالكسر شرطاً جوابه "فتذكّرُ" مرفوعاً، أي فهي تُذَكِّر، وغيره بالفتح تعليلاً، و"تذكرَ" بالنصب عطفاً عليه، والتقدير: إرادة أن تضلَّ، فتذكرَ".

---

[١] الحجة للقراء السبعة، ٤٢٦/٢-٤٢٧.
[٢] تفسير القرطبي، ١٢٠٥/٢.
[٣] قطف الأزهار، ٥٤٣/١.

٥. "قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آَيَةً قَالَ آَيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ" آل عمران: ٤١

القراءة الأولى "**أَلَّا تُكلمَ**" بنصب تكلم.

القراءة الثانية "**أَلَّا تُكلمُ**" بالرفع. قرأ بها "ابن أبي عبلة".[١]

واختار الطبري[٢] قراءة النصب في قوله "**أَلَّا تُكلمَ الناسَ**" مستنداً إلى صحة المعنى فقال: "لأن معنى الكلام: قال: آيتك أن لا تكلم الناس فيما يستقبل ثلاثة أيام، فكانت أن هي التي تصحب الأسماء فتنصبها، ولو كان المعنى فيه: آيتك أنك لا تكلم الناس ثلاثة أيام: أي أنك على هذا الحال ثلاثة أيام، كان وجه الكلام الرفع، لأن "أن" كانت حينئذ بمعنى الثقيلة خففت، ولكن لم يكن ذلك جائزاً لما وصفت من أن ذلك بالمعنى الآخر". وقال مكي القيسي:[٣] "(أنْ لا) في موضع رفع خبر "آيتُك"، ويجوز رفع "تُكلمُ" على أن تضمر الكاف مع "أن"، أي آيتُك أنَّك لا تُكلم الناسَ، و"ثلاثةَ" ظرف".

٦. "**ولا يأمُركم أنْ تتَّخذُوا الملائكةَ والنّبيّن أرباباً أَيأمُرُكم بالكفرِ بعدَ إذ أنتمُ مُسلِمونَ**" آل عمران:٨٠

القراءة الأولى "**ولا يأمُرَكم**" بنصب الراء قرأ بها عامة قراء الحجاز والمدينة.[٤]

القراءة الثانية "**ولا يأمُرُكم**" برفع الراء قرأ بها ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وابن عامر، والأعشى، والبرجمي، والأعمش، ويعقوب.[٥]

---

[١] معجم القراءات القرآنية، ٢٩/٢.
[٢] جامع البيان، ٢٦٠/٣.
[٣] مشكل إعراب القرآن، ١٤٠/١.
[٤] جامع البيان، ٣٢٨/٣.
[٥] الفارسي، الحجة للقراء السبعة،٥٨/٣، وانظر: الأخفش، معاني القرآن،٢٠٨/١، وابن خالويه، الحجة، ص١١١، والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات، ٣٥٠/١-٣٥١، والعكبري، إعراب القراءات الشواذ، ٣٣٢/١، وابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٢١٣.

وجه الطبري[١] قرأ "**ولا يأمُرُكم**" على وجه الابتداء من الله بالخبر، وقرأ "**ولا يأمُرَكم**" عطفاً على قوله في الآية السابقة "ثمَّ يقولَ للناسِ". ورجح قراءة "ولا يأمُرَكم" بالنصب "على الاتصال بما قبله".

وخالفه الفارسي[٢] في ترجيح قراءة الرفع: "ومما يقوي الرفع أنه في حرف ابن مسعود زعموا: "ولن يأْمركم" فهذا يدل على الانقطاع عن الأول". فقد استشهد الفارسي بقراءة شاذة لترجيح قراءة الرفع. وذكر الزمخشري[٣] في الكشاف نفس رأي الفارسي، فقال: "والقراءة في الرفع على ابتداء الكلام أظهر، وتنصرها قراءة عبد الله "ولن يأْمرَكم".

ووجهها ابن الأنباري[٤] توجيه الطبري بقوله: "النصب بالعطف على "أن يؤتيَهُ" أو على "ثمَّ يقولَ" والضمير المرفوع في "يأمركم"، للبشر. والرفع على الاستئناف والاقتطاع مما قبله، وتكون "لا" بمعنى ليس. والضمير المرفوع في "يأمركم" لله تعالى".

٧. "**أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا**" النساء:٥٣

القراءة الأولى "**لَّا يُؤتُونَ**".

القراءة الثانية: "**لَّا يُؤتُوا**" قرأ بها عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس.[٥]

ووجه الطبري[٦] رفع قوله "لَّا يُؤتُونَ" ولم ينصب بـ "إذاً"، إذ أنها من حكمها أن تنصب الأفعال المستقبلية إذا ابتدئ الكلام بها، لأن معها فاء ومن

---

[١] انظر: جامع البيان، ٣٢٩/٣.
[٢] الحجة للقراء السبعة، ٥٨/٣.
[٣] الكشاف ٤٤٠/١.
[٤] البيان في غريب إعراب القرآن، ٢٠٨/١، وانظر: تفسير القرطبي، ١٣٦٥/٢، والسيوطي، قطف الأزهار، ٦٠٧/١.
[٥] معجم القراءات القرآنية، ١٣٩/٢، وابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٢٥٥، والداني، التيسير في القراءات السبع، ص١٠٢.
[٦] جامع البيان، ١٣٧/٤-١٣٨.

حكمها إذا دخل فيها بعض حروف العطف أن توجه إلى الابتداء بها مرة، وعن النقل عنها إلى غيرها أخرى، وهذا الموضع مما أريد بالفاء فيه، النقل عن "إذاً" إلى ما بعدها، وأن يكون معنى الكلام: أم لهم نصيب فلا يأتون الناس نقيراُ إذاً".

ومال الطبري إلى ترجيح قراءة "لَّا يُؤتُونَ" بالرفع. ووافقه النحاس فيرى أن نصب المضارع في هذا الموضع لا يجوز إلا في غير القرآن. وتبعه مكي القيسي[١] والقرطبي[٢] في أن "إذا" هنا ملغاة غير عامله لدخول فاء العطف عليها. وقال أبو حيان:[٣] وقد قرأ السبعة بالرفع فرأي بعضهم أن من نصب أعمل "إذن" رغم وجود الفاصل أو يكون النصب بـ "أن" المضمرة.

والذي أطمئن إليه هو ترجيح توجيه الطبري لموافقته قواعد العربية، فلإعمال "إذن" شروط منها أن يكون لها الصدارة، وأن تدل على الاستقبال، وألا تفصل عن الفعل ومتى انتفى شرط من هذه الشروط أهمل هذا العمل، كما هم الحال في هذه الآية. كما أنها القراءة التي جاء بها رسم القرآن.

٨. "**ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَعَلَّهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ**" الأنعام:٢٧

القراءة الأولى "**يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ... وَنَكُونَ**" قرأ بها ابن عامر، وحمزة، وعاصم وحفص. والقراءة الثانية "**يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ... وَنَكُونُ**" برفع الفعلين "نكذِّبُ" و"نكونُ"، قرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، والكسائي، وأبو بكر.[٤]

---

[١] مشكل إعراب القرآن، ١٩٤/١.
[٢] انظر: تفسير القرطبي، ١٨٢٠/٢.
[٣] انظر: البحر المحيط، ٦٣/٦.
[٤] ابن الجزري،النشر في القراءات العشر، ١٩٣/٢، والداني، التيسير في القراءات السبع، ص١٠٢، والبنا، اتحاف فضلاء البشر، ص٢٠٦، ومعجم القراءات القرآنية، ٢٦٢/٢.

ووجه الطبري[١] الاختلاف في معنى النصب والرفع؛ قال بعض البصريين نصب لأنه جواب تمني، والواو عطف، ورفع بالقطع من الأول كأنهم قالوا: ولا نكذب والله بآيات ربنا، ونكون والله من المؤمنين، وقالوا إنه لا تجوز قراءة النصب بالعطف لأنهم تمنوا الرد وأخبروا أنهم لا يكذِّبون ويكونوا من المؤمنين. وقال بعض الكوفيين يجوز نصب نكذب ونكون على الجواب بالواو، أو على الصرف.

ورجّح الطبري[٢] قراءة الرفع في كل من "نكذّبُ" و"نكونُ" وذلك بسبب دلالة المعنى في الرفع إلى: "يا ليتنا نرد ولسنا نكذّب بآيات ربنا إن رُددنا، ولكنا نكون من المؤمنين على وجه الخبر منهم عما يفعلون، إنْ هم رُدوا إلى الدنيا، لا على التمني منهم أن لا يكذِّبوا بآيات ربهم، ويكونوا من المؤمنين".

وفضّل سيبويه[٣] الرفع على وجهين: "أحدهما: أن يشرك الآخرُ الأولَ. والثاني: على قولك: دَعْني ولا أعودُ، أي: فإني ممَّن لا يعودُ، فإنما يَسْأل التّرْكَ، وقد أوجب على نفسه أنْ لا عودةَ له البتة، تُرِك أو لم يُترك، ولم يُرِدْ أن يَسْأل أن يجتمع له التركُ وألاّ يعود".

كما وافقه الزجاج[٤] فذكر أنّ أكثر القراء بالرفع في قوله: "ولا نكذبُ بآيات" بمعنى: يا ليتنا نرد، ونحن لا نكذبُ بآيات ربنا، كأنهم تمنوا الرد والتوفيق للتصديق. وأما "يكون" فالرفع والنصب جائزان فأما النصب فعلى: يا ليتنا نرد. وتكون "يا ليتنا نردَّ ولا نكذبَ" على الجواب بالواو في التمني، كما

---

[١] انظر: جامع البيان، ١٧٥/٥.
[٢] السابق نفسه:١٧٦/٥.
[٣] الكتاب، ٤٤/٣.
[٤] معاني القرآن وإعرابه، ١٩٣/٢.

تقول: ليتك تصير إلينا ونكرمك، بمعنى: ليت مصيرك يقع وإكرامنا، ويكون المعنى: ليت ردنا وقع وأن لا نكذبَ.

وقال ابن الأنباري:[١] "النصب فيهما على أنه جواب التمني بالواو، لأن التمني يتنزل منزلة الأمر والنهي والاستفهام في أن الجواب منصوب بتقدير "أن" وقدرت "أن" لتكون مع الفعل مصدراً، فتعطف بالواو مصدراً على مصدر، وتقديره، يا ليت لنا رداً وانتفاء من التكذيب وكوناً من المؤمنين. والرفع فيهما من وجهين: أحدهما: أن يكون معطوفاً على "نرد" جعل كله مما يتمناه الكفار يوم القيامة، فيكونوا قد تمنوا ثلاثة أشياء وهي: أن يردوا، وأن لا يكونوا قد كذبوا، وأن يكونوا من المؤمنين. ويجوز أن يكون الرفع فيهما على القطع والاستئناف".

٩. "وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ" الأنعام:١٣٧

القراءة الأولى "**زَيَّنَ لِكَثِيرٍ...قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ**".

القراءة الثانية "**زُيِّنَ...قَتْلُ أَوْلادَهَمْ شُرَكَائِهُمْ**"، قرأ بها ابن عامر.[٢]

فسر الطبري القراءة الأولى بمعنى: "أن شركاء هؤلاء المشركين الذين زينوا لهم قتل أولادهم، فيرفعون الشركاء بفعلهم، وينصبون القتل لأنه مفعول به"،[٣] والمعنى على القراءة الثانية: "كذلك زُين لكثير من المشركين قتل شركائهم أولادهم، ففرقوا بين الخافض والمخفوض بما عمل فيه من الاسم".[٤] فزُيِّن فعل

---

[١] البيان في غريب إعراب القرآن، ٣١٨/١.

[٢] الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٤٠٩/٣، وابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٢٧٠، ومعاني الفراء، ٣٥٧/١، وابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص١٥٠، والداني، التيسير في القراءات السبع، ص٨١، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر،١٩٨/٢، والبنا، اتحاف فضلاء البشر، ٣٢/٢.

[٣] جامع البيان، ٤٣/٥.

[٤] المرجع نفسه، ٤٣/٥-٤٤.

مبني للمجهول، و"القتلُ" نائب فاعل، و"الأولادَ" مفعول بـه للمـصدر، وجـرَّ "شركائِهم" على أنه مضاف إليه من إضافة المصدر "قتل" إلى معموله.

وقد منع البصريون القراءة الثانية ولـم يجيـزوا الفـصل بـين الخـافض والمخفوض إلا في اضطرار الشعر، حيث جوزوا الفصل بالظرف.[١]

وكان الفراء[٢] أول من قدح قراءة ابن عامر، ومن ثـمَّ ابـن خالويـه،[٣] والفارسي[٤] لم يؤيد الفصل مطلقاً، لكنه اتخذ موقفاً معتدلاً، فقال معلقـاً علـى قراءة ابن عامر: "وأما قول ابن عامر "زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهِـمْ شُرَكَائِهُمْ" فقد ذكر أنَّ: "قتلُ شركائِهم أولادَهم، ففصل بين المضاف والمـضاف إليه، بالمفعول به، والمفعول به مفعول المصدر، وهذا قبيح قليل في الاستعمال، ولو عُدل عنها إلى غيرها كان أولى، ألا ترى أنه لم يُفْـصل بـين المـضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام وحال السعة، مع اتساعهم في الظرف حتـى أوقعوها مواقع لا يقع فيها غيرها".

وقال النحاس:[٥] "فأما ما حكاه أبو عبيد عن ابن عامر وأهل الشام فلا يجوز في كلام ولا شعر، وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليـه في الشعر بالظرف؛ لأنه لا يفصل، فأما الأسماء غير الظرف فلحن". وتابعه ابن جني (ت٣٩٢هـ).[٦]

---

[١] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة ستون، ٤٧٢/٢.
[٢] انظر: معاني القرآن، ٣٥٨/١.
[٣] انظر: الحجة في القراءات السبع، ص١٢٥.
[٤] انظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٤٠٩/٣-٤١٤.
[٥] إعراب النحاس، ٥٨٢/١.
[٦] ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار،(د.ت)، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٩٠/٢.

وقال ابن الأنباري:[١] القراءة بنصب "أولادَهم" وجر "شركائهم" ضعيفة في القياس بالإجماع ولم يرجحها في كلام العرب أيضاً، وتابعه الزمخشري،[٢] وأما الطبري فقال: "وذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح".[٣]

ورجح الطبري قراءة "زَيَّنَ لِكَثِيرٍ...قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ" "بفتح الزاي من زيَّن، ونصب القتل بوقوع زين عليه وخفض أولادهم بإضافة القتل إليهم، ورفع شركاء بفعلهم، لأنهم هم الذين زينوا للمشركين قتل أولادهم".[٤] فالمعنى هو الراجح في اختياره للقراءة. وتابعه ابن الأنباري[٥] في توجيه القراءة.

وقال العكبري[٦] في عدم جواز الفصل بين المتضايفين في هذه القراءة: "وهو بعيد إنما يجيء في ضرورة الشعر".

لكنَّ أبو حيان[٧] خالف الطبري ومن سبق ذكرهم وجوَّز قراءة ابن عامر، وأجاز الفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول حيث قال: "وقرأ ابن عامر ذلك إلا أنه نصب "أولادهم" وجر "شركائهم"، فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول وهي مسألة مختلف في جوازها، فجمهور البصريين: متقدمهم ومتأخرهم لا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر، وبعض النحويين أجازها، وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب، ولوجودها أيضاً في لسان العرب في عدة أبيات".

---

[١] انظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ٣٤٢/١.
[٢] انظر: الكشاف، ٤٢/٢.
[٣] جامع البيان، ٤٤/٥.
[٤] السابق نفسه، ٤٤/٥.
[٥] انظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ٣٤٢/١.
[٦] التبيان في إعراب القرآن، ص٥٤١.
[٧] البحر المحيط، ٢٢٩/٤-٢٣٠.

وجوّز ابن هشام الأنصاري[١] الفصل بين المتضايفين إذا كان المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله، والفاصل مفعوله.

١٠. "**آَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَعَلَّهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ**" الأنعام:١٥٤

القراءة الأولى "**الَّذِي أَحْسَنَ**".

القراءة الثانية "**الَّذِي أَحْسَنُ**"، قرأ بها ابن عامر، والحسن، والأعمش، ويحيى بن يعمر، وابن أبي إسحاق.[٢]

القراءة الثالثة " **الَّذِين أَحْسَنُوا**"، قرأ بها "عبد الله بن مسعود".[٣]

ووجه الطبري[٤] القراءة الأولى إلى أن "أحسنَ" نصبت؛ لأنها فعل ماض، و"الذي" بمعنى "ما". والقراءة بالرفع على الذي هو أحسنُ، أما القراءة الثالثة فـ"أحسنَ" فعلاً ماضياً، نصبه لذلك. وقال الطبري يجوز أن يكون "أحسنَ" في موضع خفض، لكنها نصبت لأنها لم تجر، لأنها على وزن أفعل، وعلل سبب الخفض رداً على "الذي" إذ لم يظهر له ما يرفعه.

ورجح الطبري قراءة النصب وذلك لدلالة المعنى: "ثم آتينا موسى الكتاب تماماً لنعمنا عنده على الذي أحسن موسى في قيامه بأمرنا ونهينا".[٥]

---

[١] انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص٢٥٦.
[٢] البنا، اتحاف فضلاء البشر، ص٢٢٠، والأندلسي، البحر المحيط، ٤/ ٢٥٥، ومعجم القراءات القرآنية، ٣٣٥/٢.
[٣] معجم القراءات القرآنية، ٣٣٥/٢.
[٤] انظر: جامع البيان، ٩٠/٥-٩١.
[٥] السابق نفسه، ٩١/٥.

ويقول مكي:[١] "من رفع "أحسنُ" أضمر "هو" ابتداء، و"أحسنُ" خبره، والجملة صلة "الذي". ومن فتحه جعله فعلاً ماضياً، صلة "الذي" وفيه ضمير يعود على "الذي" تقديره: تماماً على المحسن".

في حين قال ابن الأنباري:[٢] "فمن قرأ: "أحسنَ" بالفتح جعل أحسن فعلاً ماضياً وهو صلة "الذي"، وفيه ضمير مقدر يعود على "الذي"، وتقديره، تماماً على المحسن هو. وقيل: العائد إلى الذي والفاعل مقدر، والتقدير، تماماً على الذي أحسنه الله إلى موسى من الرسالة. ومن قرأ: "أحسنُ" بالرفع كان "أحسنُ" مرفوعاً لأنه خبر مبتدأ محذوف وتقديره، على الذي هو أحسنُ. والجملة من المبتدأ والخبر صلة "الذي"، وحذف المبتدأ من الجملة إذا وقعت صلة الذي قليل". وهذا هو عينه توجيه الطبري.

والذي أميل إليه هو ترجيح اختيار الطبري لقراءة النصب؛ بسبب ما ذهب إليه من دلالة المعنى. وما قاله ابن هشام الأنصاري[٣] عن قراءة الرفع في فصل جواز حذف العائد الموصول: "ولا يكثر الحذف في صلة غير "أي" إلا إن طالت الصلة، وشذت قراءة بعضهم "تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ".

١١. "**إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**" النحل:٤٠

القراءة الأولى "**فَيَكُونُ**".

القراءة الثانية "**فَيَكُونَ**"، قرأ بها "ابن عامر، والكسائي، وابن محيصن، وابن عباس".[٤]

---

[١] مشكل إعراب القرآن، ٢٩٩/١.
[٢] البيان في غريب إعراب القرآن، ٣٥٠/١.
[٣] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص٥٨.
[٤] ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٣٧٣، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢٢٨/٢، ومعجم القراءات القرآنية، ٢٨٠/٣.

ووجه الطبري[١] القراءة برفع "فَيَكُونُ" أنه رفع على الابتداء، والقراءة بـ "فَيَكُونَ" نصباً عطفاً على قوله تعالى "أَنْ نَقُولَ لَهُ"، ويكون المعنى على هذه القراءة كما قال الطبري: "ما قولنا لشيء إذا أردناه إلا أن نقول له: كن، فيكون".

ويتضح من قوله أنه رجح قراءة الرفع كما رجحها الفراء[٢] في قوله: "قرأ الكسائي وابن عامر من السبعة "يكونَ" بالنصب؛ لأنها مردودة؛ أي معطوفة على فعل قد نصب بـ "أن" وهو "نقولَ" وأكثر القراء على الرفع، والرفع صواب، وذلك أن تجعل الكلام مكتفياً عند قوله تعالى: "إذا أردناه أن نقول له كن" فقد تم الكلام، ثم قال "فسيكون ما أراد الله"، وإنه لأحب الوجهين إلي". وتابعهما الزجاج[٣] في ترجيح قراءة الرفع.

وخلاصة القاعدة أنّ الفعل المضارع لا ينصب بعد الفاء إلا إذا كان جواباً، والمضارع في هذه الآية ليس جواباً لأمر فلم يرد الله عزل وجل أن يقول للشيء "كن فيكون" بحيث يكون الفعلان مقولي الفعل وإنما أراد أن يقول للشيء "كن" فحسب. ثم أخبر عنه بأن يكون بعد ذلك وعلى هذا يصير المضارع كلاماً مستأنفاً فيرفع ولا يجوز فيه النصب.

فيقول سيبويه:[٤] "وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في انتصب فيغير الواجب وذلك لأنك تجعل أن العاملة".

---

[١] انظر: جامع البيان، ١٠٦/٨.
[٢] معاني القرآن، ٧٤/١-٧٥.
[٣] انظر: معاني القرآن وإعرابه، ١٦٢/٣.
[٤] الكتاب، ٣/ ٣٩.

أما أبو حيان[١] فإنه يخالف الطبري فلا يرى في هذه القراءة بأساً لأنها وردت عن السبعة فيقول: "فالقول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجر قائله إلى الكفر إذ هو طعن على علم نقله بالتواتر من كتاب الله".

لكن الذي تذهب إليه نفسي هو ترجيح قراءة الرفع على الابتداء؛ لموافقتها قواعد العربية والمعنى المقصود من القراءة، وبسبب اتفاق أهل العلم والدراية على قراءة بالرفع.

١٢. "يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ" النور:٣٥

القراءة الأولى "**يُوقَدُ**" بمعنى: "يُوقِدُ المصباح مُوْقِدُه من شجرة".

القراءة الثانية "**تَوَقَّدَ**" بمعنى: "تَوَقَّدَ المصباحُ من شجرة مباركة". قرأ بها "ابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، واليزيدي، والحسن، وأبو عبد الرحمن السلمي، ومجاهد، وأبو حاتم، وأبو عبيد".[٢]

القراءة الثالثة "**تَوَقَّدُ**" بمعنى: "تتوقد الزجاجة من شجرة، ثم أسقطت إحدى التاءين، اكتفاء بالباقية من الذاهبة". قرأ بها "عاصم، وأبو عمرو، ونصر بن عاصم، وأبو عبد الرحمن السلمي، وقتادة، وابن محيصن، وسلام، ومجاهد، وابن أبي إسحاق، والمفضل، والحسن، وهارون".[٣]

وجه الطبري[٤] القراءة بالرفع على ما لم يسمَّ فاعله. وذكر أن القراءات السابقة متقاربات المعنى، فبأيها قرأ القارئ فهو مصيب. لكن الطبري أعجب

---

[١] البحر المحيط،٦٧/٥.

[٢] الأندلسي، البحر المحيط، ٤٥٦/٦، وابن الجزري، تحبير التيسير في القراءات العشر، ص١٦٢، والنشر في القراءات العشر، ٢/ ٢٤٩، والبنا، اتحاف فضلاء البشر،ص٣٢٥، وابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٤٥٦، ومعجم القراءات القرآنية، ٢٥٥/٤.

[٣] الأندلسي، البحر المحيط، ٤٥٦/٦، وابن الجزري، تحبير التيسير في القراءات العشر، ص١٦٢، والنشر في القراءات العشر، ٢/ ٢٤٩، والبنا، اتحاف فضلاء البشر، ص٣٢٥، وابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٤٥٦، ومعجم القراءات القرآنية، ٢٥٥/٤.

[٤] جامع البيان، ١٤١/١٠.

أكثر بقراءة "**تَوَقَّدَ**" وذلك بسبب المعنى حيث قال: "وصف المصباح بالتوقد لأن التوقد والاتقاد لا شكّ أنهما من صفته، دون الزجاجة، فمعنى الكلام إذن: كمشكاة فيها مصباح، المصباح من دهن شجرة مباركة، زيتونة، لا شرقية ولا غربية".

وكان تحديد المقصود بالإيقاد هو مجال توجيه القراءة عند الزجاج؛[١] إذ ذكر أنّ من قرأ بالياء فالمعنى هو المصباح، ومن قرأ بالتاء عني به الزجاجة.

١٣. "وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ" الشورى:٥١

القراءة الأولى "**يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ** ".

القراءة الثانية "**يُرْسِلُ رَسُولًا فَيُوحِي**"، قرأ بها نافع، وابن عامر، والزهري، وشيبة، وابن ذكوان،[٢] وهشام[٣].[٤]

قال الطبري: "فَيُوحيَ" بنصب الياء عطفاً على "يُرْسِلَ"، ونصبوا "يُرْسِلَ" عطفاً بها على موضع الوحي، ومعناه؛ لأن معناه وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا أن يوحى إليه أو يرسل إليه رسولاً فيوحي بإذنه ما يشاء. وقرأ ذلك نافع المدني "فيُوحِي" بإرسال الياء بمعنى الرفع عطفاً به على "يُرْسِلُ"، وبرفع "يُرْسِلُ" على الابتداء".[٥] والطبري هنا يوافق سيبويه[٦] في توجيه القراءة بما ورد في "الكتاب": وسأل سيبويه الخليل عن قوله تعالى "يرسلَ رسولاً" فأجابه: إنَّ "يرسلَ"

---

[١] انظر: معاني القرآن وإعرابه، ٣٥/٤.

[٢] هو: عبد الله بن أحمد بن بشر، ويقال: بشر بن ذكوان بن عمرو، أبو عمرو القرشي الفهري الدمشقي الإمام الأستاذ الشهير الراوي الثقة، شيخ الإقراء في الشام، وإمام جامع دمشق. توفي- رحمه الله- سنة اثنتين وأربعين ومائتين. انظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ٤٠٤/١، والنشر في القراءات العشر، ١٤٤/١.

[٣] هو: أبو الوليد، هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة السلمي الدمشقي، إمام أهل دمشق، وخطيبهم، ومقرئهم، ومحدثهم، ومفتيهم، مشهور بالنقل والفصاحة والعلم، والرواية والدراية، رُزق كبر السن وصحة العقل والرأي، فارتحل الناس إليه في القرآن والحديث. توفي سنة خمس وأربعين ومائتين للهجرة. انظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ٢٨٨/١ وما بعدها.

[٤] ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٥٨٢، ومعجم القراءات القرآنية، ٩٣/٦.

[٥] جامع البيان، ٤٥/١٣.

[٦] انظر: الكتاب، ٤٩/٣.

منصوب بـــ "أنْ" المضمرة، لا عطفاً على "أن يكلِّمهُ" لأنّ المعنى يصبح فاسداً. وسبب الإضمار قبل "يرسلَ" أنه معطوف على "وحياً"، وهذا ما يقتضيه المعنى السليم؛ ولّما كان "يرسلَ" فعلاً و"وحياً" اسماً جرى إضمار "أنْ" قبـــل "يرســـلَ" ليسوغ عطف الفعل على الاسم.

ويقول ابن هشام الأنصاري[١] في فصل المواضـــع التـــي ينـــصب فيهـــا المضارع بأن المضمرة جوازاً، إذا جاء الفعل بعد العطـــف بـــــ أو، والـــواو، والفاء، وثم، وكان العطف على اسم ليس في تأويل الفعـــل، نحـــو: "أو يرســـلَ رسولاً" عطف على الاسم "وحياً" وهو ما ذكره الطبري في توجيهـــه للقـــراءة أيضاً.

[١] انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص٣٩٥-٣٩٦.

المبحث الثاني: ما قرئ بالرفع والجزم.

١. "إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ" البقرة:١١٩

القراءة الأولى "**ولا تُسْألُ عن أصحابِ الجحيمِ**" بضم التاء من "تُسألَ" ورفع اللام منها على الخبر". قرأ بها أبيّ، وابن مسعود.[١] "بمعنى: يا محمد إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً، فبلّغت ما أرسلت به، وإنما عليك البلاغ والإنذار، ولست مسؤولاً عمن كفر بما أتيته به من الحقّ وكان من أهل الجحيم".[٢]

القراءة الثانية "**ولا تَسألْ عن أصحابِ الجحيمِ**" جزماً بمعنى النهي مفتوح التاء من "تَسألْ"، مجزوم اللام. قرأ بها "نافع، ويعقوب، وابن عباس، وأبو جعفر محمد بن علي الباقر.[٣] "والمعنى على هذه القراءة: إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً، لتبلغ ما أرسلت به، لا لتسألْ عن أصحاب الجحيم، فلا تسألْ عن حالهم".[٤]

وذكر الطبري أن هناك قراءة ثالثة قرأ بها أبيّ وهي "**وما تُسْألُ**" وقراءة رابعة قرأ بها ابن مسعود وهي "**ولن تُسْألَ**" وكلتا القراءتين بالرفع، والخبر فيه دون النهي.[٥]

وقد وجه نحويو البصرة قوله تعالى: "**ولا تُسْألُ عن أصحابِ الجحيمِ**" إلى الحال؛ على اعتبار أن دلالة المعنى: إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً، غير مسؤول عن أصحاب الجحيم.[٦]

---

[١] ابن زنجلة، حجة القراءات، ص١١١، ومعجم القراءات القرآنية، ١ /١٠٧.
[٢] جامع البيان، ١/ ٥١٥.
[٣] الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٢٠٩/٢، وابن زنجلة، حجة القراءات، ص١١١، ومعجم القراءات القرآنية، ١٠٧/١.
[٤] جامع البيان، ١/ ٥١٥.
[٥] السابق نفسه، ١/ ٥١٦.
[٦] انظر: نفسه، ٥١٧/١.

ورجح الطبري[١] القراءة الأولى بالرفع على الخبر، لأن دلالة المعني هي أن الله قص قصص أقوام من اليهود والنصارى، وذكر ضلالهم، وكفرهم بـــالله، وجراءتهم على أنبيائه، ثم قال لنبيه صلى الله عليه وسلم: إنا أرسلناك يا محمـــد بشيراً، فبلغ رسالتي، وليس عليك من أعمال من كفر بك بعـــد إبلاغـــك إيـــاه رسالتي.

ذكر الزجاج[٢] في قراءة الرفع "تسألُ" على أنها: استئناف، كأنه قيل: ولست تسألُ عن أصحاب الجحيم. أو: يكون الرفع على الحال، فيكون المعنى: أرسلناك غير سائل عن أصحاب الجحيم. وأما قراءة الجزم "تسألْ" فذكر أنها على الجزم بلا الناهية، وهنا له معنيان: أحدهما: أن الله أمره بترك المسألة عنهم، والآخر: أن في النهي تفخيماً مما أعدّ الله لهم من العقاب.

وأيّد الفارسي[٣] الطبري في ترجيح القراءة بالرفع وذكر أنَّ الحجـــة "لمـــن قرأ: "ولا تُسْأَلُ" بالرفع أن الرفع يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكـــون حـــالاً... والآخر: أن يكون منقطعاً من الأول مستأنفاً به".

واختار صاحب الكشف اختيار الطبري في قراءة الرفع وذكـــر مـــا يقـــوي اختياره حيث قال: "والرفع هو الاختيار... ويقوي الرفع أنّ قبله خبراً، وبعـــده خبر، فيجب أن يكون هذا خبراً ليطابق ما قبله وما بعده... ويقوي الرفع أيـــضاً أنه لو كان نهياً لكان بالفاء، كما تقول: أعطيتك مالاً فلا تسألني غيره".[٤] ووجه ابن الأنباري[٥] القراءة بقوله: "فمن قرأ "تسألُ" بالرفع كانت "لا" نافيةً، وكانـــت

---

[١] انظر: المرجع السابق نفسه، ٥١٧/١.
[٢] معاني القرآن وإعرابه، ١٧٦/١.
[٣] الحجة للقراء السبعة، ٢١٦/٢.
[٤] مكي القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ٢٦٢/١.
[٥] البيان في غريب إعراب القرآن، ١٢٠/١-١٢١.

الجملة بعدها خبريةً في موضع نصبٍ على الحال، والتقدير، أرسلناك بالحقِ بشيراً غيرَ مسئولٍ عن أصحاب الجحيم. ومن قرأ "تسألْ" بالجزم كانت "لا" ناهيةً وكان الفعل مجزوماً بها".

وما أراه قريباً من الصواب ترجيح قراءة الرفع للمعنى الذي ذكره الطبري، والتوجيه النحوي الذي ذكره الفارسي.

٢. "قالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ" البقرة: ٢٤٦

قال أبو جعفر:[١] وغير جائز في قول الله – تعالى ذكره "نقاتلْ في سبيل الله" إذا قرئ "بالنون" غير الجزم على معنى المجازاة وشرط الأمر. فإن ظن ظان أن الرفع فيه جائز وقد قرئ بالنون بمعنى: الذي نقاتلُ به في سبيل الله، فإن ذلك غير جائز؛ لأن العرب لا تضمر حرفين. ولكن لو كان قرئ ذلك "بالياء" لجاز رفعه؛ لأنه يكون لو قرئ كذلك صلة لـ "الملك" فيصير تأويل الكلام حينئذ: ابعث لنا الذي يقاتل في سبيل الله كما قال – تعالى ذكره " وابعث فيهم رسولاً منهم يتلو عليهم آياتك" سورة البقرة: ١٢٩، لأن قوله "يتلو" من صلة الرسول.

قال مكي:[٢] "نقاتلْ" جزم لأنه جواب الطلب، ولو رفع في الكلام لجاز على معنى: ونحن نقاتلُ. فأما ما روي عن الضحاك، وابن أبي عبلة، أنهما قرأا بالياء، فالأحسن فيه الرفع، لأنه نعت لـ "مَلِك"، وكذلك قرأ جزم على جواب الطلب لجاز، فالجزم مع النون أجود، والرفع يجوز. والرفع مع الياء أجود، والجزم يجوز".

---

[١] انظر: جامع البيان، ١٦٤/٢.
[٢] مشكل إعراب القرآن، ١٠٣/١-١٠٤، وانظر: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ١٦٥/١.

٣. "فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ" البقرة:٢٥٩

القراءة الأولى: بوصل الألف من "أعلمْ"، وجزم الميم على الأمر. قرأ بها حمزة والكسائي.

القراءة الثانية: بهمز ألف "أعلمُ" ورفع الميم. قرأ بها ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر.[١]

ووجه الطبري القراءة الأولى: قال "اعلمْ" على معنى الأمر الموجه من الله تعالى بأنه على كل شيء قدير. والقراءة الثانية: قال "أعلمُ" على وجه الخبر عن نفسه للمتكلم به أنه يعلم أن الله على كل شيء قدير.

ورجح الطبري القراءة الأولى "اعلَمْ" "بوصل الألف وجزم الميم على وجه الأمر من الله تعالى ذكره للذي قد أحياه بعد مماته بالأمر بأن يعلم أن الله الذي أراه بعينه ما أراه من عظيم قدرته وسلطانه من إحيائه إياه والحمار بعد موت مائة عام وبلائه، حتى عادا كهيئتهما يوم قبض أرواحهما، وحفظ عليه طعامه وشرابه مائة عام حتى رده عليه كهيئة يوم وضعه غير متغير على كل شيء قادر كذلك".[٢]

ثم بين الطبري[٣] سبب ترجيحه هذه القراءة؛ "لأن ما قبله من الكلام أمر من الله تعالى ذكره قولاً للذي أحياه الله بعد مماته وخطاباً له".

وقال الفارسي[٤] قول الطبري في توجيه كلتا القراءتين، وذهب إلى المعنى ذاته الذي ارتآه الطبري فقال: إن القراءة بـ "أعلمُ" على لفظ الخبر،

---

[١] انظر: جامع البيان، ٤٥/٣-٤٦، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١٧٤/٢، والفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٣٨٢/٢.
[٢] السابق نفسه، ٤٦/٣.
[٣] نفسه، ٤٦/٣.
[٤] انظر: والفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٣٨٢/٢-٣٨٥.

أي: أعلمُ هذا الضرب من العلم الذي لم أكن علمتُه من قبلُ. والقراءة بـــ "أعلمْ" على لفظ الأمر لنفسه لما تبيَّن له مما كان أشكل عليه.

٤. "إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ" البقرة: ٢٧١

القراءة الأولى "**وَتُكَفِّرُ عَنكُم**"، بالتاء ورفع الراء، قرأ بها "ابن هرمز، وابن عباس، والمهدوي"،[١] بمعنى وتكفر الصدقات عنكم من سيئاتكم.

القراءة الثانية "**وَيُكَفِّرُ عَنكُم**"، بالياء ورفع الراء، قرأ بها "ابن عامر، والأعمش، وحفص".[٢] بمعنى ويكفر الله عنكم بصدقاتكم على ما ذكر في الآية من سيئاتكم.

القراءة الثالثة "**وَنُكَفِّرْ عَنكُم**"، بالنون وجزم الراء، قرأ بها عامة قراء أهل المدينة والكوفة والبصرة، "منهم نافع، وحمزة، وعاصم، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف، والأعمش، والشنبوذي، وأبو بكر".[٣] والمعنى على هذه القراءة كما فسره الطبري: وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء، نكفرْ عنكم من سيئاتكم، بمعنى: مجازاة الله عز وجل مخفي الصدقة بتكفير بعض سيئاته بصدقته التي أخفاها.

ووجه الطبري[٤] قراءة الرفع "أن يكون خبراً مستأنفاً أنه يكفر من سيئات عباده المؤمنين على المجازاة لهم بذلك على صدقاتهم، لأن ما بعد الفاء في جواب الجزاء استئناف، فالمعطوف على الخبر المستأنف في حكم المعطوف عليه في أنه غير داخل في الجزاء". أما قراءة الجزم "أن يكون مجزوم على موضع الفاء في قوله "فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ" لأن الفاء هناك حلت محلّ جواب الجزاء".

---

[١] معجم القراءات القرآنية، ٢١٣/١.
[٢] السابق نفسه، ٢١٣/١، وابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص١٩١، وحجة الفارسي، ٤٠٠/٢، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١٧٨/٢.
[٣] معجم القراءات القرآنية، ٢١٢/١، وحجة الفارسي، ٣٩٩/٢-٤٠٠، وحجة ابن خالويه، ص١٠٢، والسبعة لابن مجاهد، ص١٩١، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١٧٨/٢.
[٤] جامع البيان، ٩٣/١.

ومال الطبري[١] إلى ترجيح قراءة "وَنُكَفِّرْ عَنكُم"، بالنون وجزم الراء، على معنى الخبر من الله على نفسه، أنه يجازي المخفي صدقته من التطوع ابتغاء وجهه من صدقته بتكفير سيئاته.

ثم علَّل الطبري سبب اختياره لهذه القراءة تعليلاً نحوياً: "وإذا قرأ كذلك فهو مجزوم على موضع الفاء في قوله:"فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ" لأن الفاء هناك حلت محلّ جواب الجزاء"، وتعليلاً دلالياً بيّن فيه أثر تغير الحركة الإعرابية في المعنى؛ وذلك أن الله تعالى جزم بمجازاة المتصدق على صدقته على وجه التأكيد، أما قراءة الرفع قد يحتمل أن يكون داخلاً فيما وعد الله أن يجازيه به.[٢]

قال الفارسي[٣] في توجيه قراءة الجزم: "وأما من جزم فقال: "ونُكَفِّرْ عنكم" فإنه حمل الكلام على موضع قوله: "فهُو خَيرٌ لَكُم"؛ لأن قوله: "فهُو خَيرٌ لَكُم" في موضع جزم"، وذلك لأنها جواب شرط لقوله عز وجل: "وإن تُخفوها وتُؤْتُوها الفُقراءَ". وبذلك يكون الفارسي قد وجه قراءة الجزم كما وجهها الطبري لكن من غير ترجيح بين أحدهما. كذلك مكي القيسي[٤] ذهب مذهب الطبري في توجيه كلتا القراءتين. وتابعه ابن الأنباري[٥] في تأييد توجيه الطبري نحوياً فقال: "وإن تخفوها وتُؤْتُوها الفقراء، عطف على قوله: إن تبدوا الصدقات، "فهو خير لكم" في موضع جزم لأنها جواب إنْ، ولهذا قرئ: ويكفّرْ عنكم، بالجزم على موضع "فهو خير". ومن قرأ: يُكفّرُ بالرفع فعلى الاستئناف وتقديره، ونحن نُكفّرُ".

---

[١] جامع البيان، ٩٤/١.
[٢] انظر: السابق نفسه، ٩٣/١.
[٣] الحجة للقراء السبعة،٤٠٠/٢.
[٤] انظر: مشكل إعراب القرآن، ١١٤/١.
[٥] البيان في غريب إعراب القرآن، ١٧٨/١.

كذلك أبو حيان[١] قال في قراءة الجزم: "ووجهه أنه بدل على الموضع من قوله: "فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ"، لأنه في موضع جزم وكأنَّ المعنى يكن الإخفاء خيراً من الإبدال أو على إضمار حرف العطف أي ويكفر". في حين أنّ ابن مالك[٢] في التسهيل ذكر أن المعطوف على جواب الشرط المقرون بالفاء، فالوجه رفعه.

٥. "يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آَلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا" مريم:٦

"القراءة الأولى "**يَرِثُنِي وَيَرِثُ**".

القراءة الثانية "**يَرِثْنِي وَيَرِثْ**"، قرأ بها "أبو عمرو، والكسائي، واليزيدي، والشنبوذي، ويحيى بن يعمر، ويحيى بن وثاب، والأعمش، والزهري، وطلحة، وقتادة، وابن محيصن، وابن عيسى الأصبهاني".[٣]

فوجه الطبري[٤] قراءة "يرثُني ويرثُ" برفع الحرفين كليهما، بمعنى فهب الذي يرثُني ويرثُ من آل يعقوب، على أن يرثني ويرث من آل يعقوب، من صلة الولي. وقرأ ذلك جماعة من قراء أهل الكوفة والبصرة "يرثْني ويرثْ" بجزم الحرفين على الجزاء والشرط، بمعنى: فهب لي من لدنك ولياً فإنه يرثني إذا وهبته لي". "قال أبو جعفر: وأولى القراءتين عندي في ذلك بالصواب قراءة من قرأه برفع الحرفين على الصلة للولي، لأن الولي نكرة، وأن زكريا إنما سأل ربه أن يهب له ولياً يكون بهذه الصفة".[٥] فالطبري يذكر أنه حذفت الصفة، وهي "وارثاً" التي تؤدي إلى تضييق المعنى.

---

[١] الأندلسي، البحر المحيط، ٣٢٥/٢.
[٢] انظر: شرح التسهيل،٤٧/٤.
[٣] ابن مجاهد، السبعة في القراءات ، ص٤٠٧، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢٣٨/٢، معجم القراءات القرآنية، ٣١/٤.
[٤] جامع البيان، ٤٨/٩ وما بعدها.
[٥] السابق نفسه، ٤٩/٩، وانظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص٣٩٤-٣٩٥.

وذكر الزجاج[١] في قراءة الجزم على جواب الأمر، والرفع على صفة الولي.

وذهب ابن خالويه أنّ الحجة لمن رفع أنه جعل قوله "يرثُني" صلة لولي (المقصود صفة له) لأنه نكرة، عاد الجواب عليها بالذكر، والحجة لمن جزم أنه جعله جواباً للأمر، لأن معنى الشرط موجود فيه، يريد (فإن تهب لي ولياً يرثني).[٢]

وقد ذكر الفارسي[٣] أنَّ "وجه الجزم: أنه أوقع الولي الذي هو عام موضع الخاص، فأراد بالوليّ ولياً وارثاً... "ولياً" لفظة عامة تقع على الوارث، وغير الوارث، فأوقعه على الوارث دون غيره، فعلى هذا يصح معنى الجزاء".

ورجح العكبري[٤] ترجيح الطبري في قراءة الرفع ويقول هي أقوى في القراءة، لأنه سأل "ولياً" هذه صفته. والجزم لا يحصل بهذا المعنى.

فأرى أنّ الطبري والفارسي اهتما بالمعنى واعتمدا عليه وحده في توجيه القراءات، وعلاقة المعنى في الموقع الإعرابي في التركيب. فقد يطلق اللفظ على العموم، والمراد به تخصيص المعنى وتضييقه، ومن ذلك حذف الصفة التي هي للتخصيص كما ورد في القراءات السابقة.

ويلاحظ أنه لا خلاف على إعراب جملة "يرثُني" صفة لـ "ولي" في قراءة الرفع، واتفاق الزجاج وابن خالويه والنحاس والعكبري مع الطبري في توجيه قراءة الجزم على جواب الأمر، وبيان أن معنى الشرط موجود فيه.

---

[١] معاني القرآن وإعرابه، ٢٦١/٣.
[٢] انظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص٢٠٩-٢١٠.
[٣] الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ١٩١/٥، وانظر: معاني الفراء، ١٦١/٢، والزمخشري، الكشاف، ٥٠٣/٢.
[٤] التبيان في إعراب القرآن، ص٦٠-٦١.

٦. "يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا" الفرقان:٦٩

القراءة الأولى "**يُضَاعَفْ ... وَيَخْلُدْ**".

القراءة الثانية "**يُضَاعَفُ... وَيَخْلُدُ**"، قرأ بها "ابن عامر، وعاصم، وشعبة".[١]

قال الطبري: "قوله: "يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ يَوْمَ القِيامَةِ" اختلفت القرّاء في قراءته, فقرأته عامة قرّاء الأمصار سوى عاصم "يُضَاعَفْ" جزماً "ويَخْلُدْ" جزماً. وقرأه عاصم: "يُضَاعَفُ" رفعاً "وَيَخْلُدُ" رفعاً كلاهما على الابتداء, وأن الكلام عنده قد تناهى عند: "يَلْقَ أثاماً" ثم ابتدأ قوله: "يُضَاعَفُ لهُ العَذَابُ".[٢]

ومال الطبري إلى "جزم الحرفين كليهما: "يضاعفْ", و"يخلدْ", وذلك أنه تفسير لـ "لأثام" لا فعل له, ولو كان فعلاً له كان الوجه فيه الرفع, كما قال الشاعر:

مَتى تأْتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ تَجِدْ خيرَ نارٍ عِنْدَها خَيْرُ مُوقِدِ

فرفع تعشو, لأنه فعل لقوله تأته, معناه: متى تأته عاشياً".[٣]

قال الفراء:[٤] "قرأت القراء بجزم "يضاعفْ"، ورفعه عاصم بن أبي النجود.[٥] والوجه الجزم. وذلك أنَّ كل مجزوم فسرته ولم يكن فعلاً لما قبله فالوجه فيه الجزم، وما كان فعلاً لما قبله رفعته. وأما المفسر للمجزوم فقوله: " ومن يفعلْ ذلك يلقَ أثاماً" ثمَّ فسّر الآثام، فقال: :يضاعفْ له العذابُ".

---

[١] ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٤٦٧، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢٥١/٢، ومعجم القراءات القرآنية، ٢٩٦/٤-٢٩٧.
[٢] جامع البيان، ٤٥/١١.
[٣] السابق نفسه، ٤٥/١١.
[٤] معاني القرآن، ٢٧٣/٢.
[٥] هو: من شيوخ الإقراء في الكوفة، توفي سنة ١٢٧هـ، انتهت إليه رياسة الإقراء في الكوفة بعد أبي عبد الرحمن السلمي، وكان يجمع بين الفصاحة والإتقان والتجويد. انظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ٣٤٧/١.

٧. "وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ" القصص:٣٤

القراءة الأولى "**يُصَدِّقُني**".

القراءة الثانية "**يُصَدِّقْني**"، قرأ بها الكسائي، وابن عامر، وأبو عمرو، وابن كثير، ونافع، وأبو جعفر، وخلف، ويعقوب.[١]

وقال الطبري:[٢] "واختلف القرّاء في قراءة "يُصَدِّقُني" فقرأته عامة قرّاء الحجاز والبصرة "رِدْأً يُصَدِّقُنِي" بجزم يصدقني. وقرأ عاصم وحمزة "يُصَدِّقُني" برفعه، فمن رفعه جعله صلة للردء، بمعنى: فأرسله معي ردءاً من صفته يصدّقني؛ ومن جزمه جعله جواباً لقوله فأرسله، فإنك إذا أرسلته صدّقني، على وجه الخبر".

ومال الطبري إلى ترجيح قراءة الرفع حيث قال: "والرفع في ذلك أحبّ إليّ، لأنه مسألة موسى ربه أن يرسل أخاه عوناً له بهذه الصفة".[٣]

وسبق الطبري إلى هذا التوجيه الزجاج[٤] فقال: إنّ الرفع على صفة قوله "ردءاً" والجزم على جواب المسألة، ومعنى الرفع: أرسله ردءاً مصدقاً لي.

فهنا يتبين أنَّ العلامة الإعرابية لها معناها الدلالي الخاص بها، مما دعا الطبري للميل إلى قراءة دون أخرى.

---

[١] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢٥٦/٢، ومعجم القراءات القرآنية، ٢٢/٥.
[٢] جامع البيان، ٧٥/١١.
[٣] السابق نفسه، ٧٥/١١.
[٤] معاني القرآن وإعرابه، ١٠٨/٤.

المبحث الثالث: ما قرئ بالنصب والجزم.

١. "وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ" البقرة: ١٨٨

القراءة الأولى "**وَتُدْلُوا**".

القراءة الثانية "**ولا تُدلوا**" قرأ بها أُبي.[١]

توجيه الطبري[٢] لقوله تعالى "وتُدلوا بها إلى الحكَّام"، فيه وجهين من الإعراب: الوجه الأول الجزم: أن يكون قوله "**وتُدلوا**" جزماً عطفاً على قوله "ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطلِ". ودلل على هذا التوجيه بقراءة أبيّ إذ كرر حرف النهي، ولا تدلوا بها إلى الحكام. والوجه الثاني النصب على الظرف،[٣] بمعنى: لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وأنتم تدلون بها إلى الحكام.

وللنحاة في إعراب قوله: "وتدلوا" رأيان، هما: الأول: هو معطوف مجزوم داخل في حكم النهي، فالمعنى هو النهي عن الأمرين، قال ابن الأنباري:[٤] "فكأنه قِيل: ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تدلوا بها إلى الحكام"، وقد أخذ بهذا المعنى جمع من العلماء،[٥] وقد جاءت قراءة أبيٍّ مقوية لهذا الرأي، فهي بتكرير حرف النهي، كما قال الطبري، وقال الفراء:[٦] "وفي قراءة أبيّ: ولا

---

[١] الأندلسي، البحر المحيط، ٥٥/٢، والحلبي، الدر المصون، ٣١١/٢، ومعجم القراءات القرآنية، ١٤٨/١.
[٢] انظر: جامع البيان، ١٨٤/٢.
[٣] نسب هذا الرأي إلى الكوفيين، انظر: الأندلسي، البحر المحيط،٦٣/٢. وتفسير القرطبي، ٣٤٠/٢.
[٤] البيان في غريب إعراب القرآن، ١٤٥/١.
[٥] انظر: الأخفش، معاني القرآن، ١٧٢/١، والأندلسي، البحر المحيط، ٦٣/٢، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ص١٥٦، والقيسي، مشكل إعراب القرآن، ١٢٣/١.
[٦] معاني القرآن، ١١٥/١، وانظر: الحلبي، الدر المصون، ٣٠١/٢.

تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تدلوا بها إلى الحكام"، وقال القرطبي:[١] "وهذه القراءة تُؤيد جزم تُدلوا في قراءة الجماعة".

والثاني: جواز النصب بإضمار "أنْ"، وهو ما يسمى النصب على الصرف عند الكوفيين، وقد حدَّ الفراء[٢] الصرف بقوله: "فإن قلت: وما الصرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا يستقيم إعادتها على ما عُطف عليها، فإن كان كذلك فهو الصرف".

وقد صرّح الفراء[٣] بنصب الفعل "وتدلوا" على الصرف، قال: "وإن شئت جعلته إذا ألقيت منه "لا" نصباً على الصرف؛ كما تقول: لا تسرقْ وتصدّقَ، معناه: لا تجمع بين هذين كذا وكذا"، وأجازه الأخفش،[٤] ومكي،[٥] والزمخشري،[٦] والأنباري،[٧] والعكبري.[٨]

فالمعنى الذي يشير إليه الرأي الأول كما صرح الطبري هو النهي عن أكل أموال الناس بالباطل، والنهي عن تقديم الأموال إلى الحكام، فالنهي مُنْصب على الفعلين بواسطة "لا" الناهية، وعلى نية تكرار العامل بعد واو العطف، وأيده أبو حيان[٩] حيث قال: "فنهوا عن أمرين: أحدهما أخذ المال الباطل، والثاني صرفه لأَخذِهِ بالباطل".

---

[١] تفسير القرطبي، ٣٤٠/٢.
[٢] معاني القرآن للفراء، ٣٤/١
[٣] السابق نفسه، ١١٥/١.
[٤] انظر: معاني القرآن للأخفش، ١٧٢/١.
[٥] انظر: مشكل إعراب القرآن، ١٢٣/١.
[٦] انظر: الكشاف، ٢٦٠/١.
[٧] انظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ١٤٥/١.
[٨] انظر: التبيان في إعراب القرآن، ص١٥٦.
[٩] البحر المحيط، ٦٣/٢.

وأما المعنى في الرأي الثاني فهو النهي عن الجمع بينهما، قال ابن الأنباري:[١] "فكأنه يقول: لا تجمعوا بين أن تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وأن تدلوا بها إلى الحكام".

وقد ردَّ أبو حيان قراءة النصب فقال: "قال النحويون إذا نصبت كان الكلام نهياً عن الجمع بينهما، وهذا المعنى لا يصح في الآية".

٢. "**أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ**" آل عمران:١٤٢

القراءة الأولى" **وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ**" بنصب الميم من يعلم.

القراءة الثانية" **وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ**" بكسر الميم من يعلم، قرأ بها "الحسن، ويحيى بن يعمر، وأبو حيوة، وعمرو بن عبيد".[٢]

ووجه الطبري:[٣] "نصب "يَعْلَمَ" على الصرف يعني على صرف آخر الكلام عن معنى أوله. ووجّه قراءة الكسر أنه كان يقرأ بكسر الميم من يعلم بسبب جزمها على العطف على قوله تعالى "وَلَمَّا يَعْلَمِ اللّهُ". ومال الطبري إلى ترجيح القراءة بالنصب.

وذكر الزجاج[٤] سبب قراءة "ويعلمَ" بالنصب؛ على أنّ النصب بالواو؛ أي بإضمار أن، وقراءة "ويعلمِ" بالكسر عطفاً على "ولما يعلم".

---

[١] البيان في غريب إعراب القرآن، ١٤٥/١.
[٢] معجم القراءات القرآنية، ٦٧/٢.
[٣] انظر: جامع البيان، ١٠٨/٣.
[٤] انظر: معاني القرآن وإعرابه، ٣٩٧/١.

ووجه مكي[١] نصب "ويعلمَ" بإضمار "أن". وقال ابن الأنباري[٢] في توجيه القراءة: "يعلمْ، مجزوم بلمّا وإنما كُسرت الميم لالتقاء الساكنين، ويعلم ههنا بمعنى يعرف، ولهذا تعدت إلى مفعول واحد وهو الذين. ويعلمَ، منصوب على الصرف بتقدير"أن" أي، لم يجتمع العلم بالمجاهدين والصابرين".

وقال السيوطي:[٢] "بالنصب على إضمار أن بعد واو مع وقرئ بالجزم عطفاً على "يعلم"، وبالرفع على الاستئناف، أي وهو يعلم".

وإعراب الجملة: (وَلَمَّا) الواو حالية لما حرف جازم (يَعْلَمِ) مضارع مجزوم بالسكون وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين (الله) لفظ الجلالة فاعله (الَّذِينَ) مفعوله وجملة (جاهَدُوا) صلة الموصول (مِنْكُمْ) متعلقان بالفعل قبلهما وجملة (وَلَمَّا يَعْلَمِ) في محل نصب حال (وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) الواو للمعية يعلم مضارع منصوب بأن المضمرة بعد واو المعية والفاعل هو والصابرين مفعول به منصوب بالياء وأن وما بعدها في تأويل مصدر معطوفة على مصدر مؤول من الفعل السابق التقدير: ولما يعلم الله المجاهدين والصابرين.

فالراجح هو قراءة نصب الفعل المضارع بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية المسبوقة بنفي. وذكر العلماء أن الواو هنا تسمى "واو الصرف" كقولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن" أي لا تجمع بينهما، وكذا المراد هنا أن دخول الجنة وترك المصابرة لا يجتمعان.[٤]

---

[١] مشكل إعراب القرآن، ١٦٠/١.
[٢] البيان، ٢٢٣/١.
[٢] قطف الأزهار، ٦٤٥/١.
[٤] انظر: النحاس، إعراب القرآن، ٤٠٩/١.

٣. "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ" المائدة: ٥٤

القراءة الأولى "**مَنْ يَرْتَدِدْ**" بإظهار التضعيف بدالين مجزومة الدال الآخرة، قرأ بها نافع وابن عامر. القراءة الثانية "**مَنْ يَرْتَدَّ**" بالإدغام بدال واحدة وتحريكها بالفتح، قرأ بها ابن كثير وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي.[١]

يقول الطبري[٢] في قراءة النصب، أدغمت الدال بدال واحدة، وحركت إلى الفتح بناءً على التثنية، "لأن المجزوم الذي يظهر تضعيفه في الواحد إذا ثني أدغم" ودلل على صحة توجيه من كلام العرب؛ حيث "يقال للواحد: اردد يا فلان إلى فلان حقه، فإذا أثنى قيل: ردّ إليه حقه، ولا يقال: اردد، وكذلك في الجمع ردّوا، ولا يقال اردّدوا، فتبني العرب أحياناً الواحد على الاثنين، وتظهر أحياناً في الواحد التضعيف لسكون لام الفعل".وقال الفارسي:[٣] "وحجة من أظهرها ولم يدغم: أن الحرف المدغم لا يكون إلا ساكناً، ولا يمكن الإدغام في الحرف الذي يدغم حتى يسكن... وحجة من أدغم أنه لما أسكن الحرف الأول من المثلين ليدغمه في الثاني وكان الثاني ساكناً وقد أسكن الأول للإدغام حَرَّك المدغم فيه لالتقاء الساكنين على اختلاف في التحريك وهذه لغة بني تميم".

ويقول ابن الأنباري:[٤] "من، شرطية. ويرتد، مجزوم بها، ويجوز في هذا النحو وجهان: أحدهما: الإدغام لتحريك المجزوم لالتقاء الساكنين، فأشبه المتحركين. والثاني: ترك الإدغام لأن الأول متحرك والثاني ساكن، ومن شرط

---

[١] الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٢٣٢/٣.
[٢] جامع البيان، ٢٨٦/٤.
[٣] الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٢٣٢/٣-٢٣٣.
[٤] البيان في غريب إعراب القرآن، ٢٩٧/١.

الإدغام أن يكون الأول ساكناً والثاني متحركاً وهاهنا بعكسه وهما لغتان معروفتان، وقد جاء بهما القرآن".

٤. "قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ" الأنبياء:٤

القراءة الأولى "**قَالَ رَبِّي**".

القراءة الثانية "**قُلْ رَبِّي**"، قرأ بها "ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وأبو عمرو، وعاصم، وخلف، وشعبة، وأبو جعفر".[١]

قال الطبري: "فقرأ ذلك عامة قرّاء أهل المدينة والبصرة وبعض الكوفيين: "قُلْ رَبْي" على وجه الأمر. وقرأه بعض قرّاء مكة وعامة قرّاء الكوفة: قالَ رَبّي على وجه الخبر.وكأن الذين قرؤوه على وجه الأمر أرادوا من تأويله: قل يا محمد للقائلين أتأْتُونَ السّحْرَ وأنْتُمْ تُبْصِرُونَ: ربي يعلم قول كلّ قائل في السماء والأرض, لا يخفى عليه منه شيء وهو السميع لذلك كله ولِما يقولون من الكذب, العليم بصدقي وحقيقة ما أدعوكم إليه وباطل ما تقولون وغير ذلك من الأشياء كلها. وكأن الذين قرؤوا ذلك قال على وجه الخبر أرادوا: قال محمد: ربي يعلم القول خبراً من الله عن جواب نبيه إياه والقول في ذلك أنهما قراءتان مشهورتان في قرَأة الأمصار, قد قرأ بكل واحدة منهما علماء من القرّاء, وجاءت بهما مصاحف المسلمين متفقة المعنى وذلك أن الله إذا أمر محمداً بقيل ذلك قاله, وإذا قاله فعن أمر الله قاله, فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب الصواب في قراءته".[٢]

---

[١] ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٤٢٨، ومعجم القراءات القرآنية، ١٢٩/٤.
[٢] جامع البيان: ٣/١٠.

وهذا مثال على تشابه المعنى في كلتا القراءتين مع اختلاف الحركة الإعرابية ومثله الكثير في باب الأفعال التي ذكر الطبري توجيهاً لها.

٥. "**فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ**" سبأ:١٩

القراءة الأولى "**رَبَّنَا بَاعِدْ**".

القراءة الثانية "**رَبَّنَا بَعِّدْ**"، قرأ بها "ابن كثير، أبو عمرو، وابن عامر، وهشام، وابن محيصن، واليزيدي، ومجاهد، ويحيى بن يعمر، وابن عباس، وعيسى بن عمر".[١]

القراءة الثالثة "**ربُّنا بَاعَدَ**"، قرأ بها "يعقوب، ومحمد بن الحنفية، وسلام، وابن عباس، وأبو صالح، وأبو رجاء، والحسن، وأبو حاتم، وزيد بن علي، وابن يعمر، وابن أبي ليلى، والكلبي، ومحمد بن علي الباقر، وأبو حيوة، وأبو العالية، ونصر بن عاصم، وسهل".[٢]

قال الطبري:[٣] "اختلف القراء في قراءة قوله " رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا" فقرأته عامة قراء المدينة والكوفة " رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا" على وجه الدعاء والمسألة بالألف. وقرأ ذلك بعض أهل مكة والبصرة " بَعِّدْ" بتشديد العين على الدعاء أيضاً. وذُكر عن المتقدمين أنه كان يقرؤه " رَبَّنَا بَاعَدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا" على وجه الخبر من الله أن الله فعل بهم ذلك ، وحكي عن آخر أنه قرأه "رَبَّنَا بَعِّد" على وجه الخبر أيضاً غير أنّ الربّ منادى".

---

[١] ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٥٢٩، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢٦٢/٢.
[٢] ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٥٢٩، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢٦٢/٢.
[٣] جامع البيان، ٨٥/١٢.

قال الطبري: "الصواب من القراءة في ذلك عندنا "رَبَّنا باعِدْ" و"بَعِّدْ" لأنهما القراءتان المعروفتان في قراءة الأمصار، وما عداهما فغير معروف فيهم، على أن التأويل من أهل التأويل أيضاً يحقق قراءة من قرأه على وجه الدعاء والمسألة، وذلك أيضاً مما يزيد القراءة الأخرى بُعداً من الصواب. فإذا كان هو الصواب من القراءة، فتأويل الكلام: فقالوا :يا ربنا باعد بين أسفارنا، فاجعل بيننا وبين الشأم فلوات ومفاوز، لنركب فيها الرواحل، ونتزود معنا فيها الأزواد".[١]

وقال الزركشي[٢] في معرض حديثه عن أسباب اختلاف الإعراب بناءً على اختلاف في القراءات القرآنية: "...الثاني: الاختلاف في إعراب الكلمة في حركات بما يغير معناها، ولا يزيلها عن صورتها قي الخط نحو: "رَبَّنَا بَاعِدْ بينَ أسفارنا" و"ربنا بَاعَدَ بين أسفارنا"... وهو كثير يقرأ به، لما صحت روايته ووافق العربية".

وتوجيه القراءات عند البنا الدمياطي[٣] في قراءة "ربُّنا باعَدَ" على أنها جملة اسمية، والخبر فيها الجملة الفعلية "باعَدَ"، وهذا الخبر صادر من القائلين على أنه شكوى لبعد أسفارهم؛ وذلك إفراطاً منهم في الترف، وعدم شكر الله تعالى على ما أنعم به عليهم. وقراءة "ربَّنا باعِدْ" على أنه فعل دعاء وطلب من الله تعالى أن يباعد بين أسفارهم. و"بَيْن" مفعول به وليست ظرفاً. فقد اتفق كل من الطبري والبنا قي توجيه القراءة حسب المعنى المراد من كل منها.في حين أنَّ الطبري مال إلى قراءة دون أخرى والزركشي رأى أن كلتا القراءتين قد استوتا في إصابة المعنى.

---

[١] السابق نفسه: ٨٥/١٢.
[٢] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ٣٣٤/١.
[٣] انظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ٤٥٩/١-٤٦٠.

المبحث الرابع: ما قرئ بالرفع والنصب والجزم.

١. "إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ" آل عمران:١٢٠

القراءة الأولى "**يَضُرُّكُمْ**" برفع الضاد والراء المشددة، قرأ بها ابن عامر، وأبو جعفر، عاصم، وحمزة، والكسائي.[١]

القراءة الثانية "**يَضِرْكُمْ**" مخففة بكسر الضاد وسكون الراء، قرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، وعاصم، ويعقوب، وخلف.[٢]

القراءة الثالثة "**يَضُرَّكُمْ**" برفع الضاد والراء المشددة المنصوبة، قرأ بها "عاصم، وأبو زيد، والمفضل، والمهدوي".[٣]

القراءة الرابعة "**يَضُرِّكُمْ**" برفع الضاد وكسر الراء المشددة، قرأ بها "عاصم، والضحاك، والمفضل".[٤]

وفي هذه القراءة يوجه الطبري القراءة الأولى "**يَضُرُّكُمْ**" بمعنى ضرّني فلان فهو يضرُّني ضراً. والرفع يأتيها من وجهين: "أحدهما إتباع الراء في حركتها، إذ كان الأصل فيها الجزم، ولم يكن جزمها لتشديدها أقرب حركات الحروف التي قبلها، وذلك حركة الضاد، وهي الضمة، فألحقت بها حركة الراء لقربها منها، كما قالوا: مدَّ يا هذا. والوجه الآخر من وجهي الرفع في ذلك: أن تكون مرفوعة على صحة، وتكون لا بمعنى ليس، وتكون الفاء التي هي جواب الجزاء متروكة لعلم السامع بموضعها. وإذا كان ذلك معناه، كان تأويل الكلام: وإن

---

(١) الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٧٤/٣، وابن الجزري، تحبير التيسير في القراءات العشر، ص٣٢٦.
(٢) الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٧٤/٣، ومعجم القراءات القرآنية، ٦١/٢، وانظر هذه القراءة في تفسير القرطبي، ١٨٤/٤.
(٣) الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٧٤/٣، ومعجم القراءات القرآنية، ٦١/٢.
(٤) الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٧٤/٣، ومعجم القراءات القرآنية، ٦١/٢.

تصبروا وتتقوا فليس يضرُّكم كيدهم شيئاَ، ثم تركت الفاء من قوله "لا يَـضُرُّكُمْ كيدهم" ووجهت لا إلى معنى ليس".[١]

وأجاز الطبري قراءة النصب والجزم، لكنه لم يوجه أيّاَ منها.

وفي "مشكل إعراب القرآن" "من شددَّه وضمَّ الراء، احتمل أن يكون مجزوماً على جواب الشرط، لكنَّه لما احتاج إلى تحريك المشدَّد حرَّكه بالضم، أتبعه ضمَّ ما قبله، كما قيل: لم يردُّها، بالضم. وقيل: هو مرفوع على إضمار الفاء، وقيل: هو مرفوع على نية التقديم، قبل: "وإنْ تصْبروا"... وقد حُكي عن عاصم أنه قرأه بفتح الراء مشددة، وهو أحسن من الضم. ومن خفف جزم الراء؛ لأنه جواب الشرط".[٢]

وقال ابن الأنباري:[٣] "فمن قرأ: "لا يَضِرْكُم" بالتخفيف جعله من ضاره يضيره بمعنى: ضرَّه، وهو مجزوم لأنه جواب "وإن تصبروا".

ومن قرأ: "لا يَضُرُّكم" بالتشديد مع ضم الراء، فإنما ضمه وإن كان مجزوماً لأنه جواب الشرط، لأنه لما افتقر إلى التحريك حرّكه بالضم إتباعاً لضمة ما قبله. كقولهم: لم يُردُّ ولم يشُدُّ... وقيل هو مرفوع على تقدير التقديم والتأخير وتقديره، ولا يُضُرُّكم كيدهن شيئاً إن تصبروا وتتقوا... وقيل، هو مرفوع على تقدير الفاء. والوجه الأول أوجه من الوجهين الآخرين، لأن التقديم والتأخير وتقدير الفاء ضعيف، يكون في حال الاضطرار.

---

[١] جامع البيان، ٦٨/٣.
[٢] مكي القيسي، ١٥٥/١-١٥٦.
[٣] البيان، ٢١٨/١

قال الفخر الرازي:[١] "قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو "لا يَضِرْكُمْ" بفتح الياء وكسر الضاد وسكون الراء، وهو من ضاره يضيره، ويضوره ضوراً إذا ضرَّه، والباقون "لا يَضُرُّكُمْ" بضم الضاد والراء المشددة وهو من الضر، وأصله يضرركم جزماً، فأدغمت الراء في الراء ونقلت ضمة الراء الأولى إلى الضاد وضمت الراء الأخيرة، إتباعاً لأقرب الحركات وهي ضمة الضاد، وقال بعضهم: هو على التقديم والتأخير تقديره: ولا يضركم كيدهم شيئًا إن تصبروا وتتقوا، قال صاحب الكشاف: وروى المفضل عن عاصم "لا يَضُرَّكُمْ" بفتح الراء". فنلحظ أنَّ العلماء والمفسرين وافقوا الطبري في توجيه القراءات؛ فـ "لا" نافية، و"يَضِرْكُمْ": فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، لأنه جواب الشرط، (وإنْ تصبروا) والفاعل: ضمير مستتر، تقديره هو، وكم المفعول به. وفي قراءة الرفع؛ "لا" نافية، و"يَضُرُّكم" فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، على تقدير التقديم والتأخير، وتقديره ولا يضركم كيدهن شيئاً، إن تصبروا، وتتقوا. أو على تقدير إضمار الفاء، وتقديره فليس يضركم، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو وكم المفعول به، والجملة في محل جزم جواب الشرط. وعلى كل حال فالقراءتان ترجعان إلى معنى واحد على أنهما لغتان استعملتهما العرب، وفي هذا قال مكي بن أبي طالب:[٢] "وهما لغتان ضرّه يضرّه، وضَارَه يضيره".

---

[١] مفاتيح الغيب، ١٢٠/٢.
[٢] الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ٣٥٥/١.

الخاتمة:

وختاماً فقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نجملها في النقاط التالية:

١- إن التوجيه النحوي متداخل مع التفسير، فكلاهما غايته الوصول إلى المعنى الصحيح.

٢- بيان أثر المعنى في التوجيه النحوي الذي اختاره الطبري لترجيح القراءة. من ترجيح توجيه نحوي بالاعتماد على المعنى، أو الاستدلال على التوجيه النحوي به، أو حل إشكال نحوي بالاعتماد على المعنى، أو بناء التوجيه النحوي عليه.

٣- انطلق الطبري في تفسيره من النص أولاً. وحاول أن يسخر قواعد اللغة والنحو لخدمة النص القرآني.

٤- عمد الطبري إلى الإتيان بقاعدة علمية نحوية لتوثيق القراءة والتماس الدليل تقوية لها.

٥- كان لتوجيهات الطبري وآرائه النحوية في تفسيره الأثر البالغ عند من تلاه من المفسرين والنحاة واللغويين على السواء، ونلحظ في مظان الكتب التالية لعصره عموماً مدى اهتمام العلماء بآرائه في توجيهات القراءات القرآنية وبيان المعاني المحتملة لهذه التوجيهات على الأخذ بها، وتضمينها تفسيراتهم وتعليلاتهم.

٦- مزج الطبري في توجيهاته بين آراء الكوفيين والبصريين، وكان يقف من المسائل الخلافية موقف المنصف المدقق، فأيّد ما رآه صائباً دون الانحياز لمدرسة دون أُخرى.

٧- التفضيل بين القراءات عند الطبري جاء معتمداً على التوجيه النحوي، فالقراءة المرجحة هي القراءة الأبين في العربية، التي لا يحتاج توجيهها النحوي إلى حيلة وتأويل، والتوجيه النحوي جاء مرتكزاً على الأصح في المعنى.

٨- تُظهر الدراسة أنّ الارتباط الأساس في التوجيه هو ارتباط النحو بالمعنى في النصوص المدروسة، وحيثما يتغير التركيب أو العلامة الإعرابية يتغير معه معناها الدلالي، وعلاقة القراءات بالنحو هو تأكيد شرف اللغة العربية كونها لغة القرآن، ودلالة قوتها إعرابها وتعدد الوجوه النحوية فيها.

وبعد؛ فلله الحمد والشكر، على إنعامه وإكرامه، هذا جهدي ووسعي، أرجو أن أكون قد وفقت فيه. وأختم بالصلاة والسلام على سيدنا محمد حبيبنا وشفيعنا وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على سيرته، واهتدى بهديه إلى يوم الدين.

المراجع:

- الأخفش، سعيد بن مسعده الأخفش الأوسط، معاني القرآن، تحقيق فائز فارس، الطبعة الثانية،١٩٨١، دار البشير ودار الأمل، (د.م).

- ابن الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق أحمد محمد قاسم، الطبعة الأولى، ١٩٧٦، مطبعة السعادة، مصر.

- ابن الأنباري، أبو البركات، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه،١٩٨٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.م).

- الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضَّرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، مطبعة الخانجي، القاهرة.

- الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، ٢٠٠٥، دار الفكر، (د.م).

- الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، الطبعة الأولى، ١٩٨١، دار إحياء العلوم، بيروت.

- الأنصاري، ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ١٩٦٥، (د.ن)، القاهرة.

- الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن مبارك ومحمد علي حمد الله، الطبعة الأولى، ١٩٩٢، دار الفكر، بيروت.

- البنا، أحمد بن محمد، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، الطبعة الأولى، ١٩٨٧، عالم الكتب، بيروت.

- ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تحقيق فهيم محمد، الطبعة الثانيـــة، ٢٠٠٥، دار الكتـــب والوثـــائق الرسمية، القاهرة.

- ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، الطبعة الثالثة، ١٩٨٢، عنـــي بنشره ج برجستراستر، دار الكتب العلمية، بيروت.

- ابن الجزري، تحبير التيسير في القراءات العشر، تحقيق أحمد القضاة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، دار الفرقان، الزرقاء.

- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، قدَّم له علي محمد الضباع، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢، دار الكتب العلمية، بيروت.

- الجمل، عبد الرحمن، منهج الإمام الطبري في القراءات في تفسيره، (رســـالة ماجستير)،١٩٩٢، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجـــار، (د.ت)، دار الكتاب العربي، بيروت.

- الحلبي، أحمد بن يوسف المعروف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخرّاط، (د.ت)، دار القلم، بيروت.

- ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القـــرآن الكـــريم، ١٩٨٥، دار مكتبـــة الهلال، بيروت.

- ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، (المنسوب إليه) تحقيق عبد العال سالم مكرم، ١٩٧٧، دار الشروق، بيروت.

- ابن خالويه، مختصر في شواذ القراءات، ١٩٣٦، دار الهجرة، (د.م).

- الخولي، عبد الله أنور، قواعد التوجيه في النحو العربي، ١٩٩٧، دار التعاون للطبع والنشر، (د.م).

- الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، التيسير في القراءات السبع، الطبعة الأولى، ١٩٩٦، دار الكتب العلمية، بيروت.

- الذهبي، شمس الدين، معرفة القراء الكبار على الطبقات والإعصار، تحقيق شمس الدين أبو عبد الله، الطبعة الأولى، ١٩٩٧، دار الكتب العلمية، بيروت.

- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، مصحح ومحقق صلاح الدين المنجد،١٩٥٥، معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية، القاهرة.

- الرازي، فخر الدين، مفاتيح الغيب، ١٩٨١، دار الفكر، بيروت.

- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، ١٩٨٨، عالم الكتب، بيروت.

- الزركلي، خير الدين، الأعلام، الطبعة السادسة، ١٩٨٤، دار العلم للملايين، بيروت.

- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ١٩٨٠، دار الفكر، (د.م).

- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ١٩٧٧، دار الفكر، (د.م).

- ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، الطبعة الخامسة، ١٩٩٧، مؤسسة الرسالة، (د.م).

- سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣، عالم الكتب، بيروت.

- السيوطي، جلال الدين، والمحلي، جلال الدين، تفسير الجلالين، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٣، دار الخير، بيروت.

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، قطف الأزهار في كشف الأسرار، تحقيق أحمد بن محمد الحمداوي، الطبعة الأولى، ١٩٩٤، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر.

- ضيف، شوقي، المدارس النحوية، الطبعة الثامنة، ١٩٩٩، دار المعارف، مصر.

- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ١٩٨٤، دار الفكر، (د.م).

- العكبري، أبو البقاء عبد الله، إعراب القراءات الشواذ، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز، الطبعة الأولى، ١٩٩٦، عالم الكتب، بيروت.

- العكبري، أبو البقاء عبد الله، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، ١٩٧٦، طبعة عيسى البابي الحلبي، مصر.

- العكبري، أبو البقاء عبد الله، المسائل العكبريات في اللغة والنحو والقراءات، اختارها تلميذه أبو العباس النحوي أحمد بن علي الأزدي الحمصي، تحقيق محمد أديب عبد الواحد، ٢٠٠٨، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق.

- العسقلاني، ابن حجر شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، الطبعة الأولى، ١٩٩٥، دار الفكر، بيروت.

- عمر، أحمد مختار، ومكرم، عبد العال سالم، معجم القراءات القرآنية، الطبعة الأولى، ١٩٨٢، (د.ن، د.م).

- الفارسي، الحسن بن عبد الغفار، الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، الطبعة الثانية، ١٩٩٣، دار المأمون للتراث، دمشق.

- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار، (د.ت)، الدار المصرية للتأليف، (د.م).

-القرطبي، أبو عبد الله بن أحمد الأنصار، الجامع لأحكام القرآن، (د.ت)، دار الشعب، القاهرة.

- القيسي، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محيي الدين رمضان، الطبعة الخامسة، ١٩٩٧، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق ياسين السواس، الطبعة الثانية، (د.ت)، دار المأمون للتراث، دمشق.

- الكيلاني، إيمان "محمد أمين"، دور المعنى في توجيه القاعدة النحوية من خلال كتب معاني القرآن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، دار هجر، مصر.

- المالكي، محمد، دراسة الطبري للمعنى من خلال تفسيره، الطبعة الأولى، ١٩٩٦، وزارة الأوقاف الشؤون الإسلامية، المغرب.

- المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق محمد أبو الفضل والسيد شحاته، (د.ت)، دار النهضة، مصر.

- المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمه، الطبعة الثالثة، ١٩٩٤، مطابع الهلال، القاهرة.

- ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، الطبعة الثالثة، (د.ت)، دار المعارف، القاهرة.

- المزي، جمال الدين أبو الحجاج، غاية النهاية في أسماء الرجال، تحقيق بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، ١٩٨٣، مؤسسة الرسالة، (د.م).

- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، الطبعة الثالثة، ١٩٩٢، عالم الكتب، بيروت.

ملحق (١)

(فهرس الآيات القرآنية)

السورة	الآية	الصفحة
الفاتحة		
٢	"الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ	١٥
٤	"مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ"	٩٨
٧	"صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ"	١٠١
البقرة		
٢	"ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ"	١٧
٧	"خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ..."	٢١
١٨	"صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ"	٢٣
٢٦	"إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا"	٢٦
٣٧	"فَتَلَقَّى آَدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ"	٢٩
٥٨	"وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ ..."	٣١
٦٩	"قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْنُهَا ..."	٣٢
٧٤	"ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً"	٣٤
١١٩	"إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ"	١٤٧
١٣٥	"قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ"	٣٦
١٤٨	"وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا ..."	٨١
١٧٣	"إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ ..."	٣٨
١٧٧	" ... وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ"	٤٠

١٨٨ "وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ..." ١٥٧

١٩٦ "وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّه" ٤١

١٩٧ " ... فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ" ٤٣

٢١٠ "هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ ..." ٨٢

٢١٤ "وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آَمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ ..." ١٢٦

٢٣٣ "... تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا" ١٢٨

٢٤٠ "وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ ..." ٤٦

٢٤٥ "... فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ" ١٣٠

٢٤٦ "قالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ" ١٤٧

٢٥٩ "فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ" ١٥٠

٢٧١ "إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ" ١٥١

٢٨٠ "وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ" ١٠٣

٢٨٢ "...إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ..." ٤٨،١٣١

آل عمران

١٣ "قَدْ كَانَ لَكُمْ آَيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ" ١١٦

١٥ "قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ ..." ٨٣

٤١ "...أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ" ٣٤

٨٠ "ولا يأمُركم أنْ تتَّخذُوا الملائكةَ والنّبيّن أرباباً" ١٣٤

١٢٠ "... لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ" ١٦٥

١٤٢	"... وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ"	١٥٩
١٥٤	"قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ"	٥٠

النساء

١	"وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ"	١٠٤
٣٤	"فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ"	٥١
٥٣	"أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا"	١٣٥
٩٥	"لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ..."	٥٢
١٦٢	" ... وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ..."	٥٤

المائدة

٦	"... وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ"	١٠٨
٣٨	"وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ..."	٥٦
٥٤	"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ..."	١٦١
٦٠	"وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ"	١١٧
٩٥	"... فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ"	٨٤
١٠٧	"... مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ ..."	٨٦
١١٩	"قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ..."	٥٨

الأنعام

٢٣	"ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ"	١١٠
٢٧	"ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ..."	١٣٦
٧٤	"وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً ..."	٦٠
٩٩	" ... وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ"	٦١

١٣٧	"وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ"	١٣٨
١٣٩	" ... وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ"	٦٢
١٤٥	" ... إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ ..."	٦٣
١٥٤	"آَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ..."	١٤١
١٦٠	"مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ..."	٨٨

الأعراف

٢٦	"يَا بَنِي آَدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآَتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى..."	٦٤
٥٩	"لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ..."	٨٩
١٥٠	"قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي"	١١١

التوبة

٩٠	"وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ"	٩٠

يونس

٦١	"... وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ"	٦٧

هود

٤١	"وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ"	٦٨

يوسف

١٩	"وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا وَارِدَهُمْ فَأَدْلَى دَلْوَهُ قَالَ يَا بُشْرَى"	٩١

النحل

٤٠	"إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ"	١٤٢

١١٦ "وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ" ١١٩

الإسراء

٢٣ "فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ" ١٢١

الكهف

٤٤ "هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا" ٩٤

٨٨ "وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءً الْحُسْنَى ..." ٧٢

مريم

٦ "يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا" ١٥٣

الأنبياء

٤ "قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ" ١٦٢

٩٢ "إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ" ٧٤

المؤمنون

٨٤، ٨٥ "قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ، سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ" ٩٥

٩٢ "عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ" ٩٧

النور

٣٥ "... يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ" ١٤٤

الفرقان

٦٩ "يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا" ١٥٥

القصص

٣٤ "... فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ" ١٥٦

سبأ

١٠	"وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ"	٧٥
١٢	"وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ"	٧٧
١٩	"فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا ..."	١٦٢

غافر

٧١	"إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ"	١٢٣

فصلت

١٠	"... وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ"	١٢٤

الشورى

٥١	"وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ"	١٤٥

الزخرف

٨٨	"وَقِيلِهِ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ"	١١٤

المسد

٤	"وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ"	٧٩

Abstract

Grammatical Guidance of Quranic Readings in Al-Tabari Interpretation "Jame'a Al-Bayan A'n Ta'aweel Ae Al-Guran"

Prepared by:
Neveen Faisal Dhaif-Allah Al-Asasfeh

Supervised by:
Prof. Dr. Abdel-Karim Mojahed

This thesis, titled: "Grammar Guidance of Quranic Readings in Al-Tabari Interpretation" aims at the following:

Highlight the extent of Al-Tabari interest in the grammatical guidance of Quranic readings through his interpretation volume titled "Jame'a Al-Bayan A'n Ta'aweel Ae Al-Guran" (Rhetoric Collection on Quran Interpretation). The study explored the Quranic readings syntactically directed by Al-Tabari, in which the vowel voicing (spelling rules) at the end of the word had a role in changing the meaning. Tabari interpretation is deemed one of the important sources of syntax and language. This contribution is represented in his opinions in which he followed his precedents, and had an influence on those who came after him of both interpreters and grammarians. The study consisted of an introduction, two chapters and a conclusion.

Whereas the nature of the topic presented requires me extrapolation of Tabari interpretation, and monitor the readings along with their grammatical guidance, for the purpose of analyzing the scientific material through a description that reveals the extent of Tabari's interest in the grammatical guidance of reading, in a manner that serves the meaning significance, therefore, this study adopted the descriptive approach, in an attempt to show the degree of Tabari's interest in the grammatical aspect, and the congruence degree of those who preceded him and those who followed his orientation after him.

The conclusion comprised the most important findings of the study such as; showing the meaning impact on the grammatical guidance chosen by Tabari, in order to outweigh the reading. From outweighing a grammatical guidance depending on the meaning, to inferring the grammatical guidance though the meaning; solving a grammatical problem depending on the meaning, or building the grammatical guidance upon it.